الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية **ميدان: الحقوق والعلوم السياسية**

قسم العلوم السياسية **تخصص: إدارة محلية**

المجتمع المدني والتنمية المحلية في الجزائر: دراسة على ضوء التعديل الدستوري لسنة 2020

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص إدارة محلية

إعداد الطالبتين:

- **بن اطريو سميرة**
- **شالي كنزة**

اشراف الأستاذة:

د. زريق نفيسة

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
بلعسل محمد	أستاذ محاضر	جامعة المسيلة	رئيسا
زريق نفيسة	أستاذ محاضر	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
بن مرزوق عنترة	أستاذ محاضر	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

* ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ديسمبر 2020 .....
الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): بن اطربوسبرة ... الصفة: طالب، أستاذ باحث ... طالب

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 128069063 والصادرة بتاريخ 26 . 06 . 2022

المسجل(ة) بكلية / معهد الحقوق ... قسم العلوم السياسية

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،

عنوانها: المجتمع المدني والتحديات المحلية في الجزائر
دراسة على ضوء التعديل الدستوري لسنة 2020

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2024.05.30...

توقيع المعني (ة)

ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ديسمبر 2020

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): بتالجي كنزة ..... الصفة: طالب، أستاذ، باحث ..... طالبة .....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 208478641 والصادرة بتاريخ 06 . 11 . 2022

المسجل(ة) بكلية / معهد الحقوق ..... قسم العلوم السياسية .....

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،

عنوانها: المجتمع المدني والتنمية المحلية في الجزائر

دراسة على ضوء التعديل الدستوري لسنة 2020

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2024.05.30

توقيع المعني (ة)

شكر وعرفان

نتوجه قبل كل شيء إلى الله عز وجل بالشكر العظيم والامتنان الوفير على ما منحنا وإياه من نعمة العون والتوفيق والسداد.

"وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ"(الضحى 11)

ومصداقا لقول الحبيب عليه أفضل صلاة وأزكى التسليم: "مَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافِئُوهُ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَا تُكَافِئُونَهُ فَادْعُوا لَهُ حَتَّى تَرَوْا أَنَّكُمْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ". (رواه أبو داوود)

فلا يفوتنا الذكر أن نتقدم بالشكر الجزيل والعرفان الجليل للأستاذة زريق نفيسة على قبولها الإشراف على هذه المذكرة وعلى المساعدة والنصائح المقدمة في سبيل إنجاز هذا العمل، فكانت نِعْمَ المشرفة والمرشدة فجزاه الله ألف خير وأبقاها ذخراً وفخراً للجامعة والطالب.

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى كل من مدوا لنا يد العون والمساعدة في إخراج هذه الدراسة على أكمل وجه من قريب أو بعيد.

إهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، بعد مسيرة دراسية حملت في طياتها الكثير من الصعوبات والمشقة والتعب، اليوم نقطف ثمرها والحمد لله.

أهدي تخرجي إلى أملي في الحياة وقرة عيني وسر نجاحي **أمي الغالية** أدامها الله وأطال في عمرها **وأبي الغالي** حفظه الله وجعل كل تعبه في سبيل تربيتي ونجاحي في ميزان حسناته.

وإلى سندي واستنادي وعزي وعزوتي **إخوتي وأخواتي** الذين وقفوا بجانبي أقدم شكري.

وثنائي **لأساتذتي** وأخص بالذكر الأستاذة الفاضلة **زريق نفيسة** على جهدها وصبرها، ولجميع من ساندني من الأصدقاء والزملاء.

الفضل لله ثم لكم جميعاً، من صميم القلب شكراً لكم ونسأل الله أن يتم فرحتنا دائماً.

سميرة بن اطريو

إهداء

من قال أنا لها نالها وأنا لها وإن أبت رغما عنها أتيت بها

يشرفني أن أهدي هذا العمل الذي تم بحول الله

إلى من قرن الله الإحسان إليهما بطاعته، إلى من كان لي سندا وقت ضعفي، وكابدا مشقة الحياة لأجلي، إلى من تتصاغر أمامهم كل الحروف لتصف تضحياتهم

أبي وأمي حفظهم الله.

إلى من لا يفارقني عنهم الزمان، وخير ما أهداني الرحمن إخوتي وأخواتي كل باسمه.

وثنائي لأساتذتي وأخص بالذكر الأستاذة الفاضلة **زريق نفيسة** على جهدها وصبرها، ولجميع من ساندني من الأصدقاء والزملاء.

شالي كنزة

مقدمة

مقدمة

يعتبر مفهوم المجتمع المدني أحد التعابير الأكثر انتشارا في نهاية هذا القرن وبداية الألفية الجديدة، بالنظر إلى التحولات العميقة التي شهدها العالم في هذه الفترة من جهة، وبالنظر إلى الدور المتعاظم لهذه التنظيمات في العديد من المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتنموية من جهة أخرى.

وشهد المفهوم اهتماما متزايدا على الصعيد الدولي بالنظر للدور المهم المنوط به في إضفاء الطابع الديمقراطي في التسيير وتصاعد المطالب نحو تبني المبادئ الديمقراطية خاصة ما تعلق منها بالحريات والحقوق السياسية والمواطنة، وتفعيل دور الفرد في رسم وتجسيد السياسات العامة والتنموية من خلال توسيع مجال المشاركة السياسية والمجتمعية عبر التنظيمات المدنية خاصة على المستوى المحلي.

وإذا كان المفهوم قد ارتبط ظهوره في الدول الغربية بمسار التحولات التي شهدتها هذه الدول منذ منتصف القرن التاسع عشر ودخولها عهد الثورة الصناعية والتحول الرأسمالي، واعتبرته الأدبيات النظرية كفاعل تاريخي أساسي في صيرورة الحداثة وبناء دولة القانون بشكل عام، والانتقال الديمقراطي بشكل خاص.

فإن الأمر يختلف بالنسبة للدول العربية التي فشل فيها أنموذج الدولة الوطنية في البلاد المتخلفة بما فيها البلاد العربية في تحقيق حلم التنمية الوطنية بمحوريها، الإقلاع الاقتصادي والتقدم الاجتماع، بما يسمح للمجتمع المدني أن يكون لاعبا مهما في العملية التنموية.

ولا يختلف الأمر كثيرا إذا انتقلنا للحديث عن ظهور وتطور المجتمع المدني في الجزائر ودوره في تفعيل الديمقراطية التشاركية وتحقيق التنمية محليا، فقد استقر النظام السياسي للبلاد منذ الاستقلال على قوة جهاز الدولة وعلى الحيلولة دون قيام أي مجتمع مدني خارج الأجهزة الإدارية والسياسية الرسمية.

ولم تسمح السلطة القائمة في البلاد منذ الاستقلال عن الاستعمار الفرنسي سنة 1962 وإلى غاية فيفري 1988، بإيجاد تنظيمات مدنية خارج إطار الحزب الواحد حزب جبهة التحرير الوطني. وعلى تعدد التنظيمات الجماهيرية الموجودة على الساحة الوطنية

والمحلية آنذاك كاتحاد النساء واتحاد الشباب واتحاد العمال واتحاد الطلبة، فقد كانت كلها عبارة عن امتدادات لجهاز الحزب وأجهزة السلطة.

لكن وفي ظل ما شهدته الجزائر من أحداث مع نهاية ثمانينات القرن العشرين وما ترتب عنها من اصلاحات سياسية تُرجمت فيما بعد في دستور 23 من فيفري 1989، الذي كرس العديد من المبادئ الديمقراطية وأهمها التعددية السياسية كخيار أساسي لا رجعة فيها وإعطاءه ضمانات مهمة لقيام مجتمع مدني مستقل، عكستها نص المادة 40 من الدستور، وأكدها القانون 31-90 المؤرخ في الرابع من ديسمبر 1990 الذي أُعتبر أول قانون ليبرالي مكرس للحرية الجمعوية.

ولقد حافظت مختلف التعديلات الدستورية فيما بعد على المبادئ الديمقراطية نفسها، وسمح الإطار الدستوري والقانوني للبلاد باستمرار التعددية والمجتمع المدني وميلاد الحركة الجمعوية باعتبارها أكثر العوامل المعبرة عنه.

واستمر الفضاء الجمعوي في النمو من خلال ميلاد جمعيات تنشط في مختلف المجالات، وتراوحت الحرية الجمعوية بين الاستقلالية عن سلطة الدولة والاكتفاء في مواردها (مرحلة التسعينات)، مرورا بمحاولات إغراق الفضاء الجمعوي بآلاف الجمعيات المساندة للسلطة (1999-2012)، وصولا إلى التضييق التدريجي على الجمعيات والنقابات المستقلة عكسه مراجعة قانون الجمعيات في سنة 2012 بعد الحراك الشعبي الاحتجاجي الذي شهدته البيئة الاقليمية للبلاد.

وشكلت فيما بعد الأحداث التي شهدتها الجزائر منذ 22 من فيفري سنة 2019 عكسها ما عُرف" بالحراك الشعبي الاحتجاجي" ضد قرار الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة الترشح لولاية خامسة كخطوة أولى مهمة في طريق التغيير، تبعتها تحركات اجتماعية وسياسية واسعة طالبت بإجراء إصلاحات جذرية وتغيير النظام ككل، نقطة مفصلية في تاريخ المجتمع المدني الذي اعتبرته السلطة الجديدة المنبثقة عن انتخابات 12 من ديسمبر 2019 إحدى أهم مرتكزات برنامجها.

ولم يمض وقت طويل على انتخاب الرئيس عبد المجيد تبون حتى بدأ المرافعة لضرورة اشراك المجتمع المدني في بناء ما بات يعرف بالجزائر الجديدة. وقد عكست أولى خطوات الاصلاح التي بادر بها الرئيس وجسدها التعديل الدستوري لسنة 2020

اهتماما ملحوظا بالمجتمع المدني وتشجيع مشاركته الفعالة باعتباره شريكا أساسيا في عملية صنع القرار وتحقيق التنمية خاصة على المستوى المحلي.

وتجسدت المكانة المهمة التي أولتها السلطة الجديدة للمجتمع المدني في دسترة دوره في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والإشارة إليه بشكل صريح ولأول مرة في ديباجة الدستور، إلى جانب ما تضمنته أحكام خمس مواد منه، في محاولة لتفعيل دوره على المستويين الوطني والمحلي، وإشراكه في تسيير الشؤون العمومية للمواطن إلى جانب الهيئات اللامركزية الإقليمية وتشجيع الديمقراطية التشاركية من خلاله على المستوى المحلي.

إلى جانب ذلك يُعد تأسيس المرصد الوطني للمجتمع المدني كهيئة استشارية تابعة لرئاسة الجمهورية، وهيئة وطنية تعمل على ترقية وتفعيل دوره على المستوى الوطني، واحدة من المكاسب المهمة لترقية دوره، من خلال ما تقدمه من آليات تضمن مشاركة فعالة لتنظيماته في تحقيق التنمية.

أهمية الدراسة: تظهر الأهمية العلمية والعملية للدراسة في كونها:

– محاولة لتبيان دور منظمات المجتمع المدني (الجمعيات على وجه الخصوص باعتبارها حلقة الوصل المحلية التي تربط المواطن بهيئاته الرسمية) في دفع عجلة التنمية المحلية في مختلف المجالات ومظاهر هاته المساهمة وأهم الميكانيزمات وآليات تفعيله كون التنمية عملية مركبة من اتخاذ القرارات التي ترقى إلى مستوى تطلعات المواطنين إلى التزام المواطنين بدورهم بالحفاظ على مكتسباتهم المادية والمعنوية.

– تسليط الضوء على موضوع المجتمع المدني ورصد مكانته الدستورية ومحاولة قراءة ما جاء في التعديل الدستوري 2020 وابراز أهم النقاط التي يمكن أن تمكنه من النهوض بدوره كشريك في المنظومة التنموية أو ما تم إغفاله من نقاط ما سيعطل من فعاليته.

– كما يعد الموضوع نافذة تسمح بفتح حوار حول واقع المجتمع المدني محليا لإيجاد الشروط الموضوعية لخلق استراتيجية تنموية محلية شاملة، يلعب فيها المجتمع المدني دورا محوريا فيها على ضوء الجهود الإصلاحية التي تبذلها الدولة لتعزيز فعاليته.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

– محاولة إيجاد روابط بين المجتمع المدني والتنمية المحلية ومدى مساهمته في تحقيقها.

– استقراء واقع التنمية المحلية في الجزائر.

– البحث في أثر التعديل الدستوري لسنة 2020 على فعالية منظمات المجتمع المدني على المستوى التنموي محليا.

أسباب اختيار الموضوع: تتعدد أسباب اختيار هذا الموضوع ما بين:

*** أسباب ذاتية:**

– ميولات شخصية لهذا الموضوع.

– الرغبة في البحث في دور التعديل الدستوري في تكريس الدور التنموي للمجتمع المدني على المستوى المحلي، ومدى جدية الإصلاحات السياسية في ترسيخ هذا الدور.

*** أسباب موضوعية:**

– أهمية الموضوع وتصاعد دور المجتمع المدني والمكانة التي أصبح يحظى بها على الصعيد المحلي والعالمي.

– موضوع المجتمع المدني والتنمية المحلية من المواضيع المرنة والمتجددة دائما، لذا فهي بحاجة إلى تجديد دراستها للوقوف على أبرز مستجدات الحالة في المجال ثم تحليلها من أجل الوقوف على مدى فاعليتها وهذا الحاصل على ضوء ما تم ادراجه في التعديل الدستوري الأخير 2020.

– الاهتمام الأكاديمي المتواصل بدراسة موضوع المجتمع المدني في الجزائر والذي تركز حول الكشف عن ملامح تنظيمه وعلاقته بالدولة ثم انتقل الاهتمام في ظل التعديل الدستوري الأخير إلى الانفتاح على الأدوار المنوطة به.

الدراسات السابقة:

– دراسة شاوش اخوان جهيدة: "**واقع المجتمع المدني في الجزائر _دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة انموذجا_**"[1] حيث تناولت الدراسة البحث في بنية المجتمع المدني الجزائري وعوائق تطوره، وتوصلت الى نتائج أبرزها:

* المجتمع المدني يعاني من تشوه في بنيته المؤسسية.

* الجمعيات تتمتع بهامش من الحرية تعتمد على الدولة في تمويلها، لكن معايير تقديم هذه المساعدات غير محددة وغير واضحة.

[1] – جهيدة شاوش اخوان، أطروحة دكتوراه علوم في علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، للسنة الجامعية 2015/2014.

* لا تملك الجمعيات برنامج عمل محدد وواضح تلتزم به، وإنما يسير كل شيء حسب الظروف والمناسبات.

أفدتنا في تعميق فهم العلاقة بين المجتمع المدني التنمية المحلية.

– دراسة عبد السلام عبد اللاوي: "**دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر**"[1] حيث تناولت المذكرة دراسة المجتمع المدني والحركة الجمعوية في الجزائر ثم ربط فكرة المجتمع المدني بالتنمية المحلية، توصل إلى نتائج أبرزها:

* أن المجتمع المدني يقوم بأدوار في مجالات عدة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تهدف لتحقيق التنمية لمحلية وخدمة المجتمع.

* أن دور واسهامات المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر لازال ضعيفا خاصة من ناحية استقلاليته ودرجة الكفاءة والشفافية فيه.

منحتنا هذه الدراسة نظرة موسعة حول الدور التنموي الذي يلعبه المجتمع المدني بغية تحقيق تنمية محلية تخدم المجتمع المحلي.

– مقال للباحثة سهام زروال: "**الدور التنموي للمجتمع المدني المحلي في تحقيق التنمية المحلية في ظل المقاربة التشاركية مع الإشارة للتجربة الجزائرية**"[2]، حيث تناولت الدراسة تحليل العلاقة بين المقاربة التشاركية والتنمية المحلية، وابراز مزايا اشراك الفواعل غير الرسمية كالجمعيات النشطة محليا في عملية صنع القرار والمشاركة في تخطيط وتنفيذ برامج التنمية، وانعكاس ذلك على نوعية حياة المجتمعات المحلية بالإشارة للتجربة الجزائرية.

أفادتنا هذه الدراسة في فهم كيفية عمل مكونات المجتمع المدني وآليات مساهمته في ظل المقاربة التشاركية.

– مقال للباحث علاء الدين قليل: "**المجتمع المدني في التعديل الدستوري 2020 بين الموجود والمنشود "المشاركة في صنع القرار وتطبيقه نموذجا**"[3]، حيث توصلت دراسته إلى نتائج أهمها:

---

[1] – عبد السلام عبد اللوي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير عن جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، للسنة الجامعية 2011/2010.

[2] – سهام زروال، نشر في مجلة العلوم الإنسانية المجلد 33، العدد02 بتاريخ 2022/03/17.

[3] – علاء الدين قليل، نشر في مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد14، العدد02، بتاريخ 2022/04/15.

* تثمين المكانة الدستورية التي حظي بها المجتمع المدني في التعديل الدستوري 2020.
* عزز التعديل الدستوري 2020 دور المجتمع المدني في تسيير الشؤون العمومية.
* تكريس حق انشاء الجمعيات بمجرد التصريح فقط.
* ضرورة إزالة العقبات الإدارية التي وضعت أمام نشاط منظمات المجتمع المدني من خلال مراجعة قانوني البلدية والولاية والنص صراحة على إشراك منظمات المجتمع المدني في تسيير الشؤون المحلية.

ساعدتنا هذه الدراسة في شرح المكانة الدستورية التي حظي بها المجتمع المدني في التعديل الدستوري الأخير.

إشكالية الدراسة:

تسعى الجزائر كغيرها من الدول إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، بالتوجه نحو اشراك فواعل جديدة كتنظيمات المجتمع المدني إلى جانب الحكومة بهدف تعزيز جهود التنمية.

وإذا كان للتنظيمات المدنية وعلى رأسها الفاعل الجمعوي دورا محوريا في تحقيق التنمية المحلية، فإن نجاحها في ذلك يتوقف على وجود إرادة سياسية حقيقية، تسعى إلى إحداث إصلاحات من شأنها إعادة الاعتبار لهذه التنظيمات ضمن المسيرة التنموية.

وهو ما بدأت بوادره تتضح منذ تولي الرئيس عبد المجيد تبون السلطة وتبني ما أفرزه الحراك الاحتجاجي من مطالب بضرورة إشراك المجتمع المدني في التنمية، جسده التعديل الدستوري لسنة 2020، والإشكالية المطروحة هي: **ماهي المكانة الدستورية التي أولاها التعديل الدستوري لسنة 2020 للمجتمع المدني، وهل كانت كافية لتفعيل دوره التنموي محليا؟**

وتحت هذه الإشكالية تندرج الأسئلة الفرعية التالية:

– ما المقصود بالمجتمع المدني والتنمية المحلية، وما طبيعة العلاقة التي بينهما؟

– ما هو الدور التنموي للمجتمع المدني على المستوى المحلي بالجزائر وماهي مظاهر مساهمته؟

– ماهي أبرز التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني وكيف يمكن الرفع بمستوى أدائه التنموي محليا؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية تم صياغة الفرضيات التالية:

– كلما اتسع حجم المساحة الدستورية والقانونية التي منحها التعديل الدستوري لسنة 2020، كلما ساهم ذلك في تفعيل دور المجتمع المدني لتحقيق التنمية المحلية.

– كلما توفر المجتمع المدني على آليات ميكانيزمات تسهم في تفعيل دوره التنموي، كلما انعكس ذلك بالإيجاب على مشاريع التنمية المحلية.

– كلما توفرت إرادة سياسية حقيقية لترقية الدور التنموي للمجتمع المدني كلما ساهم ذلك في نجاحه في تنمية المجتمعات المحلية.

منهجية الدراسة:

– **الإطار المنهجي:** يعتبر المنهج الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسة المشكلة لاكتشاف الحقيقة المتعلقة بموضوع بحثه، والموضوع هو الذي يحدد المنهج المناسب، فبالنسبة لموضوعنا المتعلق بالمجتمع المدني والتنمية المحلية في الجزائر على ضوء التعديل الدستوري لسنة 2020 فقد اعتمدنا على المناهج التالية:

* **المنهج التاريخي:** الدراسة تستدعي الاستعانة بالمنهج التاريخي الذي لا يكتفي بسرد الوقائع وتكديسها ولكنه يقدم تصورا للظروف التي تتحكم في ميلاد الظواهر واندثارها، كما أنه يسمح لنا بفهم الحاضر وهو أداة للوصول إلى فهم المتغيرات المرتبطة بالأوضاع القائمة ووزنها.[1]

* **المنهج الوصفي:** تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي الاستقرائي لارتباطه بدراسة المشكلات المتعلقة بالمجالات الإنسانية، وطريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى نتائج محددة لوضعية اجتماعية وبالتالي سيتم الاعتماد عليه في جمع المعلومات عن الظاهرة محل البحث.

* **منهج دراسة الحالة:** القائم على "جمع بيانات ومعلومات كثيرة وشاملة عن حالة فردية واحدة أو عدد محدود من الحالات وذلك بهدف الوصول إلى فهم أعمق للظاهرة المدروسة

[1]- محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي**، ط4، الجزائر: مطابع دار هومة، 2002، ص65.

وما يشبهها من ظواهر".[1] وقد تمت الاستعانة بهذا المنهج باعتبار أننا سنتناول ظاهرة المجتمع المدني ودوره التنموي بدراسة حالة بعينها وهي التجربة الجزائرية.

– **اقترابات الدراسة:** يساعد الاقتراب من الظاهرة محل البحث على التحليل والتفسير، وقد تم الاستعانة ببعض الاقترابات المستخدمة في حقل العلوم السياسية والملائمة لإشكالية البحث وهي:

* **الاقتراب القانوني والمؤسسي:** وتم الاعتماد عليه بالعودة إلى النصوص القانونية والدستورية المنظمة لعمل مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر، والمحددة لدوره ووظائفه بهدف معرفة المساحة المتاحة له ومدى تطابق القاعدة القانونية مع الواقع العملي.

* **الاقتراب الوظيفي:** الذي يساعد على إبراز الأدوار الوظيفية لأهم عناصر التنمية المحلية وهي التنظيمات المجتمعية.

حدود الدراسة:

– **الحدود المكانية:** تتحدد حدود الدراسة مكانيا بالإطار الجغرافي للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بالتركيز على الدور التنموي للمجتمع المدني على المستوى المحلي.

– **الحدود الزمانية:** تتمحور الدراسة حول الدور التنموي للمجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر أثناء وبعد التعديل الدستوري لسنة 2020، مع إشارة إلى التطور التاريخي للمجتمع المدني منذ الاستقلال 1962 إلى غاية 2020.

تقسيم الدراسة: لدراسة هذا الموضوع تم الاعتماد على خطة من ثلاث فصول إلى جانب مقدمة وخاتمة.

– يتناول **الفصل الأول** الإطار المفاهيمي للمجتمع المدني والتنمية المحلية من خلال مبحثين (مفهوم المجتمع المدني ومفهوم التنمية المحلية).

– يتناول **الفصل الثاني** الدور التنموي للمجتمع المدني على المستوى المحلي من خلال اعتماد ثلاث مباحث (1–تصاعد دور المجتمع المدني في التنمية المحلية، 2– مظاهر مساهمة المجتمع المدني في التنمية المحلية، 3– ميكانيزمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية).

[1]- مصطفى عليان ربحي، محمد غنيم عثمان، **مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق**، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000، ص46.

- يتناول **الفصل الثالث** المجتمع المدني كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر من خلال ثلاث مباحث (1- دور المجتمع المدني في بناء منظومة تنموية، 2-الأدوار الدستورية الجديدة بمقتضى التعديل الدستوري2020، 3- تفعيل الدور التنموي للمجتمع المدني على المستوى المحلي).

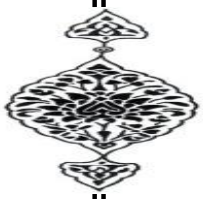

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

المبحث الأول: مفهوم المجتمع المدني.

المبحث الثاني: مفهوم التنمية المحلية.

تمهيد

ارتبط مفهوم المجتمع المدني تاريخيا بالدولة على مدى فترة زمنية طويلة، ولعب دوراً مهماً في الفكر السياسي الغربي، واليوم يعود بقوة مرتبطاً بمفهوم التنمية بمختلف أشكالها ومجالاتها.

وقد أكد العديد من المفكرين على العلاقة التكاملية بين المجتمع المدني ومفهوم التنمية، ويرى الكثير منهم أن التنمية في غياب المجتمع المدني تقتصر على خط واحد من القمة إلى القاعدة، بينما يتحقق بناء الخط الآخر من القاعدة إلى القمة في وجوده، وهو ما يجعل العملية التنموية تسير بشكل متوازي ومتكامل.

ولذلك فإن تنمية المجتمع المدني تعتبر محوراً أساسياً في هذه العملية، إذ يمثل المجتمع المدني محركاً للتنمية خاصة في ظل توفر البيئة الديمقراطية التي تشجع على المشاركة المجتمعية.

ونظراً للأهمية الكبيرة التي يلعبها المجتمع المدني في التنمية خاصة في السياق المحلي، يتناول الفصل الأول من هذه الدراسة مبحثين:

المبحث الأول: مفهوم المجتمع المدني.

المبحث الثاني: مفهوم التنمية المحلية.

المبحث الأول: مفهوم المجتمع المدني

ارتبط ظهور مفهوم المجتمع المدني مع تطور الفكر الغربي الذي انتجه، وانتشر تداول هذا المصطلح في أوربا في القرن السابع عشر مع نشوء الديموقراطيات التي أقيمت على أنقاض الأنظمة السياسية التي كان يسودها الحكم المطلق، ونفوذ الكنيسة، وهيمنة الإقطاع، وقد شهد هذا المفهوم تحولات كبرى في توظيفه منذ مرحلة التأسيس الأولى حتى توظيفه المعاصر، وقد انعكس ذلك على التعريفات العديدة التي اعطيت له من قبل المفكرين على اختلاف توجهاتهم الايديولوجية، بداية بالفكر الهيجلي مرورا بالفكر الماركسي وصولا إلى الفكر الغرامشي.

ومع اتساع دور المجتمع المدني وتزايد أهميته في المجتمعات الديموقراطية، فقد أصبح يحظى باهتمام الكثير من المفكرين والباحثين المعاصرين في الغرب وفي العالم العربي، وتعددت بذلك التعريفات التي أعطيت له.

المطلب الأول: تعريف المجتمع المدني

مفهوم المجتمع المدني ليس جديدا بل له جذور تاريخية، ورغم ما يلقاه هذا المفهوم من رواج أكاديمي علمي، إلا أنه يواجه صعوبة في تأصيل المفهوم وفي تحديد المؤسسات المكونة له، لذا وجب تعريفه من عدة نواحي نذكر منها:

أولا. من الناحية اللغوية: تجدر الإشارة بداية إلى أن مصطلح المجتمع المدني مصطلح غربي يلفظ باللغة الفرنسية société civil لذا لا نجد له تعريفا لغويا دقيقا في المعاجم السياسية والفلسفية والاجتماعية العربية وذلك كونه مصطلح مركب دال على بيئة معينة نشأ وتطور بنشأتها وتطورها ف"civil"هي كلمة ذات الأصل اللاتيني "civis" وتعني مواطن أما "société"فهي كلمة لاتينية تعني مجتمع. [1]

ثانيا. من الناحية الإجرائية: إن التعريف الإجرائي لمصطلح المجتمع المدني يفترض وجود مكونات وبنى ووظائف يقوم بها ومتعارف عليها غير أن الإشكالية تتمثل في عدم الاتفاق، فكما سبق وأن ذكرنا فإننا نجد عدة تعريفات إجرائية مختلفة للمجتمع المدني، وفي هذه الجزئية سنحاول ابراز أهم التعريفات الغربية والعربية:

[1] - عزمي بشارة، **المجتمع المدني: دراسة نقدية**، ط6، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص69.

1- حسب الأدبيات الغربية: بما أن مفهوم المجتمع المدني يرتبط بالفكر الغربي، فقد تعددت التعريفات التي أعطيت للمفهوم، فنجد:

- تعريف ريموند هينيبوش remend hunewoboch" عرف المجتمع المدني بأنه: "شبكة الاتحادات طوعية التكوين، والتي تبدو مستقلة عن الدولة والجماعات الأولية ولكنها في الوقت الذي تعمل فيه على احتواء الانقسامات الاجتماعية وتشكيل منطقة عازلة بين الدولة والمجتمع، فإنها تعمل على ربطه بالدولة وسلطتها".[1]

- تعريف ستيفن ديلو Steve بأنه: " أشكال عديدة ومختلفة من الجمعيات غالبا ما يطلق عليها مجموعات طوعية أو مؤسسات قانونية هذه التنظيمات التي توجد خارج الهياكل الرسمية لسلطة الدولة، تشير إلى حيز مستقل يتوفر للأفراد فيه حرية تتيح عدد متنوع من خبرات الحياة التي تتيحها جماعات متنوعة يستطيع الأفراد الانضمام إليها".[2]

- تعريف قاموس أكسفورد السياسي: حيث عرفه على أساس وظيفته وعلاقته بالمؤسسات الاجتماعية والسياسية الأخرى. أي أنه مجموعة من المؤسسات التطوعية والهيئات التعاونية التي لا ترتبط بالدولة ولا تتبع أسرة أو حزب أو أي تنظيم من التنظيمات السياسية".[3]

2 - حسب الأدبيات العربية: تعددت التعريفات حسب الأدبيات العربية، وفي هذا الصدد نجد تعريف مركز دراسات الوحدة العربية لسنة1992 بأنه:"مجموع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة، لتحقيق أغراض متعددة، منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار، ونقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفق اتجاهات أعضاء كل جماعة، ومنها أغراض للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية".

---

[1]- زهير بوعامة، **محاولة لفهم طبيعة وحدود انفتاح السلطة على فعاليات المجتمع المدني وأثره في عملية التحول السياسي في الجزائر**، ورقة قدمت في الملتقى الوطني حول التحول الديمقراطي في الجزائر، المنعقد يومي 10،11 ديسمبر 2005، دار الهدى للنشر والتوزيع، ص112.

[2] - ابتسام قرقاح، **دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر1989-2009**، رسالة ماجستير، جامعة باتنة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، السياسات العامة والحكومات المقارنة، 2011/2010، ص46.

[3]- صالح السنوسي، **إشكالية المجتمع المدني العربي-العصبة والسلطة والغرب**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2012، ص 35.

وإذا حللنا هذا التعريف نجد أنه يحتوي على ثلاث عناصر:

- **الطوعية:** أي المشاركة الطوعية التي تميز تكوينات وبنى المجتمع المدني عن باقي التكوينات الاجتماعية المفروضة أو المتوارثة.
- **المؤسسية:** التي تشمل مجمل الحياة الحضارية تقريبا والتي تشمل جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولعل ما يميز مجتمعاتنا الحضور الطاغي للمؤسسات وغياب المؤسساتية بوصفها علاقات تعاقدية حرة في ظل القانون.
- **الدور:** الذي تقوم به هذه التنظيمات والأهمية الكبرى لاستقلالها عن السلطة وهيمنة الدولة من حيث هي تنظيمات إجتماعية تعمل في سياق وروابط تشير إلى علاقة التضامن والتماسك أو الصراع والتنافس الإجتماعيين[1].

إلى جانب ذلك لا تخلو المحاولات العربية في تعريف مفهوم المجتمع المدني، فنجد على سبيل المثال لا الحصر، بعض المفكرين العرب قاموا بتعريف المجتمع المدني نذكر منهم:

– تعريف سعد الدين ابراهيم بأنه: "مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة غير الحكومية، وغير الإرثية، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها من أجل قضية أو مصلحة أو للتعبير عن مصالح جماعية ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف".[2]

– تعريف حسن ابراهيم توفيق: "مجموعة من الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية تنتظم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع ويحدث ذلك بصورة ديناميكية ومستمرة من خلال مجموعة المؤسسات التطوعية التي تنشأ وتعمل باستقلال عنه".[3]

---

[1]- صالح ياسر، **بعض إشكاليات المجتمع المدني والمجتمع السياسي والديمقراطية**، بغداد: مطبعة الرواد للطباعة والنشر، 2005، ص28.

[2]- يوسف زدام، **دور المجتمع المدني في التنمية الانسانية "مقاربة ثقافية"**، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني حول التحولات السياسية واشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي، كلية العلوم القانونية والإدارية، قسم العلوم السياسية، 16 –17–ديسمبر 2008، ص3.

[3]- ابتهال جاسم رشيد، **الفنون الصحفية والمجتمع المدني**، الأردن: دار غيداء، 2017، ص ص64،65.

إذا فالمجتمع المدني مجتمع له غاية من وجوده تتمثل في بناء الديمقراطية فهو يحمل دلالات أيديولوجية تبنى على الرؤية الليبرالية القائمة على الربط بين وجود المجتمع المدني والديمقراطية، فالمجتمع المدني يجسد "كما يشير الصبيحي" قيماً سلوكية تبنى على الإقرار بالتعددية والاختلاف والاعتراف بحق الآخرين في بناء الأطر المؤسسية والمنظمات السياسية التي تحقق مصالحهم، مع ضرورة الالتزام بحل الخلافات، سلمياً فالمجتمع المدني هو مجتمع التعدد والاختلاف والتعارض والتناقض، ومؤسساته من أحزاب سياسية ونقابات ومجالس نيابية، وصحافة، ووسائل إعلام قائمة على ركيزة التعدد والاختلاف والتعارض والتناقض. [1]

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول بأن المجتمع المدني هو: "مجتمع يتكون من الإرادة الحرة للأفراد، ويشمل على مجموعة من المنظمات المدنية غير الحكومية، قائمة على أساس التنوع ومشاركة المواطنين، كما أنه يساهم في إشباع حاجات وحل مشكلات الأعضاء المنتمين له وكذا حل مشكلات المجتمع".[2]

ثالثا: المجتمع المدني والمفاهيم المتشابهة: يتداخل مفهوم المجتمع المدني بالعديد من المفاهيم المشابهة له، ويمكن التمييز بينها كما يلي:

1- التمييز بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي: المجتمع المدني تعبير أصيل ولكن يضم الحاكم والمحكوم، المستبد والعادل، الظالم والمظموم، المتزمت والمتفتح، المعتدل والمتطرف، فهؤلاء جميعا يمكن أن يكونوا جزء من الأهل، من القوم.

في المقابل تحيل عبارة الجمعيات الأهلية إلى نشاط اجتماعي خيري تطوعي يقوم به أناس خارج أجهزة الدولة وادارتها في المدينة كما في البادية في إطار القبيلة والطائفة أو خارجيا. أما عبارة المجتمع المدني كما يتضح من توصيف المفهوم وتحليله تحمل معنى أخر يجعلها الطرف المقابل للدولة من جهة، والطرف المقابل لكل من القبيلة والطائفة

[1]- محمد أحمد علي مفتي، **مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية: دراسة تحليلية نقدية**، ط 1، السعودية: الرياض: مجلة البيان، 2013، الموافق لـ 1435هجري، ص 16.

[2]- مدحت محمد أبو النصر، **إدارة منظمات المجتمع المدني**، مصر: ايتراك للنشر والتوزيع،2007، ص71.

الكنيسة من جهة أخرى، وذلك أن لفظ مدني لا يحيل إلى المدينة بوصفها نظام حياة يختلف عن نظام حياة البادية فحسب بل يحيل أيضا إلى معنى المواطنة.[1]

2- التمييز بين المجتمع المدني والأحزاب السياسية: تتشكل من التنظيمات الطوعية التي ينتظم فيها الإنسان، ويشغل المساحة بين المجتمع الطبيعي وبين الدولة أو المجتمع السياسي. كما أنها تلعب في ذات الوقت دور حلقة الوسط التي تسعى إلى التعرف على احتياجات الجماهير في المجتمع الطبيعي وطموحاتهم والتعبير عنها لدى الحكام. [2]

وتسعى الأحزاب جاهدة للوصول إلى هذا الهدف عن طريق القيام بعدة أنشطة سياسية على رأسها المشاركة في الانتخابات والحصول على أكبر قدر من الأصوات، فالأحزاب السياسية تحصر في غالب الأحيان اهتماماتها بالقضايا السياسية، بينما لا يهدف المجتمع المدني للوصول إلى السلطة، بل إلى مراقبتها. كما يهتم بالقضايا البعيدة عن السياسة، وإن مارست في الكثير من الأحيان السياسة، وذلك بتدخلها في توجهات السياسة العامة للبلاد أو قيامها باضطرابات ذات طابع سياسي بقصد مراقبة السلطة، لذا لا ينبغي إدخال الأحزاب السياسية ضمن مكونات المجتمع المدني.[3]

---

[1]- محمد ثامر كامل، **المجتمع المدني والتنمية السياسية: الدراسة في الإصلاح والتحديج في العالم العربي**، ط1، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2010، ص ص 27،28.

[2] - ليلّة على، **المجتمع المدن العربي: قضايا المواطنة وحقوق الإنسان**، ط1، القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية، ص155 .

[3] - عبد السلام عبد اللاوي، **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر"دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريرج"**، رسالة ماجستير، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص إدارة الجماعات المحلية والاقليمية، 2012، ص17.

المطلب الثاني: السياق التاريخي لنشأة وتطور للمجتمع المدني

يشكل مفهوم المجتمع المدني واحدا من أكثر المفاهيم المتداولة بشكل واسع في الخطاب الثقافي الغربي والعربي، الأمر الذي يستدعي ضرورة الوقوف على مدلولاته النظرية، ورصد مكوناته المعرفية بالعودة إلى تطور المفهوم والبحث في أسباب وظروف نشأته باعتباره فاعلا مهما في العديد من القضايا المحورية بما فيها قضية التنمية، وذلك بالاعتماد على مجموعة من التصورات النظرية بدء بالفكر الغربي الذي يعتبر مهد نشأة هذه التنظيمات وصولا إلى الفكر العربي.

أولا: نشأة وتطور المجتمع المدني في الفكر الغربي

المجتمع المدني قرين الفكر الغربي، وقد خضع لتطور تاريخي كانت ذات تعبيرات واستخدامات ليس لها مضمون موحد، أنها تعني في كل مرة شيئا مختلفا، لأنها تأتي في سياق متغير بنيويا وتاريخيا، يولد حاجات جديدة.

1- المجتمع المدني في الفكر الكلاسيكي: دخلت فكرة المجتمع المدني إلى الفلسفة السياسية كتعبير عن وجود علاقة بين قطبين هما المجتمع والسياسة، وذلك من خلال الصراع داخل فكرة الحق الطبيعي، وبعدها فكرة العقد الاجتماعي التي بنيت على الأولى.[1]

نشأ مفهوم المجتمع المدني أول مرة في الفكر اليوناني الاغريقي حيث أشار إليه ارسطو باعتباره مجموعة سياسية تخضع لقوانين أي أنه لم يكن يميز بين الدولة والمجتمع المدني، فالدولة في التفكير السياسي الأوروبي القديم يقصد بها مجتمع مدني يمثل تجمعا سياسيا، أعضاؤه هم المواطنون الذين يعترفون بقوانين الدولة ويتصرفون وفقا لها.

- المجتمع المدني عند توماس هوبز: أول مفكر جاء بتوجه جديد لمفهوم المجتمع المدني هو المفكر الإنجليزي **توماس هوبز 1588-1679** فقد حدده في منتصف القرن 17 بأنه المجتمع المنظم سياسيا عن طريق الدولة القائمة على فكرة التعاقد حيث آمن بأفكار ميكيافيلي فيما يتعلق بفطرة الإنسان، يفسر الإنسان بأنه حيوان شهواني يحي بدون حاكمية أو دولة أو قانون تعاقدي مما يهدد حياته باستمرار، والأخلاق لا يمكنها أن تحمي الإنسان

[1] - أحمد شكري الصبيحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، ط1، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص ص17،18.

من أخيه الإنسان لأن الكل ضد الكل وبالتالي فإنه يعتبر المجتمع المدني الوسيلة الوحيدة لوضع حد للفساد والخراب والتنازع الآتي من الحالة الطبيعية أو المجتمع الطبيعي.[1]

يميز توماس هوبز بين المجتمع الطبيعي والمجتمع المدني، فالمجتمع الطبيعي هو الذي تسوده الفوضى والحرب والعلاقات العدوانية بين الأفراد، أما المجتمع المدني فهو مجتمع منظم بواسطة سلطة عامة تتأسس بموجب عقد يتنازل فيه الأفراد عن ارادتهم وحقوقهم الطبيعية لصالح شخص الحاكم بحيث يعمل هذا الشخص على ضمان مصالح الأفراد وأمنهم.[2]

كان توماس هوبز منظرا للسلطة المطلقة من جهة الحاكم ومنظرا لتنازل الشعب من جهة أخرى حيث أن الخضوع والاستسلام المطلقان للحاكمين يبلغان مدى أبعد عند فقهاء الحق الطبيعي، فالتعاقد لا يكون شيئا آخر سوى التنازل الإرادي عن الحرية.[3]

• المجتمع المدني عند جون لوك: كما يعتقد جون لوك 1632-1704 وهو من أبرز الفلاسفة الإنجليز أن الأفراد يعيشون حالة طبيعية ينعمون فيها بالحرية والمساواة، كما أن العقل الطبيعي له دور كبير في تعليم الناس أنه لا ينبغي لفرد أن يلحق الضرر بغيره طالما أنهم جميعا متساوون ومستقلون ولكل فرد الحق أن يحصل على أسباب عيشه مما تقدمه الطبيعة، لأن الله يمنح الأرض للبشر كهبة مشتركة عامة ولتأكيد ذلك يقول فالجميع متساوون مستقلون وليس لأحد أن يسيء إلى أخيه في حياته أو صحته أو حريته أو ممتلكاته.[4]

حيث أن جون لوك يناقض هوبز ويرى أن التعاقد الاجتماعي نفي للعبودية والخضوع، ذلك أن الحكم المطلق للحاكم ليس أبدا من طبيعة المجتمع المدني، بل أكثر من ذلك يمكن أن تعزل هذه السلطة المطلقة إذا خالفت العقد الاجتماعي ومست حرية المواطنين وممتلكاتهم وحياتهم دون وجه حق.

---

[1] - حياة مدان، "حول مفهوم المجتمع المدني"، **مجلة الحوار الثقافي**، المجلد4، العدد2، 2015/09/15، ص1.

[2] - أحمد تكوك، **دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية**، مذكرة ماستر، مستغانم: جامعة عبد الحميد بن باديس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2020، ص14.

[3] - أحمد شكر الصبيحي، **المرجع السابق**، ص 19.

[4] - بوطويل دحمامة، عبد القادر نشادي، "المجتمع المدني، المفهوم والمقاربات السوسيولوجية المفسرة له"، **مجلة البحوث والدراسات العلمية**، المجلد 18، العدد 1، 2024/01/31، ص ص 6،7.

ولهذا وضع جون لوك المجتمع المدني في مرتبة المراقب للدولة ومصدرا لشرعيتها، كما أنه يمكنه ممارسة سلطة العزل المنظم عن طريق الانتخابات الدورية بدلا من العصيان العنيف، فالمجتمع المدني هو ميدان وحيز يتكون من فاعلية أفراد يتمتعون بحرية الانتخاب. وحسب لوك من واجب الدولة أن تضمن للمواطن المساواة أمام القانون، وحرية الاندماج والملكية فإذا لم يتحقق هذا المبدأ فللمواطنين الحق في التمرد والعصيان بمقتضى المجتمع المدني.[1]

- المجتمع المدني عند جون جاك روسو: يرى جون جاك روسو أنه بموجب العقد فإن كل واحد يتحد مع الكل فالعقد هو بين المجموعة، بحيث يضع كل واحد شخصه وقدرته في الشراكة تحت سلطة الإدارة العامة، وسيكون كل شريك متحد مع الكل.

ويقول روسو: " الإنسان الأول الذي يسبح أرضا، فقال هذا لي ثم وجد أناسا من البساطة بحيث أنهم صدقوا ذلك الإنسان هو المؤسس الفعلي للمجتمع المدني، لتتكون فكرة الملكية دفعة واحدة، ومنه نستنتج أن الصلاحية المطلقة للحاكم تتقلب عند روسو لتصبح سيادة مطلقة للشعب فالتعاقد هو عملية تحول الإنسان الطبيعي إلى إنسان مدني.[2]

فالعقد عند روسو يجب أن يؤسس شعبا قائما، برؤسائه أو من دونهم وإرادة عامة لا تتجزأ، ولا تنقل، ولا يمكن التنازل عنها إلا إذا تنازل الشعب عن كونه شعبا، وأن الصلاحية المطلقة للحكم تنقلب وتصبح سيادة الشعب ولكنها تبقى مطلقة، وهي سيادة كلية تستند إلى الإرادة العامة وهي إرادة الجميع.

فيتضح مما سبق أن عبارة المجتمع المدني استعملت في الفكر الغربي، في زمن النهضة إلى القرن الثامن عشرن للدلالة على المجتمعات التي تجاوزت حالة الطبيعة والتي تأسست على عقد اجتماعي حيث أن المجتمع المدني حسب صياغاته الأولى، هو كل تجمع بشري خرج من الحالة الطبيعية (الفطرية) إلى الحالة المدنية التي تتمثل في وجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقدي.[3]

---

[1] - حياة مدان، **المرجع السابق**، ص2.

[2] - أحمد تكوك، **المرجع السابق**، ص15.

[3] - أحمد شكر الصبيحي، **المرجع السابق**، ص20.

2- المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث:(الليبرالي/الماركسي): إذا كان من الطبيعي أن نقول أن النظرية الليبرالية تجد في الفكر السياسي الكلاسيكي مصدرها المباشر، فإنه ليس أقل طبيعية أن نقول أن النظرية الماركسية تجد أصولها في ذلك الفكر كذلك، ومن ثم فهي تلتقي مع ما يبدو أنه خصمها اللدود، "النظرية الليبرالية " في المصادر والأسس، وعلى الرغم من ذلك فإن الاختلاف والتباين بينهما يكد يكون تاما.[1]

• المجتمع المدني عند هيغل: شكل التمييز بين المجتمع المدني والدولة محور اهتمام الفيلسوف الألماني هيغل، حيث كان للوسط الاجتماعي والسياسي الذي ميز أوروبا الأثر البليغ في تبنيه لنظرته المميزة للمجتمع المدني، باعتباره مجالا للتنافس بين المصالح المتعارضة الناشئة بالمجتمع.[2]

أكد هيغل على أن المجتمع المدني يحتل الموقع الوسيط بين العائلة والدولة بحيث يفصل بينهما، لكنه في نفس الوقت متداخل معهما، حيث أن هيغل يقسم الحياة الأخلاقية إلى ثلاث تجليات أولها العائلة ثم تأتي الدولة العقلانية المثالية، أما المجتمع المدني هو مرحلة من الحياة الأخلاقية تقع بين هاتين المرحلتين وبعبارة أخرى تمثل العائلة والمجتمع المدني ركني تكون وظهور الدولة العقلانية المثالية.

ويرى الكثير من الباحثين أن الفيلسوف الألماني هيغل يعد من أوائل المفكرين الغربيين الذين أوجدوا ثلاث صفات رئيسية مميزة للمجتمع المدني وهي صفات الوساطة، والفعل الإرادي أو الطوعي والصفة الثالثة هي صفة الأنانية أو الحاجة، وهي صفات وسمات مميزة له لازالت إلى يومنا هذا للمجتمع المدني. [3]

• المجتمع المدني عند ماركس: انتقد كارل ماركس، هيغل واعتبر أن المجتمع المدني قاصر في صيغته التعاقدية عن تحقيق الأمن، والدولة حسب وجهة نظره هي نظام العقل القادر على حماية الحرية، ويعتقد أن هناك علاقة مركبة بين الدولة والمجتمع المدني وهي علاقة تعارضية وتكاملية.

---

[1] - أحمد شكر الصبيحي، **المرجع السابق**، ص21.

[2] - بوطويل دحمامة، نشادي عبد القادر، **المرجع السابق**، ص 8.

[3] - **المرجع نفسه**، ص9.

ويفسر ماركس المجتمع المدني على أنه مجال الروابط الاقتصادية أو روابط البنى التحتية ومجموعة العلاقات بين الأفراد والطبقات التي تستقر خارج نطاق هيكلية الدولة، ويسمي ماركس المجتمع المدني بالمجتمع البرجوازي والذي بفعاليته يشيد البنيات الفوقية الحقوقية السياسية للعالم الحديث. [1]

ويرى ماركس أن أفراد المجتمع أنانيون ومالكون من الناحية الأخلاقية ذاتيون وهذه صفات ناتجة عن المجتمع البرجوازي، والمجتمع المدني في نظره هو الأرضية التي تجعل الإنسان يتحول إلى كائن حيواني وخارج عن الإنسانية.[2]

- المجتمع المدني عند أنطونيو غرامشي: خضعت الماركسية لتطوير جديد على يد الفيلسوف الإيطالي غرامشي خاصة مفهومه للمجتمع المدني، الذي يعارض تنظير ماركس إذ ينظر إلى المجتمع المدني، باعتباره جزءا من البنية الفوقية، هذه البنية تنقسم بدورها إلى مجتمع مدني ومجتمع سياسي، وظيفة الأول الهيمنة عن طريق الثقافة والإيديولوجيا، ووظيفة الثاني الدولة السيطرة والإكراه.

الجديد في التصور الغرامشي للمفهوم هو أن المجتمع المدني ليس مجالا للمنافسة الاقتصادية كما أبرز هيغل وماركس كل بطريقته الخاصة، بل أنه مجال للتنافس الإيديولوجي.[3]

ثانيا. نشأة وتطور المجتمع المدني في الجزائر.

عرفت الجزائر خلال فترة الاستعمار الفرنسي أشكال مختلفة من الجمعيات منها نخبوية مختلطة جزائرية وأوروبية، حضرية واندماجية، ثم بعدها جمعيات جزائرية أهلية مطالبة بهويتها المسلمة مضادة للتواجد الاستعماري.

تحولت هذه الجمعيات إلى حركة اجتماعية كرست جهودها بالالتزام بالنضال السياسي والإيديولوجي، إذ أصبحت تدريجيا مصدرا معتبرا لتمويل حركة التحرر الوطني من مناضلين عسكريين وأطر سياسية داخل مختلف الأحزاب والنقابات الجزائرية.[1]

---

[1] - بوطويل دحمامة، نشادي عبد القادر، **المرجع السابق**، ص10.

[2] - حياة مدان، **المرجع السابق**، ص ص2،3.

[3] - أحمد شكر، **المرجع السابق**، ص 23.

• المجتمع المدني في مرحلة الحزب الواحد: شهدت الجزائر منذ 1962 إلى غاية 1989، فترة نظام الحزب الواحد، أين أعطت الدساتير والمواثيق الصادرة في تلك الحقبة شرعية احتكار العمل السياسي وإدارة السلطة بشكل منفرد، من طرف حزب جبهة التحرير الوطني، الأمر الذي جعله يبحث عن إيجاد دعم جماهيري يعينه على اكتساب عوامل القوة من أجل البقاء، من خلال تأسيس منظمات جماهيرية تابعة له، وتدور في فلكه، حيث أضحت مؤسسات المجتمع المدني آنذاك تابعة للحزب الحاكم تنشأ بمبادرة منه وتحت وصايته.[2]

• المجتمع المدني في مرحلة التعددية الحزبية: لقد كان للتحولات السياسية والاقتصادية التي أحدثها دستور 23 فيفري 1989 انعكاسات إيجابية من أجل تشجيع إنشاء الجمعيات والمنظمات، وتفعيل دورها بعدما ما عانته من تهميش وتقييد سياسي أثناء فترة حكم الحزب الواحد.

وبناءا على ما أقرته المادة 32 من دستور 1989 فقد اعترفت السلطة آنذاك بحق المواطن في تأسيس جمعيات وطنية. كما ضمن الدستور من جهة أخرى ممارسة الحق النقابي، وصدر القانون رقم 90–31 بتاريخ 04 ديسمبر 1990 المتعلق بالجمعيات والذي سمح بنشأة العديد من الجمعيات الوطنية والمحلية.

وفي أعقاب الحراك العربي بادرت السلطة بالعديد من الاصلاحات وكان أهمها فيما يتعلق بالفضاء المدني إصدار قانون جديد للجمعيات هو القانون رقم 12–06 الصادر في 12 جانفي 2012.

وقد أدخل هذا القانون عدة أحكام تنظيمية جديدة على النظام الجمعوي، سواء على مستوى الهيكل من خلال اعتماد القانون الأساسي النموذجي الذي أعدته وزارة الداخلية والجماعات المحلية، أو على مستوى الدور الاجتماعي للجمعية، بحكم ما أشارت إليه المادة الثانية من القانون في خضم تعريف الجمعية، حيث وسع المشرع مجالات نشاط الجمعية ليشمل العمل الخيري، المحافظة على البيئة وحماية حقوق الإنسان.

---

[1] - جهيدة شاوش إخوان، **واقع المجتمع المدني في الجزائر، دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة نموذجا**، أطروحة دكتوراه، بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، تخصص علم اجتماع التنمية، 2014–2015، ص101.

[2] - جمال زيدان، "دور المجتمع المدني في تحليل السياسات العامة في الجزائر: دراسة في اليات التقويم"، **مجلة الدراسات الحقوقية**، المجلد 8، العدد 1، 2021/05/23، ص755.

وبموجب هذا القانون وصل عدد الجمعيات الوطنية المؤسسة في ذات السنة إلى حوالي 1027 جمعية وطنية موزعة على 27 مجال نشاط، في حين ارتفع عدد الجمعيات المحلية الولائية والبلدية إلى 92627 جمعية موزعة على 18 مجال نشاط.[1]

المطلب الثالث: خصائص ووظائف المجتمع المدني:

أولا: خصائص المجتمع المدني:

- تعمل داخل الإطار القانوني للدولة: حيث أنها تسترشد بالأحكام القانونية الحالية للدولة.
- لا تسعي إلي السلطة: برغم من كونها تقوم بدور سياسي في بعض الأحيان من نشر الوعي والثقافة السياسية، لكن لا تسعي منظمات المجتمع المدني إلي السلطة.
- ديناميكية: أي ذو طابع متغير، تتغير فيها العضوية دائمًا، ويبرز فيها القادة حسب متطلبات المناسبة. وهناك تدفق مستمر داخل مجموعات المجتمع المدني حيث تنشأ وتختفي العضوية، تتغير وتتأثر مطالب المجتمع المدني بقدر ما تتغير سياسات الدولة.
- التطوعية: حيث أن القرار بشأن عضوية وتشكيل قيادة مجموع المدني فيها ينبع من الإرادة الحرة للجهات الفاعلة المعنية.
- مستقلة (غير حكومية): كما ذكر سابقا، المجتمع المدني مستقل عن الدولة ولكن قد تحتاج مجموعات معينة داخل المجتمع المدني إلى التسجيل لدى الهيئات الحكومية ذات الصلة وقد تكون هناك حاجة إلى تلبية شروط معينة.
- غير الإرثيه: أي أن العضوية فيها لا تتوارث عبر العائلة أو القبيلة أو الطائفة أو المذهب أو الدين.
- اللاعنف: عادة ما تتم أنشطة المواجهة التي تقوم بها الجماعات المدنية من خلال سياسة العنف ذكر جين شارب الأساليب غير العنيفة في كتابه The Politics of Nonviolent Action. وهي تشمل الاحتجاجات، وعدم التعاون، والتدخل اللاعنفي. ولكن، مجموعات المجتمع المدني لا تستخدم العنف الجسدي في السعي لتحقيق أهدافها.

[1] - جمال زيدان، **المرجع السابق**، ص ص757،758.

أي أن نظمات المجتمع المدني تكون ذات عضوية تطوعية وذات طابع ديناميكي تكون مستقلة عن الدولة ولكن تعمل ضمن الإطار القانوني المنصوص عليه ، وتعتمد على اللاعنف لتحقيق أهدافها.[1]

ثانيا: وظائف المجتمع المدني:

تقدم مؤسسات المجتمع المدني إسهامات في كافة المجالات بالمجتمع كالتعليم، الصحة، الرعاية الاجتماعية، البيئة... إلى غير ذلك، بحيث يلجأ المواطنون إلى إنشاء هذه المنظمات في مجتمعاتهم انطلاقا من وعيهم بكونها الوسيلة المناسبة لمواجهة مشاكلهم وتلبية احتياجاتهم بضم جهودهم إلى الجهود الحكومية.

فهي تشكل حلقة وصل بين المواطنين والحكومة، وهذا الموقع الوسيط الذي تحتله يخولها ممارسة عدد من الأدوار الهامة في المجتمع والتي يمكن إجمالها في نقاط رئيسية:

1- صيانة الطابع التعاقدي للدولة وضبط توازن العلاقة بين الدولة والمجتمع فالدولة الدستورية هي الدولة التعاقدية، التي تجسد التزاما متبادلا بين الشعب والحكومة، ولا يمكن صيانة هذا التعاقد إلا بقيام تجمعات المجتمع المدني التي تضمن الإستمرار والإستقرار للتعاقد بين الدولة والمجتمع[2]

2- التنشئة الإجتماعية والسياسية: تعتبر منظمات المجتمع المدني مدارس للتنشئة السياسية على الديمقراطية، فهي تزود أعضاءها المهارات التنظيمية والسياسية الديمقراطية، فانضمام الفرد إلى عضوية جماعة معينة يشعره بالإنتماء للجماعة التي يستمد منها هوية مستقلة محددة، ويعلمه أصول السلوك الديمقراطي من التعبير عن المعارضة بشكل سلمي إلى قبول نتائج الحوار.

وهو ما يمكن من غرس ثقافة ديموقراطية تقوم على مبادىء التسامح والتعايش السلمي والوعي بأهمية المشاركة في تحقيق التقدم وتنمية المجتمع هذا إلى جانب الثقافة الأخلاقية مثل قيم الولاء والانتماء والتعاون، والمبادرة بالعمل الإيجابي في الشؤون العامة للمجتمع ككل.

---

[1] - أميرة عادل أحمد، "مداخل مفهوم المجتمع المدني وخصائصه وتطور وظائفه"، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، المجلد 12، العدد 2، 2021، ص168.

[2] - جهيدة شاوش إخوان، **المرجع سابق**، ص 74.

وتعكس هذه الوظيفة قدرة المجتمع المدني على الإسهام في عملية بناء المجتمع، وترسيخ مبادئ المبادرة التطوعية والمشاركة في تنمية المجتمع، وبث روح الانتماء والمسؤولية لدى المواطن تجاه مجتمعه.[1]

3- تنظيم التعبير عن الرأي العام والمشاركة الفردية والجماعية: تعد منظمات وجمعيات المجتمع المدني أداة للمبادرة الفردية المعبرة عن الإرادة الحرة والمشاركة الإيجابية الواعية النابعة من التطوع، بحيث يتحقق الصالح الخاص من خلال تحقيق الصالح العام، والحقيقة أن هذه الوظيفة تؤدي إلى تقوية شعور الأفراد بالانتماء والمواطنة والعمل التطوعي، بل تشجعهم الحكومة على التحرك المستقل بحرية دون اعتماد عليها لخدمة المجتمع وهم مطمئنون إلى أن حقوقهم وحرياتهم مصانة.

إذن يفترض في كل مؤسسة مدنية تمثيل فئة من المواطنين حسب طبيعة أهدافها، وتنوب عنهم في تبليغ انشغالاتهم والمساهمة في صناعة واتخاذ القرار، وممارسة أدوار الرقابة والضبط. وتعتبر الصفة التمثيلية مؤشرا أساسيا لقياس مدى قوة ونجاعة أية منظمة.

4- الوساطة والتوفيق: أي التوسط بين الحكام والجماهير من خلال توفير قنوات للاتصال ونقل أهداف ورغبات الحكومة والمواطنين بطريقة سلمية، وتهدف إلى الوصول إلى نقطة اتفاق والتقاء بين الآراء المتعددة كأساس للاستقرار[2].

وترتبط وظيفة التعبير والتمثيل والتحدث بإسم جماعات معينة بتلك الوظيفة التنظيمية حيث تتولى مؤسسات المجتمع المدني مهمات متعددة تبدأ بتلقي المطالب التي عادة ما تكون متعارضة وتجميعها وترتيبها وتوصيلها للحكومة. هذه الوظيفة تعني أن المجتمع المدني لا يحقق الحماية للمواطنين المحكومين ضد الحكومة فقط، وإنما هو أداة لحماية الحكومة ذاتها من خطر التعرض للاضطرابات والاحتجاجات العنيفة، كما أنه يوفر عنصر الوقاية للمجتمع ككل من الانقسام والصراع والتفكك.[3]

---

[1] - حسام شحادة، **المجتمع المدني**، سوريا: بيت المواطن، 2015، ص23.

[2] - جهيدة شاوش إخوان، **المرجع السابق**، ص 75.

[3]- حسام شحادة، **المرجع السابق**، ص ص 24،25.

5- ترسيخ السلوك الحضاري عند الاختلاف: لا تلغي قيم المجتمع المدني وهياكله الأهلية الصراعات الاجتماعية، ولكن تنظمها وتعقلنها، ولاسيما في علاقاتها مع الدولة، وتحولها إلى صراعات معنوية سلمية رمزية. تتضح أهمية هذه الوظيفة في الحفاظ على الاستقرار.

6- ملء الفراغ في حالة غياب الدولة أو انسحابها: مع ثمانينات القرن الماضي شهدت ظاهرت انسحاب الدولة من عديد من الأدوار والوظائف التي كانت تؤديها في الماضي، كالإنتاج وتوفير خدمات التعليم والعلاج، وتركت وراءها فراغا يحتاج إلى من يملؤه لمساعدتها في أداء تلك الوظائف.

وهو ما دفع المجتمع المدني لشغل هذا الفراغ حى يُجنب المجتمع الانهيار، وإلى جانب الأزمة الاقتصادية والمالية هناك حالة أخرى يمكن أن تختفي فيها الدولة وتعجز عن أداء وظائفها اتجاه المجتمع تحت تأثير الغزو والاحتلال الأجنبي أو الحرب الأهلية.

7- توفير الخدمات ومساعدة المحتاجين: تمد يد العون والمساعدة للمحتاجين مع تقديم خدمات خيرية واجتماعية هدفها مساعدة الفئات الضعيفة التي توجد على هامش المجتمع. وتتنوع أشكال المساعدة تلك ما بين مساعدات مالية وأخرى خدمية كبناء المدارس أو المستشفيات لتوفير خدمات التعليم وغيرها من الخدمات..

8- التنمية الشاملة: بدأت المنظمات الدولية المهتمة بالتنمية تؤكد على التنمية بالمشاركة على أساس أن تجارب التنمية العديدة قد أصابها الفشل، فقد فرضها من جانب الحكومة على المحكومين دون إشراكهم فيها.[1]

بينما أثبتت حالات أخرى أن مشاركة المستويات الشعبية الدنيا هي خير ضمان لتحقيق النجاح، وهو ما يؤكد أهمية المجتمع المدني في القيام بهذا النوع من الاستثمار، حيث يتم من خلال منظماته تنمية وتطوير المهارات والقدرات الفردية للأعضاء، بشكل يقلل من العبء على الحكومة. وتلعب تنظيمات المجتمع المدني دور الشريك في تنفيذ برامج وخطط التنمية الشاملة بمختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبشرية وهي تتلقى من الحكومة الدعم والمساندة للقيام بهذا الدور.

من خلال هذه الأدوار وغيرها تتجلى أهمية وضرورة المؤسسات المدنية لكل المجتمعات النامية منها والمتطورة، ويعبر استمرار المواطنين في تكوين هذه المؤسسات عن مرحلة

[1] - جهيدة شاوش إخوان، **المرجع السابق**، ص من 74 – 80.

صحية في تطور حياة المجتمعات، فهو إلى جانب دلالته على وعي المواطنين، تأكيد لمسؤولية المواطنين اتجاه مجتمعهم الذي يعيشون فيه.[1]

تعقيباً لدور المجتمع المدني ووظائفه يرى الكاتب **شكر الصبيحي** أن جوهر دور المجتمع المدني هو تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصائرهم ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم، وما تقوم به من دور في نشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية، ثقافة بناء المؤسسات والتأكيد على إرادة المواطنين في الفعل التاريخي، وجنبهم إلى ساحة الفعل التاريخي، والمساهمة الفعالة في تحقيق التحولات الكبرى حتى لا تترك حكرا على النخب الحاكمة.

وارتباطا بهذا الدور يبلور الباحث خمس وظائف أساسية تقوم بها تنظيمات المجتمع المدني، وهي: [2]

- وظيفة تجميع المصالح.
- وظيفة حسم وحل الصراعات.
- زيادة الثروة وتحسين الأوضاع.
- إفراز القيادات الجديدة.
- إشاعة ثقافة ديمقراطية.

[1] - جهيدة شاوش إخوان، **المرجع السابق**، ص من 74 – 80.

[2] - صالح ياسر، **المرجع السابق**، ص30.

المطلب الرابع. مكونات المجتمع المدني وقيمه:

يعكس مفهوم المجتمع المدني أشكال المشاركات الطوعية التي يبادر بها أفراد المجتمع من خلال انضمامهم إلى مختلف التشكيلات الاجتماعية التي من شأنها تحقيق مصالح أفرادها، وتقديم الخدمات للمواطنين والنظر في مطالبهم. ورغم اختلاف الدارسين حول مكونات المجتمع المدني إلا أن المتفق عليه أنها تلك التنظيمات التطوعية والحرة التي تملأ المجال العام ما بين الأسرة والدولة.

أولا: مكونات المجتمع المدني: يستلزم قيام مجتمع مدني وجود مجموعة من المنظمات والهيئات التي تعمل في ميادين مختلفة وبشكل مستقل عن الدولة، بهدف تحقيق مصالح أفرادها.

وعلى تعدد وجهات النظر فيما يتعلق بأهم مكونات المجتمع المدني، يمكن الإشارة إلى تصنيف الأستاذ **شكر فهي**، فهو يرى أن منظمات المجتمع المدني تشمل: "أي كيان مجتمعي منظم يقوم على العضوية المنتظمة التطوعية في قطاعات عامة أو مهنية أو اجتماعية، ولا تستند فيه العضوية على عوامل الوراثة وروابط الدم والولاءات الأولية مثل الإسرة أو العشيرة والطائفية والقبيلة.

وحسبه فإن أهم مكونات المجتمع المدني هي: النقابات المهنية، النقابات العمالية، الحركات الاجتماعية، الجمعيات التعاونية الزراعية والحرفية والإستهلاكية والإسكانية، الجمعيات الأهلية، نوادي هيئات التدريس بالجامعات، النوادي الرياضية والاجتماعية، مراكز الشباب والإتحادات الطلابية، الغرف التجارية والصناعية، جماعات رجال الأعمال، المنظمات غير الحكومية مثل مركز حقوق الإنسان والمنظمات الدفاعية الأخرى للمرأة والبيئة وغيرها، الصحافة المستقلة وأجهزة الاعلام والنشر غير الحكومية، مراكز الأبحاث والدراسات والجمعيات الثقافية.[1]

[1] - صالح ياسر، **المرجع السابق**، ص32.

ثانيا: قيم المجتمع المدني (المبادرة والتشارك)[1]: تتعدد القيم التي تؤسس لمنظمات المجتمع المدني، ويتفق الكثير من الدارسين على قيمتي المبادرة والتشارك، باعتبارهما من أكثر المفاهيم استخداما في العديد من المجالات، بما في ذلك المجالات الاجتماعية والتنموية.

- **فبالنسبة لقيمة المبادرة:** فهي تعني الخطوة الأولى التي يقوم بها شخص أو مجموعة لتحقيق هدف معين،
- **بينما يعني التشارك:** العمل المشترك بين أفراد أو مجموعات مختلفة لتحقيق هدف مشترك. ويمكن استخدام المبادرة والتشارك في العديد من المجالات، مثل التنمية المجتمعية والتعليم والصحة والبيئة.

يمكن تقييم المبادرات المجتمعية باستخدام نماذج تقييم مختلفة، مثل نموذج التقييم المنطقي ونموذج تقييم المبادرات المجتمعية الشاملة. يمكن أن يساعد التقييم في تحديد ما إذا كانت المبادرة قد حققت أهدافها وما إذا كانت تحتاج إلى تعديلات أو تحسينات.

في مقابل ذلك يوجز البعض الآخر قيم المجتمع المدني في: [2]

- **الحرية:** لا وجود للمجتمع المدني دون تمتع الأفراد بحرية الاختيار والتعبير عن الإرادة. إذ يسعى الفرد للانضمام إلى التنظيمات والجمعيات باختياره وبإرادته الحرة لتحقيق غاية معينة، كالدفاع عن مصلحة أو قضية معينة تهمه.
- **الديمقراطية:** هي في أساس أي نظام سياسي مجتمعي حر وهي الوسيلة التي تمكّن الشعب من حكم نفسه بنفسه عبر انتخاب ممثليه في الهيئات التي ينبغي أن تمارس السلطة باسمه ولمصلحته وبمشاركته.
- **الإنتماء والمواطنة:** هذا الشرط يعتبر من أهم العناصر لتحقيق التماسك والترابط، فالمواطنة بمعناها الحقيقي هي مجموعة الحقوق والمسؤوليات التي تربط الأفراد بالدولة على قدم المساواة، بغض النظر عن الاختلافات بينهم، وهي مصدر شعور الأفراد بالولاء والانتماء بما يشجعهم على الاهتمام بالشؤون العامة.

---

[1] - حسام شحادة، **المرجع السابق**، ص ص 30،31

[2] - **المرجع نفسه**، ص ص 31،32

• **قيم التسامح:** التسامح هو الذي يجعلنا نطلق صفة مدني على المجتمع، فالمجتمع الذي تسوده روح المدنية هو المجتمع الذي يقبل فيه الأفراد والجماعات وجود آخرين يختلفون معهم في الرأي والمصلحة، كما يحترمون حقوقهم في التعبير عن وجهات نظرهم، بحيث إذا ارتبط التعدد بالتسامح والتعايش السلمي بين الأطراف المختلفة، فإنه يتحول من سبب محتمل للانقسام والصراع والتمزق والتفكك، إلى عامل أساسي وراء تعاون وتضامن الجماعات والأفراد وتماسك المجتمع وتحضره ورقيه.

• **العدالة:** هي في تلبية الحقوق التي توفر مصلحة الإنسان عبر تطور المجتمع، كما تقوم على مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة على جميع الأصعدة، بدءاً من حق المواطن في بيئة نقية صالحة وصولاً إلى العيش الكريم، إن ضمانة العدالة هي قيام دولة القانون والمؤسسات التي تصون حقوق المواطن.

• **التنمية الشاملة المتكاملة:** إن تنمية الإنسان بتكامله وتوازنه مع الطبيعة، هي الهدف الأسمى للتطور البشري. والتنمية الشاملة التي تطول كل إنسان على امتداد الوطن الذي يعيش فيه، وتغطي الحقول الإنسانية كافة والمجالات التربوية والثقافية والمجتمعية والاقتصادية والبيئية والسياسية، إنّ التنمية بمفهومها هذا لا بد أن تكون متكاملة، عبر تنظيمها وتسيير عملياتها بطرق متوازنة ومنسجمة لتلبية أهدافها، متعاونة ومتفاعلة، بحيث لا يسبق أي جانب الآخر أو أي بعد إنساني سواه.

• **الشفافية:** هي مبدأ التعامل والتفاعل في العلاقات البشرية، وهي من ثم عنصر مكمل للعملية الديمقراطية، بعد حق الانتخاب وحق الرقابة فالشفافية رديف ملازم للتشارك والتنمية باعتبارها أداة معرفة ورقابة وتقييم، وهي تجسيد لحق المواطن والسلطة ولواجبهما في الاطلاع وكشف الحقائق وقول الحقيقة دون شفافية لا حرية إلا حرية الاختيار بين السيئ والأسوأ، فحيث لا معرفة لا حرية.[1]

[1] - حسام شحادة، **المرجع السابق**، ص 32.

المبحث الثاني: مفهوم التنمية المحلية

تستأثر عملية التنمية المحلية باهتمام خاص من قبل الدول المتقدمة والمتخلفة على حد السواء، نظرا لما يترتب عنها من نهوض بالمجتمعات المحلية الأمر الذي دفع بالكثير من الهيئات العالمية من حكومات وعلماء وباحثين إلى محاولة تطوير بعض الأطر التصورية والتعريفات المحددة لظاهرة التنمية، وسنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف التنمية المحلية ونشأتها ثم نتناول خصائص التنمية المحلية وركائزها لننتقل في الأخير إلى مقوماتها وأهميتها.

المطلب الأول. تعريف التنمية المحلية ونشاتها:

أولا: مفهوم التنمية المحلية: لابد أولا من تفكيك مفهوم التنمية المحلية.

1- المقصود بالتنمية: عملية تكاملية مستدامة لإحداث تفاعل بين الطاقة المجتمعية والطاقة التنموية للمجتمع أي أن عملية التنمية تعني الخروج من حالات التخلف والركود وإحداث التغيير في مختلف الجوانب.[1]

وتعرف كذلك بأنها تغير النسق الاقتصادي والاجتماعي السائد وإحلال نظم أخرى أكثر تقدم وتجاوب مع روح العصر وأكثر تلبية للاحتياجات الإنسانية بحيث تكفل المستوى الملائم لمعيشة الناس، وتحرير الإنسان وطاقاته الإبداعية ومبادراته كعنصر فعال في بناء الحاضر والمستقبل وتحرير الوطن من كل أشكال التخلف والتبعية.[2]

2- المقصود بالمحلية: يقصد بالمحلية المجال الجغرافي الأصغر الذي تعيش فيه جماعة من السكان والذي يمكن أن يكون الوحدات المجالية الناتجة عن التقسيم الإداري كالجماعات المحلية والدوائر والبلديات، ويمكن أيضا أن يكون مرتبط بالمجال المعيشي المرتبط بالهوية الجماعية كالقبيلة والعشيرة. فهو يرتكز على العنصر الجغرافي والهوية والانتماء والعنصر الإداري إضافة إلى توفر مجال تتداخل فيه كل العوامل.[3]

---

[1] - أحمد عبد اللطيف رشاد، **التنمية المحلية**، ط1، مصر: دار الوفاء، 2011، ص 13.

[2] - عبد السلام عبد اللاوي، **المرجع السابق**، ص52.

[3] - أحمد مخلوف، عمر مرزوقي، "التنمية المحلية: مفاهيم، استراتيجيات وتجارب دولية"، **مجلة البحوث القانونية والسياسية**، العدد10، جوان2018، ص515.

3- التنمية المحلية: يعرفها **محي الدين صابر** على أنها "مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية وأن يكون الوعي قائم على أساس المشاركة في التفكير، الإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة جميعا في كل المستويات عمليا واداريا".[1]

وتعرف بأنها "العملية التي تتظافر فيها جهود الأهالي مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، والعمل على تكامل هده المجتمعات في حياة الأمم، وتمكينها من الإسهام إسهاما كاملا في التقدم القومي".[2]

ترتكز التنمية المحلية على فكرة المكان أو المحلية حيث يعرفها مارسل ميتول" أنها المكان الأفضل للتدخل العمومي من أجل التسيير بطريقة مرنة وإنجاز الخدمات العمومية كما أن المحلية هي المستوى الوحيد الذي تتم فيه العملية التضامنية بين المواطنين بصورة جيدة، بشرط توفر الوسائل والحكمة المحلية."

وتقوم على فكرة المشاركة والتعاون فيما بين أفراد المجتمع المحلي والحكومة، للارتقاء بمستويات المعيشة، وذلك لتوفير كل الحاجيات الأساسية من غذاء وتعليم وصحة وسكن...، والأمن والطمأنينة والاستقرار داخل المجتمع المحلي، وهذا كله يتم من خلال مشاركة وتعاون المجتمع المحلي في تحديد وتنفيذ الأهداف الاستراتيجية التي تلبي رغبات أفراده وتتكامل مع الأهداف العامة للتنمية الوطنية الشاملة.[3]

كما أنها استراتيجية إنمائية موجهة نحو الفعل الذي يثمن القدرات المحلية بالتركيز على الجهات الفاعلة المحلية وهي تستفيد من دعم السياسات الحكومية والمساعدات الخارجية.

---

[1] - بن صالح الأخذاري، "الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية الركائز الأبعاد والأهداف"، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية**، المجلد1، العدد2، 2018/06/01، ص70.

[2] - سامية محمد جابر وآخرون، **علم اجتماع المجتمعات الجديدة**، الاسكندرية: دار المعرفة الاجتماعية، 2000، ص15.

[3] - عبد الله زبيري، **محاضرات التنمية المحلية مع نماذج تطبيقية**، قدمت لطلبة السنة أولى ماستر علوم سياسية، تخصص إدارة محلية، جامعة محمد بوضياف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2020-2021، ص 6.

وتعرف أيضا بمسميات مختلفة منها "التنمية من القاعدة" وهي عملية تستخدم المبادرات المحلية على مستوى المجتمعات الصغيرة كمحرك للتنمية الاقتصادية. فالتنمية المحلية هي استراتيجية إنمائية تستخدم في عدة بلدان، موجهة نحو الفعل الذي يعتمد على القدرات المحلية والجهات الفاعلة المحلية وغالبا ما ينجح في ظل فشل الدولة المركزية في كفاحها ضد الفقر.[1]

ثانيا: خصائص التنمية المحلية: تتميز بمجموعة من الخصائص هي:

- الوحدوية: تهتم التنمية المحلية بكل سكان المجتمع وليس جماعة محددة.
- التكاملية: هي عملية ذات جوانب عديدة متكاملة ومتناسقة فيما بينها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ...
- التشاركية: لتحقيق التنمية المحلية لابد من تظافر جهود كل القطاعات والجهات من المجتمع والحكومة والقطاع العام، القطاع الخاص.
- المرونة والإستمرارية: تتميز بكونها عملية مستمرة ومتغيرة وفقا للتغيرات التي تشهدها المجتمعات والتطورات الحاصلة.
- اللامركزية: تتم بالرجوع لحاجات سكان المجتمع المحلي حيث أنه يجب على السكان أن يقوموا بالتحكم في شؤونهم وشؤون مجتمعهم المحلي بحرية واستقلالية.
- التفاعلية: تعتبر التنمية المحلية مسؤولية الجميع كما أنها تبدأ من المجتمع وتعود بنتائج مهمة لصالحه.

ومنه نستخلص أن التنمية المحلية هي عملية تعاونية تفاعلية، هادفة ومحكمة تنشأ بين أفراد المجتمع المحلي الواحد وتنتهي إليه، فهي ورقة رابحة في يد أفراده يحققون عبرها احلامهم ويرتقون الى حياة كريمة كأشخاص ذوي قيمة ومنفعة.[2]

---

[1] - وزارة الصناعة والمناجم، **التنمية المحلية: مفاهيم استراتيجيات ومقاربات، نقاش حول ترقية التنمية المحلية في الجزائر**، تقرير رقم 1، سبتمبر 2011، ص ص7،8.

[2] - سهام طالب حسين، يعقوب محمد، "الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية"، **مجلة مالك بن نبي للبحوث والدراسات**، المجلد2، العدد1، 2020/06/30، ص14.

ثالثا: نشأة التنمية المحلية:

ظهر مفهوم التنمية المحلية في القرن العشرين من خلال الجهود التي تبنتها الدول والهيئات التطوعية في الولايات المتحدة والمستعمرات البريطانية وفي الدول المستقلة حديثا لرفع مستوى الحياة الاجتماعية محليا.

بعد الحرب العالمية الثانية نالت التنمية المحلية اهتماما خاصا من طرف هيئة الأمم المتحدة حيث ركزت في البداية على تنمية المجتمعات المحلية في المناطق الريفية، ولكن لاحقا تبين لها ضرورة الاهتمام بتنمية المجتمعات المحلية الحضرية كذلك.

ومن ناحية أخرى اقترح مجموعة من الخبراء في الأمم المتحدة أن يكون الهدف من التنمية ليس زيادة الإنتاج فحسب بل يجب أن يعني أيضا التوزيع العادل لعائدات التنمية على سكان المجتمع وضرورة مراعاة الاحتياجات الحقيقية للسكان وإلا فقدت التنمية المحلية أهميتها وأن يكون هناك توازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية معا.

وقدم الاهتمام الذي أولته الأمم المتحدة بمفهوم التنمية المحلية الكثير من الدعم للمجتمعات المختلفة عبر العالم، كما جعل الاستراتيجيات التنموية تتحقق بشكل حقيقي وفعال مع العمل على تطويرها باستمرار وسد الثغرات الموجودة بها.[1]

وإذا انتقلنا للحديث عن مفهوم التنمية في الجزائر، يمكن القول أن الاهتمام بالتنمية المحلية والدور الذي تؤديه برامجها للتكفل بالحاجيات المحلية، كان قد بدأ مع بداية تطبيق المخطط الثلاثي الأول(1967-1969) وإقرار البرامج الخاصة بالتنمية المحلية. وتزايد الشعور بضرورة تحقيق التنمية المحلية عند وضع المخطط الرباعي الثاني(1974-1977). وتعمق التوجه نحو العمل المحلي أكثر فتم إقرار نوع جديد من البرامج الاستثمارية الأكثر محلية وإقليمية وذات طابع لامركزي تعرف باسم المخططات البلدية للتنمية، إلى جانب البرامج القطاعية غير المركزة التي ساهمت إلى حد كبير في تلبية الاحتياجات المحلية للسكان وتحقيق نوع من التوازن الجهوي والإقليمي، مما ساعد على استقرار السكان.

[1] - سهام طالب حسين، يعقوب محمد، **المرجع السابق**، ص ص11،12.

ومع إقرار التعددية الحزبية والسماح بإنشاء الجمعيات المدنية تم فسح المجال أمامها للمساهمة في خدمة المجتمع ومراقبة تنفيذ المشاريع وتوفير أطر المشاركة عبر جمعيات الأحياء ومجالس المدينة.[1]

مما سبق يمكن القول أن التنمية المحلية عملية متعددة الجوانب والأبعاد بحيث أنها تبدأ وتنتهي من وإلى المجتمع وتركز بشكل جوهري على العنصر البشري فيه وتسعى إلى جعله عضو ناجح وفعال من خلال إحداث التغييرات الجذرية في الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها للمجتمع ككل.

المطلب الثاني. مبادئ ومقومات التنمية المحلية:

تعتبر عملية التنمية المحلية ضرورة حتمية لتطوير المجتمعات المحلية، وهي عملية منظمة ترتكز على مبدأ المشاركة المجتمعية للأفراد بشكل فردي أو عن طريق انتظامهم في فضاءات مدنية إلى جانب الجهود الحكومية. كما تستند إلى مبادئ وركائز بما يهيئ المناخ المناسب لتحقيق الأهداف التنموية.

أولا: مبادئ التنمية المحلية:

هناك مبادئ عامة تتصل بقضية التنمية ذاتها كعملية تكاملية، بحيث إن لم تتوفر هذه المبادئ أو أهمل بعضها فقدت تنمية المجتمع ركائز تحقيق أهدافها الكاملة، وتصبح بذلك منهجا ناقصا باعتبار أن تنمية المجتمع هي شمول وتوازن وتكامل وتنسيق يشارك فيها المواطنون من بدايتها إلى نهايتها، ومن أهم هذه المبادئ:

- مبدأ الشمول: أي ضرورة تناول قضية التنمية من جميع جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وكذلك شمول التنمية بكل قطاعات المجتمع الجغرافية والسكانية بحيث تغطي المشروعات والبرامج كل المجتمع ما أمكن ذلك تحقيقا للعدالة وتكافؤ الفرص وإرضاء المواطنين.
- مبدأ التوازن: يعني الاهتمام بجوانب التنمية حسب حاجة المجتمع، فلكل مجتمع احتياجات تفرض وزنا خاصا لكل جانب منها مثلا في المجتمعات الفقيرة تحتل قضايا التنمية

[1] - بن عثمان شويح، **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية–دراسة حالة البلدية–**، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/2010، ص ص80،81.

الاقتصادية فيها وزنا أكبر مقارنة بغيرها من القضايا مما يجعل تنمية الموارد الإنتاجية هي الأساس المستهدف من التنمية والقضايا الأخرى بمثابة فروع منها.[1]

- مبدأ التكامل: أي التكامل بين الريف والحضر بمعنى أنه لا يمكن إجراء تنمية ريفية دون تنمية حضرية والعكس حيث توجد علاقة عضوية بين الريف والحضر، والتكامل بين الجوانب المادية والبشرية فالتنمية هي إحداث تغيير بجوانبه المادية والغير المادية في المجتمع حيث يكون هذا التغيير متوازن ومتكامل في جوانبه.
- مبدأ التنسيق: أي توفير جو يسمح بتعاون جميع الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع وتكامل جهودها بما يمنع ازدواج الخدمة أو تضادها لأن ذلك يؤدي الى تضييع الجهود وزيادة التكاليف.[2]
- مبدأ التواصل: يقصد به استمرارية التنمية بما يستجيب لحاجات الأجيال الحالية وتحققها بشكل أمثل دون المساس بقدرة الأجيال القادمة لحاجاتها الذاتية، بما يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكبر قدر ممكن من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة.[3]

ثانيا: مقومات التنمية المحلية:

تسعى التنمية المحلية إلى توسيع خيارات المواطنين من خلال إشراك جميع الفواعل في المشاريع التنموية على المستوى المحلي، وتحقيق هذا المسعى يرتكز على أسس أهمها:

- المشاركة الشعبية: ترتكز التنمية المحلية على إشراك جميع أفراد المجتمع المحلي في التفكير والعمل على وضع وتنفيذ البرامج التي تهدف إلى النهوض بهم، وذلك عن طريق إثارة الوعي واقناعهم بالحاجات الجديدة، وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج، وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية والاجتماعية مثل الادخار والاستهلاك والاعتماد على المبادرات الذاتية.[4]

---

[1] - عبد الهادي الجوهري، **دراسات في التنمية الاجتماعية**، مصر: الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2001، ص 64.

[2] - وليد بولغب، " التنمية المحلية في الجزائر"، **مجلة ايليزا للبحوث**، العدد 3، 2018، ص145.

[3] - الزهير رجراج، **التنمية المحلية في الجزائر –واقع وآفاق–**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارة، قسم العلوم الاقتصادية، 2013/2012، ص22.

[4] - سهام طالب حسين، يعقوب محمد، **المرجع السابق**، ص13.

- الإرادة السياسية بمعنى تبني القيادة الإدارية والسياسية في الدولة لمسعى تحقيق التنمية، وربطها بفعالية وملائمة مع التنمية الوطنية الشاملة، اذ ان وجود مثل هذه السياسات العليا هو أمر حيوي وحاسم في الدول النامية وبدونه قد تبقى الجهود عند حدودها الدنيا.
- توفر الإمكانيات التي تلزم من أجل تنفيذ البرامج المحلية وتحقيق أهدافها التنموية، وتشمل هذه الإمكانيات ما يلي: [1]

– توفر مصادر التمويل الكافية من مختلف الجهات المحلية والحكومية وغيرها.

– توفر الموارد البشرية المؤهلة من السكان المحليين.

– وجود الإطار التشريعي الملائم لتعزيز جهود التنمية.

– توفر الإمكانيات التكنولوجية والتي تلزم في المجالات التنموية المختلفة.

ثالثا: أبعاد التنمية المحلية:

تقوم التنمية المحلية على مجموعة من الأبعاد تعمل على تحقيق الرفاه والانتقال نحو الظروف المعيشية الأحسن للمجتمعات المحلية، وأهمها:[2]

- البعد الاقتصادي الذي يهدف إلى زيادة الثروة الاقتصادية ودمج كل الطاقة الإنتاجية المحلية في النشاط الاقتصادي دون ترك قوى اقتصادية معطلة.
- البعد الاجتماعي فالتنمية المحلية تهدف في الأساس إلى تنمية المجتمع المحلي، وإعادة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع حتى تتمكن من محاربة الفقر والتخلف.
- البعد البيئي ففي ظل التطور الحاصل ظهرت الحاجة للاهتمام الذي يرتبط بالبعدين السابقين بحيث أننا عندما نهتم بالتنمية المحلية لابد أن نهتم بالمحيط البيئي والمحافظة على الخيرات الطبيعية الموجودة محليا.

واستنادا إلى ما تقدم تعتبر التنمية المحلية عملية منظمة ومسيرة ترتكز أسس مرتبطة بوجود نمط إداري تنظيمي يعزز عملية التنمية المحلية ويدعمها، ووجود استراتيجية ملائمة

---

[1] - ياسين بن الحاج جلول، "أهمية تفعيل الإيرادات المحلية غير الجبائية في تمويل التنمية المحلية–حالة الجزائر–"، **مجلة البديل الاقتصادي**، العدد 08، ص141.

[2] - عبد السلام عبد اللاوي، "مستقبل التنمية المحلية في الجزائر على ضوء التحديات الاقتصادية الراهنة"، **مجلة التنمية الاقتصادية**، العدد5، جوان2018، ص ص44،45.

ومدروسة بدقة، نابعة من واقع المجتمع المحلي نفسه المشارك لتنجح بالوصول إلى أهدافها التنموية في مختلف أبعادها.

المطلب الثالث: دوافع الاهتمام بالتنمية المحلية وأهدافها:

أصبحت التنمية عملية ضرورية وحيوية لتحريك المجتمعات النامية، إلا أن مدى النجاح أو الإخفاق في تحقيقها في بعض المجتمعات، قد يرتبط بجملة من العوامل كالاعتماد على المداخل الاقتصادية وحدها كوسائل لتحقيق التنمية بمعدلات أسرع وتجاهل دور وفاعلية باقي المداخل الأخرى المكونة للمجتمع مثل: الروح المعنوية، المشاركة، المسؤولية الاجتماعية، إضافة إلى عدم الاهتمام بالجوانب الدينية والجوانب السياسية التي تعطي للتنمية قوة وفاعلية لتحقيق الأهداف والغايات التي تسعى إليها[1].

وعلى أهمية التنمية المحلية ودورها في تحسين الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المحلي، إلى جانب تحقيق التكامل بين المجتمعات المحلية والمساهمة الفعلية من جانب المجتمعات في التقدم وزيادة القدرات والخبرات ومعارف الأفراد عن طريق التكوين في المجتمع المحلي والبيئة التي تدور فيها عملية التنمية وتوفير المناخ المناسب للتنمية، إلا أن ذلك لا يمنع من وجود دوافع قوية للتوجه نحو تحقيق التنمية على المستوى المحلي. [2]

أولا: دوافع الاهتمام بالتنمية المحلية:

لقد حظيت التنمية المحلية باهتمام متزايد في العقود الأخيرة وعلى كافة المستويات الأكاديمية والعملية لأسباب عديدة ومترابطة، ومن أهم دوافع الاهتمام بالتنمية المحلية:

- زيادة الوعي العام للناس في المجتمعات المعاصرة حيث أدت الجهود التعليمية المختلفة ووسائل الإعلام والاتصال الجماهيري الواسع والانفتاح الفكري والثقافي إلى وعي الجماهير بحقوقها ومطالبها ضمن معايير العدالة والمساواة والتوازن.[3]

[1] - أحمد عبد اللطيف رشاد، **المرجع السابق**، ص 76.

[2] - أحمد تكوك، **المرجع السابق**، ص 37.

[3] - وليد بولغب، **المرجع السابق**، ص 148.

- إعادة هيكلة نشاط المؤسسات الاقتصادية: في الثمانينات عرفت المؤسسات تغيرا كبيرا من حيث نشاطها وتم إعادة تنظيم عملياتها الإنتاجية وتطوير تكنولوجيات الإنتاج، لذا فإن أغلبية المؤسسات الكبرى تنازلت عن جزء من نشاطاتها إلى الغير.

وعادة ما تستند هذه النشاطات إلى مؤسسات تعمل في المحيط القريب حيث كونت هذه المؤسسات قنوات حقيقية ولقد استفادت من هذه العملية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتواجدة في الإقليم.[1]

- الهجرة الداخلية من المحليات إلى التجمعات السكانية المركزية والكبرى وما رافق ذلك من آثار سلبية مثل ازدحام المدن والبطالة، وتفريغ الريف والقرى وهجر الأراضي المنتجة وتزايد الطلب على الخدمات العامة في المدن.
- الاستفادة من المصادر والثروات المحلية في مجالات عديدة مثل الزراعة والمياه والسياحة وغيرها من المصادر وتوجيهها لخدمة التنمية الشاملة.
- تعزيز المشاركة الشعبية في التنمية، وتفعيل دور المواطنين في كافة المناطق في الاسهام في الجهود التنموية تخطيطا وتنفيذا.[2]
- إعادة هيكلة عمل الحكومات وسياساتها خاصة مع تغير نظرة الحكومات إلى عملية التنمية نفسها منذ منتصف القرن الماضي، ما أدى إلى تغيير الحكومات من طبيعة برامجها المرتبطة بتخفيض معدلات البطالة، وغيرت من سياساتها التدعيمية للطبقات ذات الدخل الضعيف.

وأصبح حديث الحكومات يدور حول ما يسمى باللامركزية في التنمية الاقتصادية أي التحول نحو دعم المبادرات المحلية، كنتيجة للتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أثرت بدرجة كبيرة على دور الدولة والمؤسسات المحلية.

وكان من أهم هذه التحولات التحول نحو اقتصاد السوق لكثير من البلدان وتقلص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وتزايد دور القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والاتجاه نحو تحرير التجارة العالمية، فكانت العوامل السابقة بمثابة تحول الدولة نحو إصلاحات

---

[1] - عمار علواني، "التنمية المحلية: الأهداف والسياسات، مقاربة نظرية، للأبحاث الاقتصادية والمالية"، **المجلة الجزائرية**، المجلد 2، العدد1، جوان 2019، ص73.

[2] - وليد بولغب، **المرجع السابق**، ص149.

تنموية وإدخال إصلاحات على الحكومات، وتنمية قدرة المؤسسات بمختلف أنواعها وأنشطتها.[1]

- تعزيز الاستقرار والوحدة والقوة والتعاون والانسجام العام على المستوى الوطني بشكل يسهم تحقيق الأمن الداخلي، ويعزز قدرات الدفاع الخارجي.
- التوجه نحو اللامركزية الإدارية بحيث تتطور كافة المناطق المحلية والمركزية بشكل متقارب نسبيا ويسمح بتقديم الخدمات العامة بسرعة وكفاية وفعالية وكفاءة.[2]
- التحولات الدولية: فقد كان للتغيرات التي عرفها العالم تأثيرها الواضح على مختلف دول العالم خاصة الدول النامية سواء من حيث انتقال رؤوس الأموال أو الأيدي العاملة مع تطور ونمو وبشكل سريع للتجارة الدولية.

وقد دفعت هذه العوامل الدول إلى البحث عن بدائل للتنمية، بحيث تضمن تنمية مستدامة لا تتأثر بالمتغيرات المعروفة سابقا أو هي تنمية ذاتية لا تخضع لشروط العولمة وتأثيراتها، فوجدت في موضوع التنمية المحلية البديل المناسب، فالمجتمعات المحلية يمكنها أن تستغل إمكانياتها الخاصة الذاتية من أجل توفير الحد الأدنى من مستوى المعيشة وأهم ما يضمن ذلك هو التكافل والتعاون بين أفراد المجتمع المحلي.[3]

إلى جانب كل ذلك لعبت التغيرات العالمية والدور الجديد للدولة دورا في التوجه نحو التنمية المحلية، خاصة مع ما عرفه العالم من تغيرات مثيرة للانتباه في جميع المجالات السياسية، الاقتصادية أو الاجتماعية، ما دفع البعض إلى ربط دور الدولة بالتغيرات الهيكلية للمجتمع، والتأكيد على الدور المهم الذي يتعين أن تلعبه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية كشريك ومحفز وميسر.[4]

---

[1] - عمار علواني، **المرجع السابق**، ص ص 73،74.

[2] - وليد بولغب، **المرجع السابق**، ص 14.

[3] - عمار علواني، **المرجع السابق**، ص 73.

[4] - عمار علواني، **المرجع نفسه**، ص 74.

ثانيا: أهداف التنمية المحلية:

تختلف أهداف التنمية المحلية في الوحدات المركزية عن الأهداف العامة للدولة، فالهدف العام لها يرمي إلى تحقيق مستوى رفاه متوازن لكل أفراد المجتمع بالإضافة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، وذلك بتحقيق الحاجيات على مختلف الأصعدة ولجميع الفئات.

أهداف التنمية فتتمثل فيما يلي:

– تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، وذلك بزيادة المشاريع الاقتصادية المحلية وتوسيعها.

– القضاء على الفقر والجهل والتخلف وذلك بفتح مناصب شغل عن طريق المشاريع مما يخفض من معدل البطالة، ويرفع من القدرة الشرائية للأفراد.

– توسيع الهياكل التربوية كبناء المدارس في مختلف البلديات والمجتمعات السكانية، خاصة في الريف من أجل ضمان التمدرس للأطفال وفك العزلة عن المناطق الذاتية.[1]

– أحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقة المتاحة لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية بأسرع من معدل النمو الطبيعي.

– إعادة الثقة في المنطقة المحلية وخاصة الريف الذي طبع عليه شعور الدونية أمام المدينة والتي طغى عليها الشعور بالتفوق، وهو ما أفقد أهالي الريف ثقتهم في عاداتهم وتقاليدهم ساعين إلى النزوح من الريف وتقليد سكان المدينة.[2]

– التنمية البيئية المحلية: وتتمثل في استمرارية وقدرة الموارد البيئية المحلية المتاحة على التجدد المستقبلي وتواصل تنميتها لصالح الأجيال الحاضرة والقادمة، والتحسين المستمر لمستوى البيئة المعيشية للمواطنين من خلال إصلاح شامل وعادل لمكونات هذه البيئة.

– التنمية الاقتصادية المحلية: وتتضمن زيادة الدخل الحقيقي للمواطنين، وتقريب الفوارق الداخلية بينهم، زيادة فرص العمل المستقر والمنتج وتنويع مصادر الدخل المحلي اعتمادا على تصنيع الريف.

---

[1] - عبد الحميد دريسي، أحمد براهمي، **إدارة التنمية المحلية في الجزائر، دراسة حالة ولاية أدرار**، مذكرة ماستر، أدرار: جامعة أحمد دراية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2021/2020، ص20.

[2] - عبد الله زبيري، **المرجع السابق**، ص ص 25،26.

– التنمية البشرية المحلية: وتتضمن ضبط معدلات النمو العددي لتتناسب مع معدلات نمو الموارد المادية المتاحة.[1]

– تشجيع المشاركة الشعبية والمبادرات الفردية والجماعية من مختلف المناطق في المجالات التنموية بكل ابعادها ومستوياتها المحلية والقومية.

– التوازن والعدالة في توزيع الأعباء والمكاسب التنموية بين مختلف المناطق في الدولة.

– استثمار الإمكانات البشرية والمادية والمحلية بما في ذلك من موارد مالية وسياحية وطاقات بشرية وغيرها.

– تعزيز التعاون بين المحليات من جهة وبينها وبين الجهات المركزية من جهة أخرى.[2]

– سد احتياجات السكان المحليين من السلع والخدمات.

– تحقيق الضبط الاجتماعي المناسب بإيجاد مناخ مناسب لعملية التنمية مثل معرفة الفرد لواجباته ودوره في عملية التنمية، التخطيط لعملية التغيير الحضاري وتقدير التكاليف والوسائل والنتائج اجتماعيا، اقتصاديا، وثقافيا.

– تحقيق مزيد من التكامل والتماسك الاجتماعي وتطوير أساليب أكثر فاعلية وكفاءة في المجالات السياسية.[3]

– ازدياد القدرات المالية للهيئات المحلية مما يساهم في تعزيز قيامها بواجباتها وتدعيم استقلالها.

– توفير المناخ الملائم الذي يمكن السكان في المجتمعات المحلية من الإبداع والاعتماد على الذات، دون الاعتماد الكلي على الدولة وانتظار مشروعاتها.

– إدخال واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في مختلف الميادين سواء الإنتاجية أو الخدماتية.

– الاستفادة من اللامركزية والتي تعني استقلالية السلطة أو الإدارة مما يساعدها على وضع المشاريع المناسبة لها، باعتبارها أقرب من الدولة إلى السكان المحليين واعلم باحتياجاتهم.[4]

---

[1] - عمار علواني، **المرجع السابق**، ص 69.

[2] - وليد بولغب، **المرجع السابق**، ص 147.

[3] - عبد الله زبيري، **المرجع السابق**، ص 26.

[4] - عبد الحميد دريسي، أحمد براهمي، **المرجع السابق**، ص 21.

خلاصة واستنتاجات الفصل الأول:

تناول الفصل الأول من الدراسة مفهوم المجتمع المدني الذي عرف منذ القدم وتطور تاريخيا، ليصبح يمثل تلك الحلقة الرابطة بين الجهاز الحاكم الدولة والمجتمع كطبقة محكومة، باعتباره مجالا واسعا للتعبير عن الرأي وميدان لتجسيد الأفكار والعمل التطوعي لخدمة المجتمع. إلى جانب مفهوم التنمية المحلية، بالتركيز على تعريفها ونشأتها، وتبيان خصائصها وأهميتها.

وقد توصلنا من خلال هذا الفصل إلى النتائج التالية:

– المجتمع المدني مجتمع يتكون من الإرادة الحرة للأفراد، يشمل على مجموعة من المنظمات غير الحكومية.

– قائم على اساس التنوع ومشاركة المواطنين يساهم في خدمة المجتمع.

– باتت مؤسسات المجتمع المدني ضرورة حتمية لاستقرار الدولة لما تؤديه من وظائف.

– يعمل داخل إطار الدولة، ولا يسعى للسلطة، ذو طبيعة ديناميكية وعضويته تطوعية، مستقل عن الدولة ولكن يعمل ضمن إطارها القانوني وغير ارثي، ويعتمد اللاعنف لتحقيق أهدافه.

– يتجسد المجتمع المدني في جانبه الممارساتي من خلال ما يقدمه من أدوار كتفعيل مشاركة الناس في تسيير شؤونهم العامة والتنشئة السياسية وترسيخ السلوك الحضاري، توفير الخدمات والتنمية الشاملة وإشاعة ثقافة الديمقراطية وغيرها من الوظائف.

– يمثل المجتمع المدني مجموعة من القيم ليصبح رافدا حضارياً لا غنى عنه في الحياة المدنية والحضارية في الدول بصفة عامة والمجتمعات المحلية بصفة خاصة، مثل قيم العدالة والتسامح، الانتماء والمواطنة الديمقراطية والشفافية.

– حظي مفهوم التنمية باهتمام كبير من خلال جهود الدول والمنظمات الدولية لتنمية المجتمعات المحلية بعد الحرب العالمية الثانية.

– التنمية المحلية جزء من عملية شاملة تتم على المستوى الوطني والمحلي.

–التنمية المحلية عملية مرنة ومستمرة وتفاعلية باعتبارها مسؤولية الجميع وهادفة.

– تقوم عملية التنمية على المشاركة الشعبية والإرادة السياسية وتوفر الإمكانيات لتنفيذ البرامج المحلية وتحقيق أهدافها التنموية.

– التنمية المحلية عملية متكاملة تشمل في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، ذلك أن الاقتصاد والمجتمع والثقافة والتربية وغيرها هي جوانب لواقع واحد، وهذا يتطلب تحقيق التنمية باعتبارها مجتمعية تتعلق بكل مجالات الحياة الاجتماعية بمعناها الواسع.

– هي عملية منظمة ومسيرة لا تكون عشوائية، تقوم على جملة من المبادئ والمقومات لتحقيق الرفاه ضمن المجتمعات المحلية، وإعادة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع ومحاربة الفقر والنهوض بالمجتمع نحو التطور الذي يسمح بتحقيق التنمية الوطنية الشاملة.

الفصل الثاني: الدور التنموي للمجتمع المدني على المستوى المحلي

المبحث الأول: تصاعد دور المجتمع المدني في عملية التنمية المحلية

المبحث الثاني: مظاهر مساهمة المجتمع المدني في التنمية المحلية

المبحث الثالث: ميكانيزمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية

تمهيد:

الفصل الثاني: الدور التنموي للمجتمع المدني على المستوى المحلي

عرف *المجتمع المدني* منذ أواخر *القرن العشرين* تطورا هاما وتوسعا كبيرا، وأصبح يحظى باهتمام واسع ضمن الخطاب التنموي المحلي والعالمي، واعتبر المجتمع المدني النشيط ذو دور إيجابي في تعزيز احتمالات التنمية إلى جانب كونه عنصرا مهما في عمليات الديمقراطية.

وقد تطور هذا الاهتمام فيما بعد وأصبح ينظر للمجتمع المدني على أنه شريك ثالث إلى جانب القطاع الحكومي والقطاع الخاص، من خلال ما يوفره من وسائل مكنت من تصنيفه ضمن المؤشرات الفاعلة في المجال التنموي وآلية لتحقيق التنمية خاصة المحلية منها. وهو ما سيعالجه هذا الفصل من خلال:

المبحث الأول: تصاعد دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية.

المبحث الثاني: مظاهر مساهمته في التنمية المحلية

المبحث الثالث: أهم الميكانيزمات لتفعيل دور المجتمع المدني.

المبحث الأول: تصاعد دور المجتمع المدني في عملية التنمية المحلية

تقاسمت الدولة ومؤسسات القطاع الخاص مسؤولية إدارة المجتمعات في غالبية دول العالم وخاصة في الدول الصناعية المتقدمة على مدار قرون عديدة مضت، وتباينت في عملية التطور الحضاري في منطلقاتها الفكرية وتطبيقاتها العملية بين توسيع دور الدولة وتقليصه.

وقد شهد العقد الأخير من القرن العشرين إحياء لدور تنظيمات المجتمع المدني التي ظهرت بأطر وتسميات مختلفة، كالجمعيات التعاونية والنقابات والاتحادات وغيرها. ومع مرور الزمن تصاعدت أعدادها وتنامى دورها لتضطلع بمهام تنظيم المجتمع وتقديم الخدمات الثقافية والصحية والعلمية والاقتصادية. ويرجع تحول المؤسسة الجمعوية من مؤسسة خيرية تعبويه، تثقيفية وتربوية إلى مؤسسة حاملة للمطلب الاجتماعي وراعي التنمية ومتعهدها على المستوى المحلي إلى عدة أسباب سيتناولها هذا المبحث فيما يلي.

المطلب الأول: التغير في مفهوم التنمية إلى التنمية المحلية

من أهم أسباب تصاعد دور منظمات المجتمع المدني هو التغير الحاصل في التركيز على مفهوم التنمية إلى التوجه نحو تحقيق التنمية المحلية كخطوة أولية وضرورية تدفع باتجاه تحقيق التنمية الشاملة، حيث أدت التحولات التي شهدتها مختلف بلدان العالم إلى ظهور نمط جديد من التنمية يرتكز على منهجية القيام بتنمية نابعة من الواقع المحلي للمجال المراد تنميته، فهي صيرورة في الزمن بتنويع وتقوية الأنشطة الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية داخل مجال جغرافي محدد والانطلاق من الخصوصيات المحلية في مختلف الميادين عوض العمومية.[1]

فمنذ فترة قريبة بدأت المنظمات الدولية المهتمة بالتنمية تؤكد على معنى جديد لها "التنمية بالمشاركة" على أساس أن تجارب التنمية العديدة قد أصابها الفشل لأنها تم فرضها

[1] – أحمد لبنو، **التنمية المحلية: مفهوم وأنماط**، وكالة الحقيقة الاخبارية www.alhakika.info، تاريخ الاطلاع: 23مارس2024، بدون صفحة.

من جانب الحكومات على المحكومين دون اشراكهم فيها، بينما أحالتنا أخرى إلى أن مشاركة المستويات الشعبية الدنيا هي ضمان لتحقيق النجاح.[1]

يعتبر المجتمع المحلي أحد الركائز الأساسية التي يعتمد عليها في تحقيق التنمية الشاملة فالتنمية الشاملة تنمية متعددة الأبعاد والمستويات تتطلب تنسيقا دقيقا بين مختلف قطاعاتها وحسب مدخلات كل قطاع ومخرجاته بالنسبة لباقي القطاعات، وأي تنمية لا يمكن أن تتحقق بقطاع من القطاعات لوحده فهي عملية مجتمعية متكاملة، وعلى الرغم من النتائج الايجابية التي تنجم عن التنمية الوطنية الشاملة مثل ارتفاع الدخل الوطني والدخل الفردي، وارتفاع تقديم الخدمات، إلا أنها في الواقع لا تسمح بتوزيع عادل لثمار التنمية وبذلك فإن أهمية التنمية المحلية تتجلى في كونها تساهم في تحقق التكامل بين الجانب الاجتماعي والاقتصادي على المستوى المحلي وهذا يجعل المجتمعات المحلية تستفيد من نتائج برامج التنمية، كما تساهم برامج التنمية المحلية بشكل فعال باعتبارها القاعدة أو وسيلة الاتصال بين الجماعات المحلية ومركز التخطيط، كما أن تجارب الجماعات المحلية في التنمية توضح الرؤية الواقعية لما يتناسب مع احتياجات ومعطيات المجتمع وهذا يجعل تخطيط التنمية على المستوى الوطني أكثر واقعية وعليه يصبح قابلا للتنفيذ والاستفادة منه.[2]

فالمشاركة الشعبية الحقيقية في صنع وتنفيذ برامج التنمية تعتبر الساق الثانية للتنمية وهي تحقق عدالة التوزيع ومحاربة الاستغلال ولذلك يجب أن تتضمن الاقتصاديات التنموية آليات تطوير تنظيمي اجتماعي وسياسي يسمح بهذه المشاركة.[3]

ولذا فإن الكثير من الدول النامية وعلى ضوء ما سبق ذكره أعادت النظر في سياساتها التنموية لتركز على ضرورة تحقيق التنمية المحلية للمرور نحو تحقيق التنمية الوطنية الشاملة.[4]

---

[1] – سلاف سالمي، **دور المجتمع المدني في المغرب العربي في عهد التعددية السياسية–الجزائر دراسة حالة**، رسالة ماجستير، بسكرة: جامعة محمد خيضر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع دراسات مغاربية، 2010/2009، ص.51.

[2] – عمار علواني، **المرجع السابق**، ص.65.

[3] – سلاف سالمي، **المرجع السابق**، ص.51.

[4] – عمار علواني، **المرجع السابق**، ص.65.

هذا ما دفع المنظمات الدولية وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة إلى زيادة الاهتمام بضرورة تفعيل دور منظمات المجتمع المدني وإيجاد آليات لتفعيل هذا الدور باعتباره الفاعل المحلي والراعي الأساس في عملية التنمية المحلية، هذا الاهتمام المتزايد ترافق مع تصاعد دوره على الصعيد العالمي وهذا ما ترجمته المؤتمرات الدولية العدة التي عقدت منذ تسعينات القرن الماضي لهذا الغرض من بينها مؤتمر التنمية في البرازيل عام 1992 والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة عام1994، ومؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية في كوبنهاجن عام 1995 والمؤتمر العالمي للمرأة في بكين عام 1995 ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في اسطنبول عام 1996.[1]

فقد طرح الخطاب العالمي في التسعينات الأدوار والمسؤوليات الجديدة الملقاة على عاتق المجتمع المدني وساد الخطاب مفهوم التعاون بين الفواعل الثلاث (الدولة، المجتمع المدني، القطاع الخاص) وقد أسهمت في ذلك عدة متغيرات عالمية سياسية واقتصادية واجتماعية فمن ناحية ومع انهيار الاتحاد السوفياتي زحفت موجات الديمقراطية والمطالبة بمشاركة المواطن وكانت تقوية المجتمع المدني أحد معالم التحول الديمقراطي والذي بدا فاعل رئيس لتحقيق هذا التحول، ومن ناحية أخرى فإن التحول الاقتصادي نحو حرية التجارة والأخذ بنظم اقتصاديات السوق والانفتاح على الأسواق العالمية أدى هو الآخر إلى تصعيد أدوار المجتمع المدني.

وتعد مؤسسات المجتمع المدني أحد أهم الشروط الأساسية لتحقيق التقدم السياسي والرفاه الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمجتمعات المعاصرة ذلك أنها تعنى بأهم عاملين من عوامل تحقيق هذا التقدم وهما الفرد والمجتمع على السواء، لذا فإن مسؤولية الفرد تجاه مجتمعه تفرض عليه أن يكون عنصرا فاعلا ومؤثرا في تحقيق المشاركة الفعالة وعبر مؤسسات المجتمع المدني يكون للمجتمع سلطة قوية ومؤثرة مقابل سلطة الدولة وشريك في التنمية وفي تقرير مصيره.[2]

---

[1] – خضير عباس النداوي، "منظمات المجتمع المدني الواقع والآفاق"، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد37، 1أكتوبر2007.

[2] – خير الله سبهان عبد الله الجبوري، "دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الشفافية"، **مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية**، العدد 32، 2018، ص.33.

المطلب الثاني: ظهور ما يسمى بالدولة الحديثة (تغير دور الدولة)

تطور ما عرف بالدولة الحديثة يمثل تحولا هاما في هيكل المجتمعات، حيث يزداد دور منظمات المجتمع المدني في هذا السياق، فالدولة العصرية تسعى لتعزيز المشاركة المجتمعية وتعزيز حقوق المواطنين، مما يعني توفير مساحة أكبر للمنظمات غير الحكومية والجمعيات والمؤسسات الأهلية للتأثير والتفاعل في مختلف المجالات المجتمعية السياسية والاقتصادية وغيرها.

بنهاية الحرب العالمية الثانية سنة1945 توارى مفهوم المجتمع المدني خلال الحرب الباردة إلى أن سقط المعسكر الشيوعي سنة1989حيث شهدت في ظل انتقال كثير من الدول نحو الديمقراطية شهدت ما سمي بصحوة المجتمع المدني، وهي الحركة التي أطلق عليها **هنتنغتون** بالموجة الثالثة للديمقراطية، مشيرا إلى انتقال كثير من الدول والمجتمعات في حركة تحولية سريعة من نظم حكم سلطوية أو ذات حزب واحد إلى نظم تقوم على التعددية الحزبية والسياسية، وهي الموجة التي بدأت في البرتغال سنة1974 وانتقلت من جنوب أوروبا إلى أمريكا اللاتينية فجنوب آسيا ثم إلى أوروبا الشرقية، وقد رأى **هنتغتون** أنه ماكان لهذا التحول الديمقراطي أن يتم بنجاح لولا منظمات المجتمع المدني في التي قامت بتدعيم الديمقراطية وجعلها غير قابلة للانحسار أو الارتداد، وقد تضافرت العديد من العوامل المتشكلة عن بنية النظام الدولي الجديد في شيوع مفهوم المجتمع المدني والدفع به نحو خطوط المواجهة مقحمة إياه في وضع جديد مواجها التحديات عدة، ذلك على أثر تحول العالم إلى قرية صغيرة بفعل العولمة على كافة الأصعدة، فعولمة القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وتزايد دور المنظمات غير الحكومية وعولمة آليات اقتصاد السوق أدى إلى تزايد دور القطاع الخاص، التطور التقني مع ظهور شبكات النت والفضائيات ما أدى إلى تسهيل التفاعل ضمن شبكات على المستوى الوطني والعالمي، التدفق الهائل للمعلومات وسهولة انتشارها، كلها عوامل ساهمت في تصاعد دور المجتمع المدني.[1]

[1] – جلال خشيب، آمال وشنان، **الدولة والمجتمع المدني حدود التأثير والتأثر**، سوريا: مركز ادراك للدراسات والاستشارات، https://idraksy.net ، تاريخ الاطلاع: 24مارس2024.

ويمكن إجمال الأطوار التي مرت بها علاقة الدولة بالمجتمع المدني خلال الفترة المعاصرة على النحو التالي: [1]

– حصل انفتاح على المجتمع المدني العالمي من قبل الأحزاب والنظم السياسية بهدف اضفاء طابع شعبي لتعميق الديمقراطية، تمثل ذلك من خلال إدخال التنظيمات الاجتماعية الخيرية في التشكيلات الوزارية لتقريب السياسة من الفئات النشيطة في المجتمع.

– جرى التعامل مع المجتمع المدني بوصفه منظمات مستقلة موازية للدولة ومشاركة في تحقيق الكثير من المهام التي تم التراجع عنها.

– تحول المجتمع المدني إلى قطب قائم بذاته ومركز لقيادة وسلطة اجتماعية في مواجهة القطب الذي تمثله الدولة المتآلفة في إطار سياسات العولمة.

ويمكن القول أن المجتمع المدني هو أحد تجليات الدولة الحديثة والتي توفر شروط قيامه وتمثل أهم العوامل التي أدت إلى تصاعد دور منظماته، فالعلاقة بين المجتمع المدني والدولة في الأصل هي علاقة تكامل وتنسيق واعتماد متبادل وتوزيع للأدوار التي تراجعت عنها الدولة في ظل عجزها عن الوفاء بالتزاماتها وانسحابها من توفير متطلبات وحاجيات الأفراد والمجتمع، ومن هنا برز دور منظمات المجتمع المدني ككيان يتقاسم مع الدولة الأعباء المجتمعية بما فيها الأعباء التنموية.[2]

فإذا اعترف للدولة الحديثة باستقلالية مؤسساتها عن المجتمع فهذا لا يعني تبعية المجتمع لها، بل يعني وجود حيز واسع لحراك مجتمعي مستقل عن الدولة والتمييز بين المجتمع المدني كمجال عام والدولة كمجال عام آخر لا يعني أن العلاقة بينهما هي علاقة انفصال أو نفي، أو أن المجتمع المدني هو نتيجة هدم أو زعزعة الدولة بل هو نتيجة العلاقة بين المجتمع والدولة وهو كما يراه **مونتسكيو** وليد قوة الدولة التي توازن بها قوتها

---

[1] – وحيد مأمون، عافية معوض، "جدلية العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني: استعراض واقع واستشراف مستقبل"، **مجلة الصفوة للدراسات الحضارية**، المجلد27، العدد1، يونيو2022، ص13،14.

[2] – محمود قرزيز، مريم يحياوي، **دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر، بين الثبات والتغير**، https://www.univ-chlef.dz، تاريخ الاطلاع: 27مارس2024، ص3.

وتحدد بها صلاحيتها فالمجتمع المدني هو شرط وجود الدولة مثلما أن الدولة هي شرط وجوده أيضا.[1]

المطلب الثالث: تبني المقاربة التشاركية كضرورة لتحقيق التنمية المحلية

أدى فشل السياسات البيروقراطية وعجزها عن تحقيق الأهداف المرجوة إلى ضرورة تبني منهج يعزز المشاركة الشعبية في صنع القرار وتنفيذ السياسات، ما يساهم في تحقيق تنمية تلبي احتياجات المجتمع وتعزز مشاركتهم الفعالة فيها.

أولا: تعريف التشاركية: تعرف المقاربة التشاركية كمنهجية عمل في البرامج التنموية على أنها مقاربة لتدبير الأعمال والأنشطة التنموية، تعتمد على التأسيس لحوار دائم ومتواصل بين المواطنين والوكالات التقنية في إطار تضامني وحدوي.

كما تعتمد على الفعاليات المحلية في تحديد وتحليل المشكلات وإيجاد الحلول، وهي سيرورة اجتماعية تواصلية تقوم على تمكين السكان من سلطة المبادرة، واتخاذ القرارات المتعلقة بتحديد وتنفيذ الأنشطة والبرامج التنموية التي تهم مصيرهم، من خلال تشجيعهم وتعبئة مختلف مجموعات السكان من أجل القيام بالأدوار المفروض القيام بها، من حيث أنهم هم المعنيون الأولون بإتخاذ القرارات وإحداث التغييرات المطلوبة، باعتبارهم الشركاء الأساسيين في التغيير المنشود، وليس مجرد فئة مستهدفة أو مساعدين على تنفيذ قرارات وبرامج يتخذها غيرهم.[2]

لقد جاءت فكرة التشاركية وما تضفيه من امتيازات إجرائية كالتفاعلية والتفويض والمساهمة المواطنية المباشرة والتمويل والمبادرة والمشاورة والمحاسبة والمراقبة والتقييم والمتابعة ..، للتخلص من الخيارات البيروقراطية التي كانت سائدة على المستوى المحلي، فأعملت بغرض عزل التعقيدات الاجرائية المعرقلة للأهداف التنموية وحالت دون تحقيق الحركية التي تضمن التوزيع العادل للثروة والعدالة الاجتماعية.

---

1 – مولود زايد الطبيب، **المجتمع المدني وعلاقته بالديمقراطية**، https://ejtema3e.com، تاريخ الاطلاع 28مارس2024.

2 – محمد الكر، "المقاربة التشاركية للوقف الاسلامي والتنمية المستدامة دراسة في البنية والأبعاد"، **مجلة التراث**، المجلد 10، العدد04، ديسمبر2020، ص40.

إضافة إلى سعيها لإضفاء المزيد من الشرعية والمصداقية للقرارات المتخذة على المستوى المحلي لاسترجاع ثقة المواطنين، في ظل مساءلة مسؤولة ورقابة مباشرة لمجلس الجماعة المحلية، يجعل المواطن محور التنمية ويضمن فعالية حقيقية في السياسة التنفيذية للجماعة المحلية، فالديمقراطية التشاركية المحلية هي أحد مكونات الديمقراطية المحلية إلى جانب الديمقراطية المحلية التمثيلية.

وتقوم فكرة التشاركية على أن الكل يساهم في بناء الدولة، كل حسب قدرته وإمكاناته. ولا تهمل رأي أي جهة وإنما تسعى لاستيعاب جميع الآراء والعمل على الأخذ بها دون الإنقاص من شأن أي فرد أو مؤسسة أو هيئة، فالكل مرحب به والكل يشارك في عملية التطوير والتنمية.

وتنطلق المقاربة التشاركية من ثلاثة أفكار أساسية هي: [1]

- كل الأفراد والجماعات يتوفرون على الكفاءة اللازمة من أجل التغييرات لضمان وصولهم إلى مختلف الموارد ومراقبتها، فهي إذن منهجية تهدف لدعم المجموعات في سعيها لممارسة السلطة في القضايا التي تهمهم، تقوم على أن استعمال المنهجيات التشاركية من شأنها أن تقوم بدور فعال في التنشيط الاجتماعي، وتحقيق التوافق على القضايا المشتركة والتنسيق والتكوين والتحسيس والتكوين والتعبئة واكتشاف الذات والمسؤولية والتوعية.
- من شأن المشاركة الفعلية لمختلف مجموعات وأفراد المجتمع في بلورة المشاريع التنموية ذات الارتباط بمصير مجتمعهم أن تخلق لدى المجتمع شعورا بالذات ينتج عنه التزام مسؤول، وهو ما ينتج عنه تحقيق النتائج المرجوة.
- إن الانسان عندما يشارك مشاركة حقيقية في المشروع، فإنه بذلك يكتسب القدرة على التحكم في ظروف الانجاز.

ثانيا: في أهمية إشراك الفاعل المدني في عملية التنمية المحلية: أصبح المجتمع المدني في الوقت الراهن يلعب دورا هاما في مساندة الحكومة وتكملة نشاطها في خدمة المواطن وتحقيق المصلحة العامة في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من خلال

[1] – كريمة بوفلاقة، "دور المقاربة التشاركية في تجسيد التنمية المحلية"، **دراسات في حقوق الانسان**، المجلد03، العدد 02، 2019، ص ص72،73.

تبني منهج المقاربة التشاركية، بحيث لم تعد التنمية مسؤولية الدولة وحدها بل تم التركيز على نقل العديد من الأدوار للقطاع التطوعي (مؤسسات المجتمع المدني).

فأصبح المجتمع المدني شريكا للقطاع الحكومي وفاعلا رئيسيا في التنمية المحلية خاصة بعد النمو غير المسبوق في العدد والمجال لهاته المؤسسات، ففضلا عن أنها تمتلك أساليب أكثر فعالية في الوصول للفقراء فإن طريقة عملها تتسم بالمرونة في الاستجابة للاحتياجات التنموية للمجتمعات المحلية على خلاف البيروقراطية التي تحكمها قواعد مؤسسية صارمة.

كما أنها تتمتع بمهارات أكثر إبداعا في التعامل مع المشكلات، فضلا عن التكلفة المنخفضة لما تقدمه من خدمات، والقدرة على جذب التمويل وأخيرا تماسها المباشر مع السكان من خلال المنهج القائم على المشاركة القاعدية.[1]

وفي هذا الصدد تبرز أهمية إشراك الفاعل المدني عموما والفاعل الجمعوي بشكل خاص في تدبير الشأن المحلي، لعدة أسباب أهمها: [2]

– تعبر الجمعيات المحلية عن الإرادة الشعبية باعتبارها الأكثر قربا من المواطن وهمومه خصوصا في المجال القروي حيث تغيب كل أشكال التأطير سواء من طرف مؤسسات الدولة أو الأحزاب، حيث تعد الجمعيات المنتدى الوحيد الذي تتلاحق فيه الأفكار والاقتراحات الشعبية وملجأ الفئات المهمشة والمعوزة لطرح قضاياهم.

– تشارك الجمعيات بنشاط في تنمية الخبرات المحلية عبر إنجاز مشاريع توفر فرص للشغل وتعزز من البنية التحتية، وتساهم في الحد من الأمية وفي الادماج الفعلي لكل الفئات في عملية التنمية رغم ضعف الامكانيات أحيانا.

– أهمية اشراك الجمعيات ذات الخبرة والمؤهلات في الفعل التنموي يدفع المواطنين المحليين إلى المشاركة في تنمية الموارد البشرية، وتحسين النتائج المنتظرة من المشاريع التنموية. إضافة إلى أن الاستفادة من قدرة الجمعيات في إنعاش مشاركة المواطنين في الحياة المحلية العامة تعني إعادة النظر في الاحتكار المزعوم للتمثيلية من طرف المنتخبين.

---

[1] – هويدا عدلي، **فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة إنفاق للخدمات الاجتماعية**، ندوة حول الرفاهية الاجتماعية، مصر: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص من 3-7.

[2] – عمر سعدالله، **تعريف المقاربة التشاركية**، www.scribd.com، تاريخ الاطلاع: 01 أفريل2024، ص2.

وتشجع قيام شكل جديد من العلاقة بين الممثلين ومنتخبيهم تتميز بالحق في إبداء الرأي والمراقبة. كما تسهل أيضا عملية تحديد انشغالات السكان لما تلعبه الجمعيات من دور مهم وأساسي في تشخيص الحاجات وتهيئة المشاريع.[1]

ثالثا: العوامل التي دفعت نحو إشراك الفاعل المدني في عملية التنمية المحلية: أكد المهتمين بقضايا التطور والتنمية على أن التنمية الحقيقية هي التي تقوم بالإعتماد المتبادل بين المجهودات الحكومية والأهلية. وبما أنه لم يعد هناك طريقا واحدا لتحقيق التنمية تقوده الحكومة لوحدها، بل يتطلب الأمر اشراك فواعل أخرى لتحقيق الهدف، برزت الحاجة إلى ضرورة اشراك المجتمع المدني بمخلف روافده وأهمها الحركة الجمعوية، باعتبارها الأكثر قربا من انشغالات السكان المحليين.

وفي هذا الصدد تبرز الكثير من العوامل التي كانت دافعا قويا نحو ضرورة اشراك منظمات المجتمع المدني في التنمية المحلية، يمكن حصر أهمها في: [2]

– تغير دور الدولة الحديث وتنازلها عن بعض صلاحياتها الذي أوجد مجالا لتنامي دور المجتمع المدني لمشاركة الدولة في مهامها. كما تعمل السلطات المحلية على اشراك منظمات المجتمع المدني في المشاريع المحلية نظرا لتلاقي المصالح ولبناء الثقة بين الإدارة المحلية والمجتمع المحلي.

– تزايد نشاط المجتمع المدني على المستوى العالمي على أثر تطور وسائل الاعلام، مما ساهم في سهولة تدفق المعلومات وابراز أهمية هذه المنظمات كشريك للجماعات المحلية للقيام بالتنمية المحلية.

– محاكاة النماذج الغربية التي نجحت التنظيمات المدنية فيها في تطوير المجتمعات الغربية وفي عملية التحول الديمقراطي.

– تأثير المشروطية السياسية والاقتصادية في إطار برامج الاصلاحات الاقتصادية التي تمليها المؤسسات المانحة على الدول النامية، كفرضها على منظمات المجتمع المدني الاهتمام بمجال الخدمات الاجتماعية لضمان مصادر تمويل جديدة.

---

[1] – عمر سعدالله، **المرجع السابق**، ص 2.

[2] – مياسة أودية، "فعالية المجتمع المدني واقحامه في عمليات التنمية المحلية في الجزائر"، **مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، المجلد 7، العدد1، 01-06-2023، ص105.

المبحث الثاني: مظاهر مساهمة المجتمع المدني في التنمية المحلية

هناك تحول كبير وملحوظ في دور المجتمع المدني بكافة إشكاله من مجرد تقديم المساعدات للأفراد الأكثر فقرا في المجتمع وتقديم الإحسان إلى المساهمة ببرامج التنمية ومخططاتها، حيث يلعب المجتمع المدني دورا محوريا في تطوير وتنمية المجتمعات المحلية على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: مظاهر مساهمة المجتمع المدني في التنمية السياسية

يلعب المجتمع المدني دورا هاما في تحقيق التنمية المحلية على المستوى السياسي ويتجلى ذلك من خلال مراقبة ومسألة ومحاسبة السلطة المحلية ومكافحة الفساد.

أولا: دور منظمات المجتمع المدني في مراقبة ومحاسبة السلطة المحلية: تعمل مؤسسات المجتمع المدني على استخدام آلية المراقبة والمحاسبة وكشف التجاوزات، وتتبع كل صغيرة وكبيرة في مشاريع التنمية، وتقوم برفع الدعاوي لدى المحاكم فمن خلال جمع البيانات والمعلومات وتحليلها واستقصاء الحقائق، تقوم بكشف الثغرات الموجودة في بعض القضايا العامة وعرضها على الهيئات العمومية، ومساءلة ومحاسبة المعنيين بذلك.[1]

يسمح المجتمع المدني للمواطنين من تنظيم أنفسهم في شكل جماعات أكثر قوة للتأثير على السياسات المحلية، ويسمح المجتمع المدني أيضا للمواطنين بالبقاء على اتصال دائم بممثليهم وابلاغهم بمطالبهم المتجددة والمتغيرة كلما اقتضى الأمر ذلك.[2]

وتقود مؤسسات المجتمع المدني حملات الضغط التي تعكس جزء من عملية المساءلة المجتمعية، وذلك من أجل تغيير الوضع القائم إلى الأفضل. فهي تؤدي دورا جيدا في تحفيز المواطنين على المشاركة في المساءلة وتوضيح احتياجاتهم. إلى جانب ذلك تلعب مؤسسات المجتمع المدني دورا مهما في الرقابة على السياسات المحلية، وكشف إلى أوجه القصور عبر عملها في مجال الدعوة والتوعية والرقابة والتقييم.[3]

---

[1] – هبة الله كرفالي، محمد شاعة "المجتمع المدني: عودة المفهوم وفضاءات المشاركة في تسيير الشأن المحلي"، **مجلة الحقيقة**، المجلد16، العدد41، 2017/12/14، ص ص 215،216

2 – جديد توزي، ليلى مداني، "واقع اشراك المجتمع المدني في تحقيق الحوكمة المحلية في الجزائر"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد 10، العدد 01، جانفي 2021، ص 101.

[3] – خير الله سبهان عبد الله الجبوري، **المرجع السابق**، ص، 47.

ثانيا: دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد: تلعب منظمات المجتمع المدني دورا مهما في التصدي للفساد بمختلف أنواعه من خلال:

- ما تقوم به من توعية اجتماعية ورفع الوعي العام حول خطورة هذه الظاهرة، وخلق ثقافة مناهضة للفساد ومعززة لقيم النزاهة بين كافة شرائح المجتمع، وذلك باستغلال كافة الوسائل ونشر كل المعلومات المتعلقة بالفساد عبر وسائل الإعلام، وإعداد برامج تعليمية من باب التحسيس بمخاطر الفساد على المجتمع، إلى جانب استخدام لغة سهلة وبسيطة يفهمها المواطن المثقف والبسيط.[1]
- المساهمة في اتخاذ القرار وذلك بمشاركة الهيئات الحكومية والسلطات المحلية في اتخاذ القرار، وعبر إشراك المواطنين في تسير الشؤون المحلية وتحمل المسؤولية، ومن ثم تمكينهم من الاطلاع عن قرب على المعلومات المتعلقة بالميزانية ومعرفة كيفية صرف الأموال العامة.[2]
- الدور الرقابي لمنظمات المجتمع المدني وقيامها بالرقابة والتقييم لكافة أعمال القطاع العام والخاص في الدولة، وإعداد التقارير الخاصة بمراقبة مدى تنفيذ الخطط، وتقييم مستوى الأداء ومستوى تنفيذ القوانين والاتفاقيات الدولية التي تصادق عليها البلاد، للوصول في الأخير الى الكشف عن مواطن الفساد والمفسدين ونشر كل تلك التقارير لأجل تعبئة الرأي العام واطلاع الجهات المحلية والدولية المعنية بمكافحة الفساد.[3]
- إعداد الدراسات والبحوث وذلك بالحصول على المعلومات المتعلقة بالفساد والمفسدين وتوظيفها في اعداد التقارير والدراسات حول الفساد في قطاع معين داخل الدولة، وتشجيع

---

[1] – حياة عمراوي، عبد الله لعويجي، "دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، المجلد 09، العدد 02، أفريل 2022، ص ص 60،61.

[2] – رضا هميسي، "دور المجتمع المدني في الوقاية من جرائم الفساد ومكافحتها"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، المجلد01، العدد 01، جانفي 2009، ص265.

[3] – حياة عمراوي، عبد الله لعويجي، **المرجع السابق**، ص 61.

الدراسات الميدانية حول ظاهرة الفساد من أجل بلورة أطر نظرية ونماذج علمية لمعرفة الدوافع وتحليل الظروف المسببة للفساد.[1]

- مشاركة المجتمع المدني في سن القوانين والتشريعات والسياسات العامة المنظمة لحياة الأفراد في المجتمع وتقوية علاقاتها بالبرلمان وتبادل المعلومات بينها والضغط عليها لإفراز سياسات عادلة وديمقراطية تنسجم مع حاجات واولويات ومصالح مجتمعاتها المحلية.[2]
- تأمين المساءلة الحكومية والقانونية من خلال انتقاد مؤسسات الدولة والهيئات إذا ما انحرفت عن تنفيذ الوعود التي قطعتها، وتقديم البدائل التي من شأنها مواجهة المشاكل التي تتقاعس المؤسسات الرسمية عن حلها، ورفع الدعاوي للقضاء ضد الجهات التي تتأكد من فسادها.[3]

- التنسيق وبناء التحالفات مع المنظمات الدولية، ووضع آليات تكفل التبادل المنتظم للمعلومات والتجارب والخبرات ورسم الخطط وتنفيذ البرامج المشتركة ما يعمل على تكريس الجهود بصورة سليمة وتعبئة الجماهير لتحقيق مزيد من التطور في مجال مكافحة الفساد.[4]

[1] – محمد فتحي، محمد أبو العينين، "مساهمة منظمات المجتمع المدني في مكافحة جرائم الفساد"، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية**، بحث مقدم إلى مؤتمر دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة، رؤية مصر 2020،2030، جامعة المنصورة: ماي 2022، ص959.

[2] – حياة عمراوي، عبد الله لعويجي، **المرجع السابق**، ص 62.

[3] – محمد فتحي، محمد أبو العينين، **المرجع السابق**، ص ص، 962،963.

[4] – حياة عمراوي، عبد الله لعويجي، **المرجع السابق**، ص 62.

المطلب الثاني: مساهمة المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية

يلعب المجتمع المدني دورا مهما في التنمية الاجتماعية وذلك من خلال مكافحة الفقر وتقليص البطالة، وتعزيز الأهداف التعليمية مكافحة الأمية.

1- دور المجتمع المدني في مكافحة الفقر وتقليص البطالة: تلعب منظمات المجتمع المدني دورا هاما في التخفيف والحد من مشكلات الفقر، وذلك من خلال البرامج التي تنفذ بالتعاون مع الجهات المانحة، فمنظمات المجتمع المدني والجمعيات تقوم بجمع التبرعات وعمل اجتماعات وندوات توعية للأسر، وإعطاء المنح للأسر الفقيرة، مع تشجيعهم على الاشتراك في مشروعات وبرامج تدر عليهم عائد كبير.[1]

ويعتبر مجال مكافحة الفقر والتهميش من أولويات المجتمع المدني من خلال الالمام بجميع المعلومات حول فئة المعوزين، وهذا ما تقوم به الجمعيات باعتبارها أقرب إلى المواطن، فبعد إنشاء قوائم المعوزين تقوم بتقديمها إلى الإدارة المحلية التي تقوم بتوزيع مختلف الإعانات المخصصة لهذه الفئة الاجتماعية وبالتالي فمساعدة المجتمع المدني للجماعات المحلية تضمن عدم تأخر الإدارة في تقديم الإعانات.[2] إلى جانب ذلك يبرز دورها من خلال:

- حماية الفئات المهمشة وتمكينها من حقوقها الاجتماعية والاقتصادية وتأهيلها لتحسين معنى الحياة لديها وهذا من خلال قيام الجمعيات بمعرفة السياسات والقوانين التي تسببت في تهميش هذه الفئات وضياع حقوقها والعمل على تعديلها أو استصدار قوانين تكفل حصولها على حقوقها، وقيام الجمعيات بزيادة دافعية المهمشين على الحياة وتغيير الواقع إلى الأفضل واكسابهم قدرات ومهارات جديدة تساعدهم في تحقيق أهدافهم الحياتية.[3]

- يمكن الإشارة إلى بعض النماذج عن دور منظمات المجتمع المدني في توفير مناصب الشغل وتقليص البطالة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تشير الاحصائيات لسنة 2003 أن أكثر من مليون منظمة وجمعية توظف 7.7مليون بصفة دائمة، كما تشكل

---

1 - صلاح هاشم، **الحماية الاجتماعية للفقراء، قراءة في معنى الحياة لدى المهمشين**، مصر: مؤسسة فريد ريش ايبرت، 2014، ص 14.

2 - هبة الله كرفالي، **المرجع السابق**، ص 218.

3 - صلاح هاشم، **المرجع السابق**، ص 159.

منظمات المجتمع المدني قوة اقتصادية كبرى فهي توظف 11.8مليون عامل في سبع دول (الولايات المتحدة الامريكية، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، المجر واليابان).[1]

2– دور المجتمع المدني في تعزيز الأهداف التعليمية ومكافحة الأمية: لقد ظهرت الدعوات التي تنادي بضرورة وأهمية اشراك المجتمع المدني في عمليات الإصلاح التعليمي التي تحتاج إليها الأنظمة التعليمية، هذا بالإضافة إلى رعاية المعلمين وتأهيلهم، وتقييم المناهج التعليمية وتنظيم الندوات والمؤتمرات التي تناقش قضايا التعليم مناقشة هادفة وبناءة بهدف الإصلاح والتطوير التعليمي.[2] إلى جانب ذلك يبرز دورها من خلال:

– المساهمة في بناء المدارس وتمويل التعليم عن طريق تدبير الموارد اللازمة للإنفاق عليه.

– تنمية العديد من المبادئ والقيم الإنسانية والاجتماعية مثل التراحم والتعاون والتماسك والانتماء، ومشاركة أولياء التلاميذ في صنع القرار التربوي وإسهامهم بشكل فعال في رسم رؤية المدرسة المستقبلية وتنفيذ برامجها المختلفة.

– توفير الدعم لتلبية احتياجات التعليم، وهذا الدعم يكون ماديا كبناء المدارس أو ترميمها وصيانتها وطباعة الكتب وتمويل البحث العلمي، وبناء المناهج المتطورة، أو معنويا كتدريب الكوادر البشرية وتأهيلهم واعدادهم لدورهم.[3]

– تورد اليونسكو أشكالا للمشاركات المجتمعية في تمويل التعليم منها المساهمة في تقديم التبرعات النقدية أو العينية والمستلزمات التعليمية وصيانة المباني والتبرع بالأراضي المستخدمة لأغراض تعليمية.[4]

– محو الأمية وتعليم الكبار من خلال تأكيد دور مؤسسات المجتمع المدني وغيرها في إلزام المواطنين في محو أميتهم من خلال نظم وبرامج محددة وواضحة.[5]

---

1 – كريمة حاتي، "دور منظمات المجتمع المدني في دعم وتفعيل سياسات التشغيل بالجزائر"، **مجلة آفاق علمية**، المجلد 13، العدد03، 2021/03/12، ص 187.

2– يوسف عواطف، محمد عبد الحي، **دور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التعليمي ومعوقات ذلك من وجهتي نظر المسؤولين التربويين ومديري مؤسسات المجتمع المدني**، رسالة ماجستير، فلسطين: جامعة القدس، 2014، ص17.

3 – **المرجع نفسه**، ص 19.

4 – **المرجع نفسه**، ص 35.

5 – **المرجع نفسه**، ص 39.

3/ دور المجتمع المدني في مجال الرعاية الصحية: شهدت الخدمات الصحية المقدمة من طرف منظمات المجتمع المدني نموا متسارعا في كثير من المجتمعات خاصة النامية منها، وذلك لعدة أسباب أهمها: أن الخدمات الصحية التي تقدم من خلال هذه الجمعيات أقل تكلفة مما تقدمه المستشفيات الخاصة وأكثر كفاءة، وأكثر قدرة على الانتشار بين الأحياء والمناطق الشعبية، كما تتميز هذه الجمعيات بالمرونة العالية في تقديم الخدمة.[1] إلى جانب ذلك يبرز دورها في هذا المجال من خلال:

– يعد تعزيز الوعي الصحي ونشر الثقافة الصحية أحد أهم الأدوار الأساسية لكثير من منظمات المجتمع المدني، وهو ما يؤدي حتما إلى نشر الثقافة الصحية تجاه الأمراض الخطيرة، مثل فيروس كورونا، حيث يمكن للجمعيات القيام بدور مهم خصوصا من خلال توزيع الكمامات الطبية الوقائية، وتنظيم الطوابير، والقيام بحملات التبرع.[2]

– تحسين الخدمات الصحية بحيث تشير الأدبيات النظرية إلى أن لمنظمات المجتمع المدني دور رئيسي في تحسين الخدمة الصحية عبر إخضاع الحكومات وصانعي القرار للمساءلة، وحثهم نحو تقديم خدمات صحية تضمن رفاهية المواطن.

وتعبر عن صوت المواطن من خلال إبلاغ مقدمي الخدمات حول احتياجات المواطنين الصحية وتفضيلاتهم بهدف أن تكون الخدمات الصحية تستجيب لمتطلبات المواطنين.[3]

– تقديم الإعانات الطبية، حيث تقوم لجنة مكونة من أعضاء الجمعيات وأعضاء المجالس المحلية بمنح الإعانات إلى من هو بحاجة إليها، ويتكفل أعضاء الجمعيات بالتحري عن مدى استحقاق الافراد لتلك الإعانات.[4]

– حماية المستهلك وذلك بما تقوم به الجمعيات من تنمية الوعي العام لدى المستهلك حول السلع والخدمات وعلاقتها بصحته وسلامته، وإرشاد المستهلك إلى سبل التأكد من ملاءمة المواد الاستهلاكية، وإجراء الاستطلاعات والأبحاث وإعداد دراسات للسلع والخدمات الاستهلاكية من حيث جودتها وعدم مساسها بصحة المستهلك، إضافة إلى توعية

---

[1] – صلاح هاشم، **المرجع السابق**، ص 76.

[2] – سمير كيم، وهيبة كواشي، "دور منظمات المجتمع المدني في حوكمة السياسة الصحية في الجزائر"، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، المجلد 6، العدد1، جانفي 2021، ص 706.

[3] – **المرجع نفسه**، ص 707.

[4] – هبة الله كرفالي، **المرجع السابق**، ص 218.

المستهلك بمضار الدعايات والإعلانات التجارية، وبأساليب الغش التي يستعملها المنتجون والتجار.[1]

المطلب الثالث: مساهمة المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية

تعد منظمات المجتمع المدني من العوامل الأساسية والمهمة في تعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق الازدهار الاقتصادي وبناء مجتمع أكثر استدامة وعدالة عن طريق الشراكة والتعاون مع الحكومة.

ويمكن للعمل الجمعوي أن يضطلع بأدوار اقتصادية هامة، ويكون قاطرة أساسية لتحقيق تحول ديمقراطي ناجح. فالتراث النظري في علم السياسة يقدم لنا أبحاثا ودراسات هامة ضمن سياق علاقة المجتمع المدني بالتنمية، أهمها ما توصل إليه **روبرت بوتنام** حول فكرة العلاقة الوطيدة بين المجتمع المدني والديمقراطية على المستوى المحلي في إيطاليا، وتوصل في دراسته الميدانية الكثيفة والتي استمرت حوالي 20 عاما، أن معدلات التنمية الاقتصادية ارتبطت ارتباطا وثيقا برأس المال الاجتماعي أي بقوة المجتمع المدني، فمنظمات المجتمع المدني تمنح أعضائها مجموعة كبيرة من المهارات، وشبكة واسعة من الاتصالات، تتيح لهم فرصا عديدة لبدء المشروعات الاقتصادية من مختلف الأحجام، والنجاح في ادارتها والتغلب على المشكلات التي تواجهها.[2]

وتظهر مساهمة المجتمع المدني في هذا المجال من خلال:

- العمل على تعليم الشباب المشروعات الإنتاجية الصغيرة التي يحتاجها المجتمع لتحقيق التنمية والتطور.
- عقد الندوات والمحاضرات للشباب لإكسابهم المعارف والاتجاهات السليمة للتعامل مع المشروعات الإنتاجية.
- عقد ورش عمل للشباب لتعليمهم كيفية تحويل اتجاهاتهم السلبية إلى إنتاج الابتكار.
- توعية الشباب بأهمية متابعة المشروعات الإنتاجية بشكل علمي.

---

[1] – كمال كيحل، "دور المجتمع المدني في تنمية وتطوير الوعي الصحي"، **مجله الحقيقة**، المجلد5، العدد1، 2006/06/30، ص35.

[2] – صالح زياني، "موقع مؤسسات المجتمع المدني في ادرة التنمية المحلية في الجزائر"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، المجلد8، العدد16، 2007/06/01، ص 260.

– توعية الشباب بقيمة الترشيد وعدم الإسراف في كل شيء حتى يكون الهدف هو تحقيق الصالح دون أي أضرار على اقتصاد الأسرة.

– العمل على محو أمية الشباب التكنولوجية والفكرية والتنموية عن المشروعات الإنتاجية حتى تكون أفكارهم مواكبة لثورة التكنولوجية والتي يستخدمها الشباب في العمل الإنتاجي الحر.[1]

– العمل على تنظيم دورات تدريبية في الأحياء للأسر والشباب لتحفيزهم على القيام بالإنتاج في المنزل وإجراءات التسويق.

– قيام مجالس الأحياء بتدريب الفتيات على بعض الصناعات المنزلية والغذائية.

– قيام مجالس الأحياء بالتعاون مع الجهات المتخصصة لعمل معارض لتسويق منتجات الأسر في الأحياء.[2]

– إن منظمات المجتمع المدني تستطيع أن تقدم خدمات بمستوى جودة أعلى وبتكلفة أقل من الناحية الاقتصادية مما لو قامت بها الحكومة، خاصة في الدول النامية التي تعاني حكوماتها عادة من البيروقراطية، وارتفاع التكاليف في تنفيذ المشاريع، إذ أن المنظمات غير الحكومية تسعى للتنافس للحصول على دعم وتمويل ومن ثم فإنها تحاول اثبات قدرتها على تقديم خدمة ممتازة بتكلفة أقل، فضلا عن ذلك فإنها تكون عادة موجودة في المجتمع المحلي أي قريبة من الناس، ومن هنا تكون أكثر دراية باحتياجات المجتمع.[3]

– يساهم قطاع العمل المدني في زيادة فرص العمل في الاقتصاد حيث تشير الاحصائيات إلى أن نسبة مساهمة القوى العاملة في منظمات المجتمع المدني إلى إجمالي السكان الفاعلين اقتصاديا تشكل زهاء4.4 %على مستوى العالم، منها 2.7% مدفوعة الأجر وتطوعا 1.6%.[4]

---

[1] – مصطفى محمد قاسم، غانم بن سعد الغانم، "دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية الاجتماعية للشباب السعودي في ضوء رؤية المملكة 2030"، **مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية**، المجلد 46، العدد 2، أفريل 2019، ص 45.

2 – **المرجع نفسه**، ص 71.

[3] – عبد السلام محمد نجادات، أحمد عارف، "دور منظمات المجتمع المدني في العمل التنموي"، **مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية**، المجلد2، العدد6، 2016/06/01، ص ص 103،104.

[4] – عبد السلام محمد نجادات، أحمد عارف، **المرجع نفسه**، ص 105.

– إدماج تنظيمات المجتمع المدني في الاقتصاد الوطني، والبدء في وضع تنظيمات وقواعد لتحسين الإنتاجية، ورفع مستوى السلع والخدمات من خلاله، وتنظيم مسألة العمالة سواء داخل المناطق النائية أو خارجها.

– إقامة الشراكة اللازمة بين الدولة والمجالس المنتخبة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، وإقامة حوار متصل حول مشروعات يبدأ من خلالها التخفيف من حدة البطالة والفقر لأكثر السكان معاناة.

– كما تقوم العديد من تنظيمات المجتمع المدني بتنمية القدرات بتقديم أنشطة التدريب المهني باعتباره الشرط الضروري لاكتساب المهارات وبالتالي إمكانية الحصول على فرص العمل.[1]

– تستطيع منظمات المجتمع المدني أيضا تقديم توصيات للحكومة بشأن السياسات الاقتصادية والتنموية، والتعاون مع الحكومة في وضع الإطارات القانونية والتشريعات التي تدعم المشاريع الصغيرة المتوسطة وتعزز مناخ الاستثمار والتجارة، فتعمل كجسور بين الحكومة والمجتمع، وتعزز التواصل والحوار لتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية.[2]

[1] – كريمة حاتي، **المرجع السابق**، ص 188.

[2] – رعد التل، **دور مؤسسات المجتمع المدني بتعزيز التنمية الاقتصادية**، جريدة الغد، 12 جويلية، 2023، https:// alghad.com بتاريخ الاطلاع: 2024/04/05.

المبحث الثالث: ميكانيزمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية

تعتمد منظمات المجتمع المدني في عملها على جملة من الآليات أو الميكانيزمات، التي تعتبر أساسية لتعزيز جهود منظماته في تعزيز التنمية المحلية. حيث تعزز الشراكة والتعاون بين مختلف الشركاء لتحقيق الأهداف المشتركة، بينما تسهم الحوكمة في ضمان الشفافية والمساءلة في عمليات صنع القرار المحلي. أما استراتيجية التشابك فتعزز التعاون وتبادل المعرفة بين الجمعيات المدنية والمؤسسات والمجتمع المحلي وهو ما سنتطرق له بالتفصيل في المطالب التالية:

المطلب الأول: الشراكة كآلية لتفعيل دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية

في ظل التحولات المتسارعة التي عرفها العالم منذ الربع الأخير من القرن العشرين وانعكاساتها على دور الحكومات في تنمية المجتمعات، ظهرت العديد من المقاربات التي ترتبط مباشرة بالحكم وعملية التنمية. وفي هذا الصدد طرحت المنظمات الدولية المهتمة بعملية التنمية مقاربة الشراكة من أجل تحقيق التنمية، بحيث لم تعد عملية التنمية حكرا على الدولة وأجهزتها الحكومية، بل تعدى ذلك إلى مفهوم الشراكة مع الغير أي مع التنظيمات المدنية والقطاع الخاص كفواعل جديدة في التخطيط لمشاريع التنمية وتنفيذها.

وأضحت الشراكة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية من البدائل الحديثة المطروحة بقوة لتحقيق التنمية، بعد تفطن الدولة لعجزها عن الاضطلاع بمفردها بمسؤولية التنمية وتملصها من الوفاء بجملة وعودها المتراكمة منذ الاستقلال، والتصريح بذلك في عشرية الثمانينات من القرن العشرين وفي أماكن كثيرة من العالم.[1]

وأصبح من المستقر عليه أن تحقيق التنمية مرتبط ارتباطا وثيقا ببناء شراكة مؤسسية وفعالة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية، يلعب فيها العمل التطوعي دورا مهما في تنفيذ الاستراتيجيات التنموية.

وقد أوكلت للمجتمع المدني المتنوع والمستقل دورا مهما في مجال التنمية، خاصة مع اضطلاع روافده وعلى رأسها الجمعيات على تحمل أعباء حديثة وأدوار جديدة في تنمية

[1] - زهير بن جنات، "استراتيجية الفاعل التنموي بين متطلبات المحلي واكراهات المعولم"، **مجلة إنسانيات**، المجلد9، العدد 28، 2005، ص.39.

المجتمعات المحلية. بحيث تدرجت جمعيات المجتمع المدني من محلية إلى وطنية إلى اقليمية وإلى دولية وظهرت العديد من التشريعات المنظمة لها، واضطلعت تلك الجمعيات والهيئات بتنفيذ أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستفادة من الطاقات البشرية.[1]

أولا: التدبير التشاركي...آلية تحقيق التنمية على المستوى المحلي:

في ظل التغيرات السريعة التي شهدها العالم منذ انهيار المعسكر الاشتراكي وبروز ظاهرة العولمة بمختلف مستوياتها، عرف مفهوم التنمية تغيرا مهما في مدلوله، بحيث لم تعد عملية التنمية حكرا على الدولة وحدها تصورا وتخطيطا وتنفيذا، بل تطلب الأمر ضرورة انفتاحها على مختلف الفاعلين الاجتماعيين المحليين وعلى رأسهم المجتمع المدني، انفتاحا استوجب تبني مبدأ التشاركية في مختلف العمليات التي تشتمل تحسين إطار الحياة، ومستوى المعيشة، وزيادة فرص التشغيل، وخفض معدلات البطالة والحد من الفقر، وتوفير التأمين الاجتماعي للفئات الهشة، وزيادة مشاركة المرأة في الشأن العام، وتنمية الموارد البشرية، كركيزة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة.

وأضحت شراكة المجتمع المدني في التنمية أداة لا غنى عنها في سبيل تحقيق التنمية على المستوى المحلي، لما لها من أثر واضح على سياسات التنمية التي تقوم بها الحكومة، بحيث تسهم تنظيماته وفق اختصاصاتها في مجالات مختلفة في تعزيز التنوع الثقافي والتطوير، وبالتالي تحقيق أهداف التنمية الكلية وخصوصا ما تعلق بتحسين مستويات المعيشة والخدمات. فيؤدي اشتراك السكان فعليا في إطار ما يعرف بالتنمية الصاعدة من القاعدة باتجاه القمة، إلى تخفيف الدور التنموي القيادي للحكومة مقابل زيادة دور المجتمع.[2]

وهو ما يتوجب توفر متطلبات رئيسية من شأنها أن تساعد على تيسير علاقات الشراكة، وأهم هذه المتطلبات نجد:[3]

---

[1] - عبد السلام عبد اللاوي، **المجتمع المدني وتفعيل التنمية المحلية: دراسة مقارنة لحالتي فرنسا والجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والاداري،2015-2016. ص من 154-156.

[2] - عبدالله الكواري، محمد الربيعة، **الشراكة المجتمعية وتعزيز الانتماء**، مدونات الجزيرة، 2022/05/29، www.aljazeera.net ، تاريخ الاطلاع: 2024/04/15.

[3] - محمد حفاف، **دور المجتمع المدني الجزائري في توسيع خيارات التنمية الانسانية مطلع الألفية**، رسالة ماجستير، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017/2016، ص.120.

– الالتزام والتعهد من طرف شريك في إنجاز وتنفيذ مشاريع التنمية بآداءه لدوره بفعالية.
– الاستمرارية في تنفيذ مشروعات الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني حتى وإن تغيرت الحكومات.
– الشفافية وما تفترضه من رؤية واضحة للأساليب التي ينتهجها كل شريك لتنفيذ أهداف التنموية، والتعامل بصدق ووضوح مع المتغيرات التي تحدث خلال فترة الشراكة.

ثانيا: المشاركة المجتمعية/ الشعبية مبدأ أساسي في التنمية المحلية:

مع تزايد الاهتمام بموضوع التنمية على المستوى المحلي باعتبارها رافدا مهما لتحقيق التنمية الشاملة، تستهدف تحقيق رفاهية المجتمع المحلي وتحسين مستوى معيشة مواطنيه وتحقيق متطلباتهم، تزايد الاهتمام بضرورة إشراكهم في الحكم من جهة، مع ضرورة توسيع نطاق مشاركتهم في مجمل النشاط الاقتصادي من أجل دفع عجلة التنمية، وتمكينهم من المشاركة في تنفيذ البرامج التنموية من جهة أخرى.

وتعتبر المشاركة المجتمعية/ الشعبية ظاهرة عالمية قديمة وحديثة وتعني المساهمة الايجابية في إدارة الأمور المتعلقة بشؤون الحكم والمجتمع، قد تكون محدودة بأطر رسمية وغير رسمية ومدى قدرتها على تحديد أنماط وأشكال ومستويات مشاركتهم.

فهي العملية التي من خلالها يؤدي الفرد دورا في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة للمشاركة في وضع الأهداف العامة للمجتمع، وتحديد أفضل الوسائل لتحقيق وانجاز هذه الأهداف.[1]

وقد اكتسب موضوع مشاركة الأفراد أهمية خاصة في وقتنا الحاضر، وعُدت أحد أهم أدوات النهوض بالمجتمع. بل ذهب البعض أبعد من ذلك بجعلها مبدأ أساسيا من مبادئ التنمية وذلك من خلال اسهام أفراد المجتمع تطوعا في جهود التنمية، سواء بالرأي أو العمل أو التمويل وحث الآخرين على المشاركة.[2]

---

[1]- فيروز زرارقة، "دور المجتمع المدني في تفعيل المشاركة المجتمعية"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد11، العدد18، جوان 2014، ص24

[2] - سارة عجرود، انتصار عريوات، "دور الشراكة المجتمعية في تحقيق التنمية المحلية: نماذج عالمية مختارة"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، المجلد 10، العدد 02، 2023، ص.498.

إلى جانب ذلك تُعد مشاركة المواطنين المحليين أحد عوامل نجاح السياسات التنموية في أي دولة جنبا إلى جنب مع عوامل أخرى مثل التخطيط السليم لما يترتب عليها من مصلحة متبادلة بين المجتمع والمؤسسات الرسمية على حد سواء. بالإضافة إلى تعزيز ثقة المواطنين بأجهزة الدولة ومؤسساتها، ما سيؤدي إلى تقبل المجتمع لكافة السياسات التنموية على اعتبارهم قد أصبحوا شركاء فعليين منذ مرحلة التخطيط وصولا إلى مرحلة التنفيذ والرقابة.

وتتضمن المشاركة المجتمعية العديد من الأبعاد تتعلق بالجانب الاقتصادي والقانوني والانساني والاخلاقي والبيئي، وتركز بصفة أساسية على البعد الاجتماعي، ومكافحة الفساد، والتنمية البشرية، والتشغيل والمحافظة على البيئة.[1]

وتنعكس مشاركة المواطنين المحليين في عملية التنمية من خلال إسهامهم في تحديد وتنفيذ برامج ومشاريع التنمية باعتبارهم الأكثر معرفة لاحتياجاتهم ومشاكلهم وكيفية حلها، واقتراح الخطط ووضعها وتنفيذها، ما يمكن من تفادي الفشل التنموي والأخطاء التسييرية التي تضيع الفرص التنموية على السكان المحليين.

وتكمن أهمية المشاركة المجتمعية في التنمية المحلية في أنها:

- تعمل على ترشيد توزيع الخدمات بين مختلف الفئات والمستويات الاجتماعية.
- تجعل أفراد المجتمع أكثر وعيا ويشاركون في مساندة تنفيذ ومتابعة المشروعات التنموية خاصة إذا ترسخ مبدا الثقة وتأكد الأفراد أن الهدف الأسمى للتنمية هو تحقيق احتياجاتهم.
- تعمل على زيادة التماسك والتضامن بين أفراد المجتمع والحكومة وتحقيق مبدأ الديمقراطية وتكريس سياسة اللامركزية في إدارة الهيئات المحلية.
- زيادة الوعي الاجتماعي لدى الأفراد من خلال تقديم الشرح المفصل حول المشروعات والخدمات التي يشرف عليها المسؤولون على التنمية المحلية.
- بروز قيادات محلية جديدة بصفة تلقائية من خلال مواقفها من الأنشطة والبرامج.

[1] - نوال قاسم بدحي، "أهمية الشراكة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة"، **مجلة جامعة البيضاء**، مجلد3، العدد2، 07-08-2021، ص248.

– تنويع الأنشطة والتمكين من الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، والحرص على المال العام.[1]

وإذا كانت مشاركة المواطنين المحليين من أجل تنفيذ مشاريع التنمية أمرا ضروريا كما أشارت إليه العديد من الدراسات التي أجريت على موضوع التنمية في بلدان العالم الثالث في أواخر القرن العشرين، لما تُتيحه من فرصة مساهمة مختلف فئات المجتمع والقيام بدور إيجابي في مساندة وتنفيذ وتتبع سير المشروعات التنموية التي تمس مجتمعهم، فإن تحقيق مشاركة ذات فعالية يستوجب:

– تظافر الدعم والتوجيه الحكومي مع الجهود الأهلية، وارتباط المشاركة بخطة التغيير الاجتماعي الشامل أو المحدود.

– تعاون الأفراد مع بعضهم بشكل تطوعي والإحساس بالانتماء إلى المجتمع المحلي.

– الاعتماد على القيادات المحلية الأكثر استيعابا وفهما للواقع والامكانات.

ولا تكتمل صورة المشاركة الشعبية في عملية التنمية إلا من خلال انضمام الأفراد إلى الجمعيات المدنية بشكل طوعي لبذل الجهود اللازمة نحو النهوض بالمجتمع واحتياجاته.

● **العمل التطوعي:** يُعد العمل التطوعي أهم ركائز عمل المجتمع المدني المنخرط عادة في عملية التنمية، والذي ينعكس في المشاركة الإيجابية للمجتمع بمختلف فئاته من أجل تحقيق برامج التنمية، وقد برز العمل التطوعي كظاهرة اجتماعية تهدف إلى تأكيد قيم التعاون من خلال الجهد الإرادي الذي يقوم به فرد أو أفراد طواعية لتقديم خدماتهم للمجتمع دون توقع الجزاء المادي، وحتى يكون هذا العمل مفيدا لابد من تشريعات لتنظيمه ويكون في شكل تنظيمات وجمعيات مدنية فئوية تهتم بفئة مهنية أو عمالية وحتى مجتمعية لخدمة قضايا محددة مثل قضايا البيئة مثلا.

وتكمن **أهميته** في:

– إبراز الصورة الانسانية للمجتمع وتدعيم التكافل، وهو ظاهرة هامة للدلالة على حيوية الشعوب ومؤشر للحكم على مدى تقدمها.

---

[1] - فرحات عبنون، أمين بلعيفة، "دور المشاركة المجتمعية في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر –دراسة في مشروع كابدال"، **مجلة أبحاث قانونية وسياسية**، المجلد07، العدد01، جوان2022، ص ص457،458.

– توفير خدمات قد يصعب على الإدارة الحكومية تقديمها لما تتسم به الأجهزة التطوعية من مرونة وسرعة.

– توفير الفرصة للمواطنين لتأدية الخدمات بأنفسهم مما يقلل حجم المشكلات الاجتماعية بالمجتمع، والتمهيد لنشاط حكومي أشمل في مجالات العمل التي طرقها المتطوعون.

– التعرف على الفجوات الموجودة في نظام الخدمات في المجتمع، وإتاحة الفرصة للمواطنين للتدريب والاشتراك في اتخاذ القرارات التي تمس مجتمعهم بطريقة ديمقراطية.[1]

المطلب الثاني: الحوكمة كألية لتفعيل دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية

أكدت مختلف الدراسات على أهمية الحوكمة كأحد الركائز الأساسية لتعزيز التنمية، حيث تحمل في طياتها المبادئ المتعلقة بالمشاركة والشفافية والمساءلة وسيادة القانون، وهي المبادئ التي إذا ما طُبقت بفعالية وكفاءة تضمن تحقيق التنمية الشاملة.

ويُعتبر مفهوم الحوكمة واحدا من المفاهيم الحديثة الذي شاع استخدامه منذ تسعينات القرن العشرين من قبل المنظمات الدولية، وهو "توجه جديد يهدف لتطوير الإدارة من إدارة تقليدية إلى إدارة تتجاوب مع متطلبات المواطنين، وتستخدم الآليات المناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة من المشاريع بشفافية ومسؤولية أمام المواطنين، ويتم ذلك من خلال تطوير القدرات الأساسية للمؤسسات المجتمعية الرئيسية الثلاث وهي الحكومة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.[2]

- **مساهمة المجتمع المدني في تحقيق التنمية استنادا لآليات الحوكمة:** تبرز أهمية منظمات المجتمع المدني من خلال تأثيرها على إحداث التنمية داخل المجتمع بالنظر للدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المنظمات في ممارسة الحوكمة المحلية وتفعيلها من خلال مجموعة من الآليات.

فمع تزايد الأصوات المطالبة بإخضاع الحكومات لمزيد من الرقابة والمساءلة والالتزام بتحسين الإدارة، واتباع سياسات تتسم بقدر أكبر من المسؤولية، كنتيجة منطقية لقصور

---

[1] - عبد السلام عبد اللاوي، المجتمع المدني وتفعيل التنمية المحلية: دراسة مقارنة لحالتي فرنسا والجزائر، **المرجع السابق** ص ص 158-161.

[2] – فتيحة الجوزي، "دور الشراكة في تفعيل الحوكمة المحلية"، **مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة**، المجلد 2، العدد 29، 2014، ص ص 63.62.

القطاع الحكومي على تحقيق التنمية بصورة أفضل، أصبح ضروريا البحث عن شركاء آخرين لتحقيق الهدف التنموي.

وقد توجهت الأنظار إلى الفواعل غير الرسمية وعلى رأسها منظمات المجتمع المدني، بغية إشراكها في تحقيق التنمية المحلية، ومكافحة وتجفيف منابع الفساد بما يعزز مبادئ الشفافية والمسائلة.

ويمكن أن تلعب روافد المجتمع المدني دورا في تحقيق التنمية على المستوى المحلي من خلال توظيف مبادئ الحوكمة:

- **المشاركة:** تستطيع منظمات المجتمع المدني التأثير على السياسات التنموية المحلية من خلال تعبئة جهود المواطنين وحملها على المشاركة في الشأن العام، وتستطيع مساعدة الحكومة عن طريق العمل المباشر أو التمويل أو الخبرة على أداء أفضل للخدمات العامة وتحقيق رضا المواطنين بتقديم السلع والخدمات لذوي الدخل المنخفض بأسعار مناسبة.

ومن خلال المشاركة في الانتخابات المحلية وتقديم المطالب الكترونيا في إطار التوجه نحو الإدارة المحلية الالكترونية أو تقديمها عن طريق المجالس المحلية. والمشاركة الشعبية في تنفيذ مشروعات التنمية الريفية من خلال تحفيز المواطنين على التبرع بالمال أو العمل لتنفيذ مشروعات اقتصادية واجتماعية تعود بالفائدة المباشرة على المجتمع المحلي.[1]

- **المساءلة:** تلعب الجمعيات سواء الخيرية أو الحقوقية دورا مهما في مساءلة المسؤولين المحليين، لتبنيها فكرة أو قضية لمعالجتها ومتابعة القضايا الموكلة لها. وهو ما يساعد في كشف معاناة المواطنين ومن ثم مطالبة المسؤولين المحليين بحلول فورية، إلى جانب محاسبتهم عن أي تقصير، ويمنح لهم حق مساءلة أعضاء المجالس المحلية المنتخبة من ناحية التقصير أو التغافل عن قضية ما.[2]

وتقوم تنظيمات المجتمع المدني بإعداد مجموعة من حملات الضغط والمناصرة التي تكون جزءا من عملية المساءلة وذلك من أجل تغيير الوضع القائم إلى الأفضل. فهي تؤدي

---

[1] – حفيظة مهدي، **دور المجتمع المدني في تفعيل الحوكمة في الجزائر وانعكاساتها على التنمية المحلية**، مذكرة ماستر، مستغانم: جامعة عبد الحميد بن باديس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2022/2021، ص ص37،38.

[2] – عبد العظيم بن صغير، صفاء عثمان، "دور مؤسسات المجتمع المدني في إرساء مبادئ الحوكمة المحلية"، **مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد 13، ديسمبر 2015، ص328.

دورا جيدا في تحفيز المواطنين على المشاركة في المساءلة، ويمكنها الرقابة على السياسات العامة والإشارة إلى أوجه قصور الحكومة عبر عملها في مجال الدعوة التوعية والرقابة والتقييم.[1]

• **الشفافية:** بحيث يعتمد المجتمع المدني في تحقيقه لمبدأ الشفافية على تنشيط الحراك المجتمعي باعتباره أهم قنوات المشاركة في تعزيز هذا المبدأ، فضلا عن كونه يمثل الوسيلة المثلى للتنمية في مجالات العمل الاجتماعي والثقافي والعدالة والبيئة والديمقراطية.[2]

وتقوم منظمات المجتمع المدني بتعزيز مبدأ الشفافية من خلال الدور الذي تؤديه على ثلاثة مستويات:[3]

– تعزيز النزاهة ومحاربة الفساد داخل منظمات المجتمع المدني نفسها إذ أن انتشار الفساد في منظمات المجتمع المدني يؤثر في شرعيتها.

– التصدي للفساد عبر أنشطتها والدور المنوط بها على مستوى مراقبة الحكومة والضغط عليها.

– التوعية الشعبية لعموم أفراد المجتمع.

• **سيادة القانون:** تلعب منظمات المجتمع المدني دورا بارزا في تعزيز سيادة القانون وتفعيل دور المحاكم وذلك بالتعاون مع المنظمات الدولية. وفي هذا الإطار قد يكون دفاعها ضد دولة أو قوة عالمية تبطش بحقوق مواطني دولة أخرى، أو قد يكون دفاعها من أجل الحصول على حقوق ينبغي أن يتمتع بها البشر، أو من خلال فتح مكاتب استشارات قانونية تتبنى الدفاع عن الفئات المهمشة والترافع عنها أمام المحاكم المختصة وتقديم الاستشارات القانونية مجانا.[4]

---

[1] – حفيظة مهدي، **المرجع السابق**، ص 43 ،44.

[2] – حفيظة مهدي، **المرجع نفسه**، ص46.

[3] – خير الله سبهان عبد الله الجبوري، **المرجع السابق**، ص48.

[4] – سالم أنور أحمد العبيدي، حميد أنور أحمد العبيدي، "دور المجتمع المدني في تعزيز سيادة القانون في مجتمعات ما بعد الصراع "، **مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية**، العدد6، 2017/10/31، ص360.

المطلب الثالث: التشابك كآلية لتفعيل دور المجتمع المدني لتحقيق التنمية المحلية

يعتبر عمل منظمات المجتمع المدني في سياق التعاون فيما بينها أمرا ضروريا لزيادة فعاليتها وتدعيم قدراتها على تحقيق أهدافها وتحقيق التنمية. وهو يعكس توحيد الجهود بالتنسيق وتبادل المعلومات والامكانات والحلول التنموية أو ما يصطلح عليه بالتشبيك أو التشابك. وترجع الجذور التاريخية للمفهوم إلى سبعينات القرن الماضي حيث برزت سلسلة من تجمعات منظمات المجتمع المدني في بعض مناطق العالم تطلق على نفسها اسم الشبكة، ثم تلاها ظهور شبكات أخرى تهتم بقضايا التنمية الانسانية وغيرها.

- **التشبيك: أهدافه، مجالاته واستراتيجياته.**

يرتبط التشبيك كآلية لعمل المجتمع المدني بعملية التنسيق بين المنظمات، وهو إطار عمل تطوعي أو اختياري يضم أفراد أو جماعات أو منظمات يهدف إلى تبادل الخبرات والاتصال. وتصبح الشبكة هي آلية للاتصال والتواصل تمثل مصدر للقوة والتأثير، وطرح إطار تضامني لتفعيل الدور والتنسيق والتعاون بين منظمات المجتمع المدني.[1]

ويمكن أن نعرف التشبيك بأنه:

– عملية فنية تهتم بتدعيم الاتصالات بين المؤسسات الأهلية وبعضها وبينها وبين المؤسسات الحكومية يترتب عنها زيادة قوة وفاعلية هاته المؤسسات وبالتالي قوة المجتمع وحمايته.

– هي نمط من العلاقات التنظيمية ونظام جديد للإدارة بين الجمعيات الأهلية يستهدف إحداث التكامل بين أدوار الجمعيات الأهلية وتطوير البناء الوظيفي والمالي والاداري للجمعيات أعضاء الشبكة.

– نوع من الشراكة بين المنظمات الأهلية تتخطى في إطاره الجوانب الروتينية للجهاز الحكومي وتنور من خلاله برامجها.[2]

ويهدف التشبيك إلى:

[1] – محمد حفاف، **المرجع السابق**، ص136.

[2] – أحمد عبد اللطيف رشاد، **المرجع السابق**، ص ص61،62.

– العمل الجماعي المشترك بين مؤسسات المجتمع المدني بما يؤدي إلى تكامل الخدمات فيما بينها

– زيادة المشاركة الشعبية في المنظمات الأعضاء في الشبكة مما يسهم في تعبئة وتدريب المواطنين للمشاركة في المشروعات والبرامج أو الخدمات التي تقدمها المنظمات.

– بناء عنصر القوة لدى هذه المنظمات من خلال تكتلها للتأثير على صانع القرار.

– تحقيق أهداف التنمية المحلية المتعلقة بإشباع احتياجات أبناء المجتمع وزيادة فعالية عمليات التطوع.

– دعم الحوار بين أعضاء الشبكة وبينهم وبين غيرهم من المنظمات وأفراد المجتمع حول القضايا المشتركة، وبناء قدرات المنظمات المشاركة في الشبكة ونموها.

– الارتقاء بالمهارات الإدارية لقادة المنظمات من خلال البرامج التدريبية والاتصال وتبادل المعلومات.[1]

أما فيما يتعلق باستراتيجية التشبيك والشراكة فهي تقوم أساسا على: [2]

– بلورة رؤية مشتركة وواضحة للتنمية والانتقال من الدور الرعائي وتقديم الاعانات إلى دور فاعل في التنمية وفي عملية التغيير الاجتماعي في كافة القطاعات.

– بناء تحالفات واعية وأهداف واضحة ودور محوري لهاته المنظمات الأهلية في عملية التنمية.

– تعزيز آليات المشاركة والتعاون في اتخاذ القرار في المنظمات ومواجهة التحديات.

– تعزيز المواقع التفاوضية مع صناع القرار على كافة المستويات.

– تنظيم حملات الضغط والتأثير في السياسة الاقتصادية والاجتماعية.

وتمتد مجالات وآليات التشبيك على مستويات عديدة، بحيث تسعى الشبكة لدعم وتطوير عمل المؤسسات المنطوية في إطارها وفق مستويات ثلاث هي: [3]

---

[1] – أحمد عبد اللطيف رشاد، **المرجع السابق**، ص ص60،61.

[2] – مسعود البلي، لزهر وناسي، "دور المجتمع المدني في الحوكمة البيئية: التشبيك والهندسة المؤسساتية أنموذجا"، **مجلة روافد**، المجلد04، العدد02، 01-12-2020، ص514.

[3] – محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي، **منظمات المجتمع المدني نشأة الاليات وأدوات العمل وتحقيق الأهداف**، ملتقى المرأة للبحوث والتدريب، اليمن: ماي 2009.

المستوى الأول: دعم وتطوير مستوى الخدمة في تامين تمويل مشاريع وبرامج الإغاثة والتنمية.

المستوى الثاني: دعم وتطوير قدرات المؤسسات في التعبئة والتأثير والتوعية والتثقيف واستخدام وسائل الإعلام.

المستوى الثالث: دعم وتطوير القدرات المعرفية والمهارية والمؤسسية لأعضاء الشبكة.

- **دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية من خلال آلية التشابك:**

يمكن للمجتمع المدني أن يساهم في تحقيق التنمية انطلاقا من استغلاله للتشابك ويظهر ذلك في:

– بلورة رؤية تنموية ومجتمعية وإغاثية لدعم وتثبيت حقوق المواطنين وتوفير كل مقومات وأساسيات الحياة.

– مواجهة المشاكل والمعوقات المتجددة والمتنوعة والمعقدة في كل مناحي الحياة حيث يستدعي ذلك التشبيك والتنسيق بين المؤسسات لكشف الواقع والتعامل معه في ظل الإمكانات المادية والبشرية واستغلالها الاستغلال الأمثل.

– مواجهة المشاكل الإغاثية والتنموية وتحديات إعادة بناء البيوت والمنشئات، وإزالة الفقر، ومكافحة البطالة وتوفير فرص العمل، ودعم التعليم والصحة، وتأمين المساكن وغيرها.

– إعطاء قوة أكبر على صعيد التأثير بالسياسات الإقليمية والدولية تجاه مواضيع الإغاثة والتنمية وحقوق الانسان والعدالة الاجتماعية وهذا من خلال تعزيز الشراكة والتنسيق والتشبيك بين منظمات المجتمع المدني المختلفة فيما بينها والتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية.

– الضغط على مصدر القرار لاستصدار بعض التشريعات أو المطالبة بإلغاء بعضها.[1]

– التعاون من أجل إنجاز وتحقيق بشكل جماعي ما يعجز عن إنجازه التنظيم الواحد.

– إدراك الواقع وتحدياته بشكل أفضل بتجميع أكثر من وجهة نظر.

– اقتسام عقلاني للعمل عبر توزيع الأدوار والأعباء والمسؤوليات على جميع منظمات المجتمع المدني العضوة في الشبكة.

[1] – محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي، **المرجع نفسه.**

– تبادل الأفكار ووجهات النظر والكفاءات والمؤهلات، والاستفادة بالتالي من الخبرات والامكانيات المتنوعة لدى كافة الأعضاء.

– خلق شعور بالتضامن والمساعدة على تنمية مفهوم العمل الجماعي والتطوعي.

– توحيد الجهود والخطابات وزيادة القدرة على الضغط والتأثير في صناع القرار.

– تعزيز الموقع التفاوضي لمنظمات المجتمع المدني مع صانعي القرار وصانعي السياسات العامة.[1]

[1] – فوزي بوخرص، **التشبيك في المنطقة العربية وبلدانها، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية**، www.annd.org، تاريخ الإطلاع: 2024/04/24، ص ص 8،9.

خلاصة واستنتاجات الفصل الثاني:

تناول الفصل الثاني من الدراسة تصاعد دور المجتمع المدني وأهم العوامل التي ساهمت في بروز دوره التنموي، وأهم الميكانيزمات التي تساهم في زيادة فعاليته، وقد خلصنا إلى جملة من النتائج:

– شهد دور المجتمع المدني في التنمية المحلية تصاعدا وتطورا ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أبزرها التحول في مفهوم التنمية نفسه والتحول نحو مفهوم التنمية المحلية التنمية كمدخل لتحقيق التنمية الشاملة، وظهور ما يسمى بالمقاربة التشاركية، إضافة إلى التغير الحاصل نحو الدولة العصرية، وما صاحبه من تغير لدور الدولة ومجالاته.

– أثبت المجتمع المدني فعاليته وقدرته على تأدية دورا تنمويا على المستوى المحلي في مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، واستطاع من خلالها توسيع الفرص والخيارات أمام الأفراد، من خلال سعيه لبناء قدراتهم وتأهيلهم لتحمل مسؤولية التنمية بأنفسهم.

– تُبرز آليات الشراكة والحوكمة والتشبيك قوة وفعالية المجتمع المدني في التأثير والمساهمة في عملية التنمية المحلية، وذلك من خلال المشاركة المتكاملة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، واستغلال ميكانيزمات الحوكمة المتمثلة في المشاركة، المساءلة والشفافية. إضافة الى توحيد الجهود وتبادل المعلومات والإمكانات والحلول التنموية بين منظمات المجتمع المدني.

الفصل الثالث: المجتمع المدني كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر

المبحث الأول: دور المجتمع المدني في بناء المنظومة التنموية

المبحث الثاني: الأدوار الدستورية للمجتمع المدني بمقتضى دستور سنة 2020

المبحث الثالث: تفعيل الدور التنموي للمجتمع المدني على المستوى المحلي

تمهيد

عرفت الساحة السياسية الجزائرية مفهوم المجتمع المدني منذ النصف الثاني من القرن العشرين، فقد لعب دورا مهما في مقاومة الاستعمار وتعزيز الهوية الوطنية، واستمر دوره بعد الاستقلال في تدعيم ركائز الحزب الواحد والدولة الوطنية. ومع ما شهدته الجزائر من اصلاحات سياسية مع نهاية ثمانينات القرن العشرين، واقرار التعددية السياسية بموجب دستور 23 فيفري 1989 بدأ المجتمع المدني يشهد تحولًا ملحوظًا في هياكله ونشاطاته، ويلعب دورا محوريا في صياغة السياسات العامة والمشاركة في عملية اتخاذ القرار.

ومع تحول الاقتصاد من النهج الاشتراكي إلى النهج الرأسمالي، تغيرت أيضًا ديناميات المجتمع المدني، حيث بدأ يسعى لتعزيز دوره في تنمية المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية. واستمر دوره في الصعود مرة والتراجع مرات أخرى مع ما شهدته البلاد من محطات مهمة كان آخرها الحراك الشعبي لسنة 2019 وما تمخض عنه من اصلاحات (التعديل الدستوري 2020)، الذي أعاد الاعتبار لتنظيماته باعتبارها شريكا فعالا في مشاريع التنمية.

وهو ما سيتناوله الفصل الثالث من خلال:

المبحث الأول: دور المجتمع المدني في بناء المنظومة التنموية.

المبحث الثاني: الأدوار الدستورية للمجتمع المدني بمقتضى التعديل الدستوري 2020.

المبحث الثالث: تفعيل الدور التنموي للمجتمع المدني على المستوى المحلي.

المبحث الأول: دور المجتمع المدني في بناء المنظومة التنموية

شهد مفهوم المجتمع المدني في الجزائر تطورًا قانونيًا ملحوظًا عبر الدساتير المتعاقبة، فقد أنهى دستور 23 فيفري 1989 احتكار الدولة للفضاء السياسي والاجتماعي، وسمح بانبثاق مجتمع مدني حقيقي وحركة جمعوية مستقلة، وحافظت التعديلات الدستورية المتوالية على حرية تشكيل التنظيمات المدنية، ومنحها دورا مهما في الحياة السياسية والاجتماعية، بل أكثر من ذلك حافظ على الحرية الجمعوية، وأعطى الفاعل الجمعوي أحد أهم روافد المجتمع المدني دورا أكبر في تحقيق التنمية المحلية.

وتشمل مظاهر مساهمته في التنمية المحلية من خلال تنظيم حملات توعية، وتقديم الخدمات الاجتماعية، والمشاركة في الخدمات الصحية والبيئية والثقافية وغيرها، مما يعزز رفاهية المجتمع والديمقراطية التشاركية، ويسهم في تعزيز التنمية المستدامة على المستوى المحلي. وهو ما سيتناوله هذا المبحث وفق مطلبين، يعالج المطلب الأول تطور الإطار التشريعي للمجتمع المدني والحركة الجمعوية في الجزائر. ويركز المطلب الثاني على مظاهر مساهمة المجتمع المدني في المنظومة التنموية.

المطلب الأول: تطور الإطار التشريعي للمجتمع المدني والحركة الجمعوية في الجزائر.

عرف المجتمع المدني في الجزائر كمفهوم وممارسة منذ القدم وحظي باهتمام متزايد في الخطاب السياسي والتنموي من خلال اقرار النصوص الدستورية والقانونية التي تعد من أقوى الضمانات لممارسة نشاطه.

ويعتبر الفاعل الجمعوي أحد أهم روافد المجتمع المدني، بحيث تلعب الجمعيات دور الوسيط بين المواطنين. وقد عرف القانون رقم 06-12 المؤرخ في 12-01-2012 المتعلق بالجمعيات "الجمعية بأنها تجمع أشخاص طبيعيين أو معنويين على أساس تعاقدي لمدة محددة أو غير محددة". [1]

وقد عرف الإطار التشريعي للمجتمع المدني في الجزائر تطورات اختلفت باختلاف المراحل السياسية التي شهدتها البلاد.

[1] – المادة الثانية من **القانون06-12**، المؤرخ في 12-01-2012 المتعلق بالجمعيات "الجمعية هي تجمع أشخاص طبيعيين أو معنويين على أساس تعاقدي لمدة محددة أو غير محددة.

عقب الاستقلال تم العمل بالقوانين الفرنسية إلا ما يتعارض والسيادة الوطنية وذلك وفقا للقانون 60-157 المؤرخ في 31 ديسمبر1962، وبناءا عليه استمر العمل بقانون الجمعيات الفرنسي الصادر في 5 جويلية1901.[1]

ولم يكن يُسمح بوجود أي تنظيم مدني خارج إطار الحزب الواحد الطليعي جبهة التحرير الوطني الذي يملك وحده القدرة على تعبئة الجماهير من خلال تأطيرها في منظمات وجمعيات تعمل تحت وصايته، ليس لها أي تأثير على المجتمع، يمكن إخضاعها ومراقبتها بكل سهولة.

وقد تكرس هذا الاحتواء أكثر مع صدور أول قانون جمعيات جزائري سنة1971 وتحديدا في 03 ديسمبر 1971، حيث صدر الأمر رقم 71-79 الذي أحكم قبضة الدولة على رقابة وتسيير نشاط الحركة الجمعوية وشل دورها، واعتبر أداة في يد الدولة والحزب الحاكم في التأطير والتحكم في الفئات الاجتماعية في إطار التوجه الايديولوجي للدولة.

استمر هذا الوضع إلى غاية منتصف الثمانيات حيث أدركت السلطة ضرورة الانفتاح على المجتمع خاصة مع تصاعد الحركات الاحتجاجية في بعض المدن الجزائرية وتأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية. فتم إصدار القانون رقم 87-15 المؤرخ في 21 يوليو 1987 والمتعلق بالجمعيات، كخطوة أولى للانفتاح على الحركة الجمعوية واشراكها في بعض العمليات التنموية في مجالات محددة.

وهو ما ترجمته أحكام هذا القانون خاصة ما تعلق منها بإلغاء الاعتماد المسبق والرجوع للتصريح الإداري، وترجم عودة الروح الليبرالية في مسألة تأسيس وتسيير الجمعيات.

استمر الوضع إلى غاية أحداث أكتوبر 1988 وما ترتب عنها من انفتاح سياسي واقرار دستور 23 فيفري 1989.[2]

---

[1] – قوي بوحنية، المجتمع المدني الجزائري: بين ايديولوجيا السلطة والتغيير السياسي، مركز الجزيرة للدراسات، 10 مارس2014، https://studies.aljqzeera.net/ar/issues/2014/03/201431091032346288.html، تاريخ الاطلاع: 26أفريل2024.

2 – محمد غربي وآخرون، **المجتمع المدني في ظل العولمة من الاقليمية إلى العالمية**، ط01، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2017، ص ص199،200.

وقد اعتبر دستور سنة 1989 أول دستور تعددي ليبرالي في الجزائر المستقلة، عكسته الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعددة التي أتى بها، وسمحت بالحديث عن إمكانية قيام مجتمع مدني حقيقي وحركة جمعوية مستقلة؛ بحيث تضمن صيغا دستورية وقانونية لتنظيم عمل الفضاء المدني.

فنصت المادة 39 منه على "حريات التعبير، وإنشاء الجمعيات، والاجتماع، مضمونة للمواطن"، وعززت المادة 40 منه هذا الحق من خلال تأكيدها على "حق انشاء جمعية ذات الطابع السياسي معترف به، ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقلال البلاد وسيادة الشعب"، وحدد القانون رقم 89-11 المؤرخ في 5 جويلية 1989 الخاص بالجمعيات ذات الطابع السياسي مبادئ وشروط وكيفية تأسيس الجمعيات وعملها.

أعطى هذا الدستور الإطار السياسي والقانوني لطرح أول قانون جمعيات ليبرالي، يكرس فعليا الحرية الجمعوية، ويسمح بميلاد حركة جمعوية جزائرية غير مسبوقة. وهو ما تجسد في قانون 90-31 المؤرخ في 4 ديسمبر 1990 والمتعلق بالجمعيات، الذي أحدث تحولا كبيرا في حرية إنشاء الجمعيات وانفجارا في الظاهرة الجمعوية من حيث عددها وتنوع مواضيعها.[1]

غير أن هذا الانفتاح رافقه سعي السلطة السياسية وباقي المؤسسات إلى احتواء العمل الجمعوي وهكذا أصبحت حركات المجتمع المدني إما تسبح في فلك النظام أو تابعة لأحزاب سياسية، ما انعكس سلبا على أداء واستقلالية منظمات المجتمع المدني وجعل نشاطها يختلط بالعمل السياسي وتحول العمل الجمعوي إلى مجرد أدوات للتعبئة لخدمة أجندات سياسية خلال المواسم الانتخابية.[2]

وفي فترة توقيف المسار الانتخابي في جانفي1992 وحصر نشاط الجبهة الاسلامية للإنقاذ وحل الجمعيات المساندة له، عرف المجتمع المدني ضعفا وانحصر نشاط تنظيماته، وغاب عن التواجد في الكثير من مناطق البلاد بعد اغتيال بعض رموزه

[1] – نادية بونوة، **دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة دراسة حالة الجزائر 1989-2009**، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2009-2010، ص ص130،131.

[2] – محمد غربي وآخرون، **المرجع السابق**، ص203.

القيادية كالشيخ بوسليماني رئيس جمعية الارشاد والاصلاح وعبد الحق بن حمودة الأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين.

ومع تحسن الوضع الأمني عادت بعض التنظيمات الجمعوية للظهور بعد دستور 1996 الذي تضمن الحق في انشاء الجمعيات إذ نصت المادة 43 على ما يلي: "أن الحق في انشاء الجمعيات مضمون، تشجع الدولة ازدهار الحركة الجمعوية، يحدد القانون شروط وكيفيات إنشاء الجمعيات"[1]، ليتحسن الوضع بعد ذلك بعد تطبيق سياسة الوئام المدني والمصالحة الوطنية.

وقد استهدف المشرع الدستوري من خلال تأكيده على مفهوم الحركة الجمعوية أن يجعل من الجمعيات تجمعا واحدا ضاغطا. إضافة إلى ما أكده برنامج الحكومة لسنة 2004 الذي نص على "أن الحكومة تشجع مساهمة المجتمع المدني في إدارة شؤون المجتمع والنقاش الفكري".[2]

ولم يكتف بسن القوانين المنظمة لها فقط، بل أكد على دورها المهم في تنمية المجتمع، انطلاقا من أن هذه الحركة يجب أن يكون لها دور أساسي في تنشئة المواطن وتوعيته وتعبئته من أجل المساهمة في ادارة الشؤون العامة البلاد.[3]

وأدركت الدولة الدور المهم لهذه المنظمات خاصة في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية، حيث عملت على تسجيلها بمختلف الطرق، وساهمت في تقديم العون لها من خلال الإعفاءات الجمركية والضريبية، وتذليل الصعاب وتقديم التسهيلات، والتخفيف من الإجراءات الروتينية الخاصة بإنشاء تلك المنظمات، ومنحها مساحة كافية للعمل والتحرك كشريك فاعل وهام في عملية التنمية.[4]

---

[1] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، العدد 76، السنة 33، الصادر في 27 رجب 1417 الموافق لـ 08 ديسمبر 1996، ص ص.12–13.

[2] – عبدالسلام عبداللاوي، المجتمع المدني وتفعيل التنمية المحلية: دراسة مقارنة لحالتي فرنسا والجزائر، **المرجع السابق**، ص66.

[3] – نادية بونوة، **المرجع السابق**، ص ص135،136.

[4] – محمود قريز، مريم يحياوي، "دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر، بين الثبات والتغير"، ورقة بحثية، https :// www.univ-chlef.dz، تاريخ الاطلاع: 27أفريل 2024، ص10

ومع ما شهدته الدول العربية من حراك احتجاجي منذ 2011، وما ترتب عنه من تحولات سياسية في المنطقة، بادرت السلطة في الجزائر إلى إطلاق حزمة من الاصلاحات مست العديد من المجالات بما فيها العمل الجمعوي.

ويعتقد الكثير من الملاحظين أن الاصلاحات الجديدة فتحت الباب واسعا أمام المجتمع المدني عموما والعمل الجمعوي، ما أعطى دفعة قوية للتنمية المحلية.[1] خاصة مع ما حملته أحكام القانون العضوي رقم 12-06 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالجمعيات، التي وسعت من مجال نشاط الجمعية ليشمل العمل الخيري والمحافظة على البيئة وحماية حقوق الإنسان والمجال العلمي والتربوي والثقافي.[2]

ومع ما شهدته الجزائر من حراك شعبي انطلق في 22 فبراير 2019، وما ترتب عليه من اصلاحات مست جميع المجالات كان أهمها الاصلاح الدستوري لسنة 2020، دخل المجتمع المدني بشكله الجمعوي مرحلة جديدة ومهمة، "مرحلة التأسيس لفضاء مدني جديد، رسخ ركائزها ولأول مرة دسترة لدور المجتمع المدني في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وانبثق عنه المرصد الوطني للمجتمع المدني كمؤسسة استشارية تابعة لرئاسة الجمهورية"[3].

---

[1] – عبد السلام عبد اللاوي، المجتمع المدني والتنمية المحلية دراسة مقارنة لحالتي فرنسا والجزائر، **المرجع السابق**، ص 137.

[2] – محمد عبد المنعم بريش، " دور المجتمع المدني في تعزيز حرية الرأي والتعبير وانعكاسات الحراك الجزائري عليه – الجمعيات أنموذجا"، **مجلة الاجتهاد القضائي**، المجلد 13، العدد 01، 31 مارس 2021، ص 459.

[3] – نوري دريس، "المجتمع المدني بعد الحراك: استقلالية أم خضوع أكبر لآليات الاحتواء والزبونية"، https://aws.amazon.com/fr/s3/، تاريخ الاطلاع: 2024/05/25، ص07.

المطلب الثاني: دور المجتمع المدني في عملية التنمية المحلية

كان للمحطات المفصلية التي شهدتها الجزائر دورا مهما في إعادة الاعتبار للمجتمع المدني وبلورة أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه بمختلف روافده وأهمها العمل الجمعوي في تنمية المجتمع، فساعد دستور 23 فيفري 1989 بما حمله من اصلاحات على تبلور مجتمع مدني حقيقي وحركة جمعوية مستقلة، وأسهم دستور 2020 في دسترة دور المجتمع المدني في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ولا يمكن أبدا التغاضي عن الدور الذي يلعبه المجتمع المدني بشكله الجمعوي في المسار التنموي للمجتمع، إذ تعد الحركة الجمعوية على اختلاف صورها من أهم دعائم تحقيق التنمية خاصة على المستوى المحلي، وتساهم الجمعيات المحلية في مختلف برامج وخطط التنمية، باعتبارها شريكا هاما إلى جانب القطاع الحكومي والقطاع الخاص.

أولا: العوامل التي أدت إلى تطور الحركة الجمعوية:

شهدت الجزائر ديناميكية لا مثيل لها للحركة الجمعوية في التسعينيات من القرن العشرين بعد ما تبنت الدولة القانون المنظم والمسير لها، وذلك لعدة أسباب أهمها: [1]

– قناعة أغلبية الجزائريين بفشل النموذج الاشتراكي في تحقيق التنمية.

– الوضع الأمني الصعب للبلاد وتأثيره على تغيير نظرة مؤسسات الجمهورية لمفهوم الأمن القومي.[2]

– المستجدات التي عرفتها الجزائر في مجال التحول الديمقراطي.

– بروز الجوانب الإيجابية للمجتمع المدني في القطاعات الاجتماعية والثقافية وحتى الاقتصادية خاصة على المستوى المحلي.

– تزايد دور المنظمات غير الحكومية على المستوى الدولي والوطني وفي جميع القطاعات.

---

[1] - عبد السلام عبد اللاوي، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر، دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج، **المرجع السابق**، ص 74.

[2] - محمود بوسنة، "الحركة الجمعوية في الجزائر: نشأتها وطبيعة تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتنمية"، **مجلة العلوم الإنسانية**، المجلد 13، العدد 17، 2002/06/30، ص 138.

– التطور التقني خاصة مع ظهور شبكة الانترنيت وهذا ما أدى إلى تسهيل التفاعل ضمن الشبكات على المستوى العالمي أو الوطني بين مختلف الفاعلين، مما أدى إلى نقل التجارب بين مختلف المجتمعات.

ثانيا: مجالات مساهمة الحركة الجمعوية:

1– **في المجال السياسي:** جمعيات المجتمع المدني لها دور بالغ الأهمية في إدارة وتسيير الشأن المحلي وتجسيد التنمية خاصة باعتبارها فاعلا أساسيا إلى جانب المواطن والحكومة والقطاع الخاص في تجسيد الديمقراطية التشاركية ومبادئ الحوكمة، ويبرز ذلك من خلال:

- الدور التشاركي للجمعيات في التنمية: الجمعيات يمكنها المشاركة في تحقيق التنمية المحلية من خلال الممارسة الديمقراطية وتأطير عملية تجميع المصالح والمطالب والتوفيق بينها وذلك ببلورة مواقف جماعية اتجاه القضايا المتعلقة بالتنمية ولعب دور حلقة الوصل بين المواطن والإدارة المحلية وكذا التوعية والتحسيس من أجل نشر ثقافة حضارية تجعل من المجتمع المدني مفتاح الديمقراطية التشاركية إضافة إلى اقتراح وتقديم البدائل والاستشارات.[1]

- دور الجمعيات في مكافحة الفساد:

– تساهم تنظيمات المجتمع المدني في تتبع كل ما يدور حول مشاريع التنمية وسيرها، حيث تقوم العديد من الجمعيات بتنظيم وهيكلة نفسها بطرق فعالة لخوض حملات متواصلة من أجل جعل النخب السياسية والاقتصادية تعمل وفق مبادئ الشفافية والمساءلة والمحاسبة والرقابة، وتجنيب المجتمع السقوط في الظاهرة المتفشية في المجتمعات ألا وهي الفساد.[2]

– إن ترسيخ الشفافية والمساءلة وحكم القانون تعد من أهم استراتيجيات مكافحة الفساد.

– تعد رقابة المجتمع المدني على الانتخابات ضمانة حقيقية لنزاهة الانتخابات وسعي اغلب الدساتير لإقرار الحق للجمعيات في الرقابة على سير العملية الانتخابية وهو ما

[1] - الحاج أحمد محمد ياسين، هشام عبد الكريم، "دور مؤسسات المجتمع المدني في حوكمة الجماعات المحلية بالجزائر"، **مجلة المفكر**، المجلد 18، العدد 01، 2023/06/15، ص ص18،19.

[2] - حفيظة مهدي، **المرجع السابق**، ص 44.

جعل انتخابات 11 ديسمبر 2019 أول انتخابات تؤطر من طرف فاعلي منظمات المجتمع المدني.[1]

2/ في المجال الاجتماعي: تلعب جمعيات المجتمع المدني دورا مهما في التنمية المحلية في المجال الاجتماعي وذلك من خلال تعزيز الأهداف التعليمية ومكافحة الأمية والفقر وتقليص البطالة وتحسين الرعاية الصحية.

• دور الجمعيات في تعزيز الأهداف التعليمية ومكافحة الأمية: يعتبر التعليم في طليعة الأنشطة والمجالات التي تعمل بها منظمات المجتمع المدني، وفي مجال التوقف عند مساهمتها في مجال مكافحة الأمية وتعليم الكبار نسجل نشاط لبعض الجمعيات الوطنية الناشطة في الميدان التعليمي منها اثنان متخصصة في مجال محو الأمية وهما جمعية اقرأ والرابطة الوطنية للكتاب ومحو الأمية {القلم} إضافة إلى جمعيات وطنية غير متخصصة مثل الكشافة الإسلامية وجمعية الارشاد والإصلاح، وتبقى جمعية إقرأ من أكبر الجمعيات الناشطة في ميدان محو الأمية وتكوين وادماج المرأة والفتاة بالتعاون مع السلطات المحلية والمؤسسات الخاصة.[2]

* تساهم جمعية أولياء التلاميذ في تطوير وازدهار المؤسسة وتحسين النتائج المدرسية.

* تقديم يد المساعدة إلى الفريق الإداري والتربوي لإدخال التحسينات إلى المؤسسة، وتقديم يد العون للتلاميذ الأيتام والمعوزين والمحتاجين إضافة إلى تشجيع وتكريم التلاميذ النجباء.

* محاربة التسرب المدرسي وذلك بالاتصال بأولياء التلاميذ.[3]

---

[1] - إيمان بلحفيان، العيد ساوس، **دور جمعيات المجتمع المدني في تطوير مستوى أداء الجماعات المحلية في الجزائر**، مذكرة ماستر، أدرار: جامعة أحمد دراية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2020/2019، ص29

[2] - محمد حفاف، **المرجع السابق**، ص181

[3] - شهرزاد شتاشو، مروة عراب، **دور جمعية أولياء التلاميذ في تفعيل العلاقة بين الاسرة والمدرسة دراسة ميدانية ببعض المدارس بمستغانم**، مذكرة ماستر، مستغانم: جامعة عبد الحميد بن باديس، كلية العلوم الاجتماعية، 2017/2016، ص29.

* أما في مجال الحد من ظاهرة التسرب المدرسي فإن جمعية اقرا منذ تأسيسها تسعى إلى تحسيس وتوعية المواطنين بحقهم في التعليم، إذ قامت بإدماج أكثر من 10000 طفل في المدارس العادية.[1]

- دور الجمعيات في مكافحة الفقر: إن العديد من الجمعيات والمؤسسات سخرت نفسها لخدمة المحتاجين من خلال برامج وهبات تضامنية وحتى حملات جمع الإعانات نذكر منها:

* أولت مؤسسة الجزائر المتحدة الخيرية أهمية كبيرة لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال تقديم المشاريع والخدمات والنشاطات المتنوعة بالإضافة إلى تنمية المهارات وتطوير المكتسبات، كما تسعى المؤسسة إلى دمج المسجلين في التكوين والتوظيف المناسب لهم.

* تعتبر جمعية كافل اليتيم من بين أقدم الجمعيات المتواجدة في الجزائر، حيث تقدم هذه المؤسسة الدعم لفئة اليتامى وهذا ما يتجلى من خلال عملها التطوعي مثل توزيع قفة رمضان ومبادرات جمع أضاحي العيد لفائدة اليتامى والأرامل.[2]

- دور الجمعيات في تعزيز الأهداف الصحية:

– دور الجمعيات في بعث المبادرات الصحية المشتركة: تقوم العديد من جمعيات المجتمع المدني في الجزائر بمجموعة من المبادرات الصحية المشتركة على مستوى القطاع الصحي العام والخاص، وتعزز هذه المبادرات فعالية دور المجتمع المدني في حوكمة قطاع الصحة، ومثال ذلك جمعية نور الأمل لمرضى السرطان بقالمة التي قامت بمجموعة من المبادرات الصحية ومثال ذلك التعاقد مع مخبر للتشريح الطبي بعنابة، التعاقد مع المصحة الخاصة المنظر الجميل بعنابة.[3]

– يمكن للمجتمع المدني أن يشارك في مجالس الصحة المحلية، وأن يراقب تقديم الأداء بشكل خاص من أجل تحقيق الجودة ووصول المرضى السلس للخدمات الصحية، كما

---

[1] - محمد حفاف، **المرجع السابق**، ص182.

[2] - أم كلثوم جبلون، المؤسسات الخيرية بذور خير تنثر على أرض الخير، يومية الاتحاد الجزائرية، https//:www.elitihadcom.dz ، تاريخ الاطلاع:2024/05/01

[3] - سمير كيم، وهيبة كواشي، **المرجع السابق**، ص708.

يمكن للجمعيات المهنية في القطاع الصحي أن تلعب دورا مهما في التشهير بالاختلالات التي تظهر في النظام الصحي بما فيه سوء المعاملة، ورصد أسعار الأدوية.[1]

– يغلب على أنشطة وتوجهات الجمعيات المهتمة بالدائرة الصحية في الجزائر في سعيها للتأثير في المستوى الصحي الدور الوقائي، المتمثل أساسا في تبنيها للعديد من الأنشطة والبرامج التوعوية والتثقيفية، والحملات الوقائية وذلك بحكم قلة تكاليف هذه الأدوار.

وعادة تستهدف الحملات الوقائية موضوع معين، غالبا ما يكون موضوع الساعة {مرض السرطان، أخطار التدخين، المخدرات، التسممات الغذائية وحوادث المرور وغيرها}، فمرض السرطان مثلا يمثل ثاني سبب الوفاة في الجزائر، وفي هذا السياق بادرت الجمعيات المعنية بالصحة وتحملت مسؤولية توعية المجتمع بأخطار هذا المرض، وضرورة الكشف المبكر له، حيث تقوم ببعض المبادرات التوعوية والتثقيفية وحتى الخدمية وذلك من خلال تنظيم الندوات والملتقيات حيث اطلقت مجموعة من الجمعيات المختصة بمساعدة مرضى السرطان حملة أكتوبر الوردي لمكافحة سرطان الثدي.[2]

إضافة إلى تنظيم قوافل طبية حيث تنظم العديد من الجمعيات الصحية بصفة عامة والمتخصصة في أمراض السرطان قوافل طبية، ويبرز الأثر الإيجابي لهذا الدور الوقائي من خلال ما أكده الدكتور موساوي رئيس جمعية بدر لمساعدة مرضى السرطان أن عمليات التحسيس والتوعية بأهمية الكشف المبكر عن سرطان الثدي قد ساهمت في خفض معدلات النساء اللواتي يكتشفن أنفسهن في مراحل متأخرة من المرض بنسبة 50 بالمائة.[3]

– بعد جائحة كورونا والأزمة الاقتصادية الخانقة برز دور المجتمع المدني في المساهمة بمبادرات تخفف من آثار الحجر الصحي على العائلات بالإضافة إلى قيام الجمعيات بحملات تحسيسية للالتزام بالتدابير الوقائية.[4]

---

[1] - سمير كيم، وهيبة كواشي، **المرجع السابق**، ص708.

[2] - محمد حفاف، **المرجع السابق**، ص ص 178،179.

[3] - **المرجع نفسه**، ص180.

[4] - إيمان بلحفيان، العيد ساوس، **المرجع السابق**، ص29.

3/ في المجال الاقتصادي: تلعب جمعيات المجتمع المدني دورا تنمويا مهما في المجال الاقتصادي من خلال تحسين الدخل وتشجيع الاستثمار وحماية البيئة.

– تبرز ملامح وتوجهات نشاط تنموي للمجتمع المدني في بعده الاقتصادي بما تقوم به الجمعية الوطنية "التويزة" وهي الجمعية الوحيدة المعترف بخبرتها في مجال التمويل المصغر حيث يرتكز عملها حول أربعة نشاطات رئيسية: قيادات الشباب، التنمية، التدريب، البحوث، ويعد قسم التنمية القسم الذي يعمل مع خبراء الاستثمار وتخطيط المشروعات ويقوم بمنح القروض الصغرى للتجار المسجلين رسميا والحرفيين والمزارعين.[1]

– في إطار البحث عن مظاهر دور تنموي لمنظمات المجتمع المدني في الجانب الاقتصادي نتوقف عند المقاولاتية النسوية حيث برزت بعض جمعيات المجتمع المدني مهتمة بالمقاولاتية بشكل عام، وبالمرأة المقاولة بشكل خاص، ويبرز ذلك من خلال العديد من الجمعيات المدنية والاتحادات التي انشات بهدف دعم المقاولاتية بصفة عامة وأخرى اهتمت خصيصا بدعم المرأة الجزائرية المقاولة، بهدف تمكين المرأة وتفعيل دورها في التنمية، وفي هذا السياق نسجل ظهور عدد من الجمعيات النسوية في هذا المجال أبرزها الجمعية الجزائرية للسيدات رئيسات المؤسسات، وجمعية الجزائريات المسيرات رئيسات الأعمال.[2]

- دور الجمعيات في حماية البيئة: إن دور المجتمع المدني أكبر وأوسع من أن يقتصر على التأثير في السلطة عند رسم السياسات البيئية وفي تنفيذها والرقابة عليها بل أصبح يلعب دور تشاركي تعاوني انطلاقا من فكرة الطواعية والعمل على رفع وعي الأفراد وتوسيع ثقافتهم بهدف توحيد الجهود وتكثيفها لتجنب الأخطار البيئية والحفاظ على الموارد.[3]

---

[1] - محمد حفاف، **المرجع السابق**، ص175.

[2] - **المرجع نفسه**، ص ص 182، 183.

[3] - فيروز بوقشور، نور الهدى قشي، **دور المجتمع المدني في حماية البيئة**، مذكرة ماستر، جيجل: جامعة محمد الصديق بن يحي، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2022/2021، ص 88.

– من بين صور ممارسة التوعية والتربية البيئية نجد التجربة التي قامت بها ولاية تيزي وزو عام 2007 قصد اختيار أنظف وأجمل قرية، كما استطاعت جمعية ثغرما النجاح في هذا المجال حيث قامت بإنشاء روضات للأطفال يتم فيها تربيتهم على النظافة، كما تعتبر الكشافة الإسلامية الجزائرية من بين أهم صور ممارسة التربية البيئية من خلال ممارستها لمجموعة من النشاطات المفتوحة على البيئة إضافة إلى عقد اتفاقيات شراكة وتعاون مع وزارة البيئة.[1]

رغم الدور الذي تلعبه الجمعيات في التنمية إلا أن هذا لا يعني أن النشاط الجمعوي في الجزائر قد بلغ أهمية يمكن فيها التعويل عليه لأن نسبة المشاركة في الجمعيات يبقى هزيلا، إضافة إلا أنه ينحصر في المدن.[2]

[1] - فيروز بوقشور، نور الهدى قشي، **المرجع السابق**، ص 90.

[2] - فريد لخنش، جمال الدين عاشوري، "مؤسسات المجتمع المدني وسبل خلق التنمية المستديمة في الجزائر"، **مجلة المداد**، المجلد 4، العدد 2، 2016/12/15، ص253.

المبحث الثاني: الأدوار الدستورية للمجتمع المدني بمقتضى التعديل الدستور لسنة 2020

شكل التعديل الدستوري لسنة 2020 في الجزائر خطوة هامة نحو تعزيز دور المجتمع المدني في المنظومة التنموية وعملية صنع القرار وتعزيز شراكته مع الحكومة. ومن ضمن هذه المبادرات الرامية لتعزيز دور المجتمع المدني، جاء استحداث المرصد الوطني للمجتمع المدني، ويأتي المرصد الوطني كآلية لرصد وتقييم دور المجتمع المدني والمساهمة في تعزيزه، وهو أحد الأدوات الرئيسية التي ستنمي قدرة وفعالية المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية والوطنية عموماً.

وفي هذا الإطار يلتزم المرصد بتعزيز التواصل والتشاور بين الحكومة والمجتمع المدني واقتراح الحلول، مما يساهم في تحقيق التنمية المحلية وتلبية احتياجات السكان على المستوى المحلي، بما يجعله دافعًا قويًا لتحقيق التنمية المحلية، من خلال تمكين المجتمعات المحلية من المشاركة الفعالة في عمليات التخطيط واتخاذ القرارات التي تلبي احتياجاتها وتعزز مستقبلها.

المطلب الأول: مكانة المجتمع المدني في التعديل الدستوري لسنة 2020

عرفت الجزائر مخاضا سياسيا عسيرا سنة 2019 لم تترجم طموحات الشعب نحو احداث تحولات اجتماعية وسياسية عميقة مع تمسك الدولة ورمزها بالمفهوم السلبي للاستمرارية {العهدة الخامسة لرئيس الجمهورية}.[1]

حيث كانت هناك استفاقة نوعية شهدها المجتمع المدني في الجزائر من خلال الحراك الشعبي 2019/2/22 بعد فترة سبات دامت لعقدين من الزمن، واستطاع الشعب الذي خرج بمختلف فئاته ومكوناته بالإضافة إلى فعاليات المجتمع المدني للمطالبة بإيجاد حلول والمطالبة ببدائل لإجراء انتخابات حرة ونزيهة ومحاسبة الفاسدين.

فكانت محاولة الطبقة الحاكمة امتصاص غضب الشعب بمجموعة من الاقتراحات والقرارات، إلا أنها ولأول مرة تخسر رهان الحفاظ على الوضع القائم، ويقوم رئيس الجمهورية بتقديم استقالته يوم 11مارس 2019.

[1] - أمين هجري، حليم لعروسي، "المرصد الوطني للمجتمع المدني كآلية مستحدثة وعلاقته بالمجتمع المدني من خلال التعديل الدستوري لسنة 2020"، **مجلة الدراسات القانونية**، المجلد 9، العدد 1، 2023/01/31، ص 569.

لتزيد مطالب المجتمع المدني بدعم الحراك الشعبي الذي يطالب برحيل النظام وأَتباعه، لتظهر بوادر المجتمع المدني في أسمى صورها من خلال السلمية في مطالبها والتنظيم الممتاز للمسيرات وكذا نوعية المطالب والشعارات المرفوعة.

ليتم بعد ذلك إقرار انتخابات رئاسية بتأثير واضح من المجتمع المدني، ويتم انتخاب الرئيس الجديد عبد المجيد تبون، ويأتي معه بتعديل دستوري جديد يتضمن في سابقة دستورية أكثر من 6 مواد تتمحور حول دور المجتمع المدني في التعبئة والمشاركة وصنع القرار مما يساهم في منحه مكانة قوية ومميزة.[1]

أكد التعديل الدستوري نوفمبر 2020 في ديباجته عزم الدولة بناء دولة المؤسسات، أساسها اشراك كل المواطنين ومنظمات المجتمع المدني في تسيير الشؤون العمومية، تحقيقا للعدالة الاجتماعية والمساواة وضمان الحرية لكل فرد في إطار دولة قانون نظامها جمهوري وديمقراطي، في جو يكفل تعزيز الروابط الوطنية ويضمن الديمقراطية للمواطن وهذا ما جاء في الفقرة 11من ديباجة دستور 2020.[2]

– حيث نصت الفقرة على أن الشعب الجزائري ناضل ويناضل دوما في سبيل الديمقراطية وهو متمسك بسيادته واستقلاله الوطنيين، ويعتزم بأن يبني بهذا الدستور مؤسسات أساسها مشاركة كل المواطنين والمجتمع المدني، بما فيها الجالية الجزائرية في الخارج، في تسيير الشؤون العمومية.

– أما المادة 10 فقد أكدت على التزام الدولة بتفعيل هذا الدور واعتباره أحد أولوياتها حيث جاء فيها: تسهر الدولة على تفعيل دور المجتمع المدني للمشاركة في تسيير الشؤون العمومية.[3]

– تبعا لما ورد في المادة 16 من التعديل الدستوري فإن الدولة تقوم على مبادئ التمثيل الديمقراطي والفصل بين السلطات وضمان الحقوق والحريات والعدالة الاجتماعية، حيث

---

[1] - أمين هجري، حليم لعروسي، **المرجع السابق**، ص 570.

[2] - علاء الدين قليل، "المجتمع المدني في التعديل الدستوري 2020 بين الموجود والمنشود، المشاركة في صنع القرار وتطبيقه نموذجا"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، المجلد 14، العدد02، 2022/04/15، ص293.

[3] - الأمين سويقات، "تعزيز مكانة المجتمع المدني كآلية للإصلاح السياسي في الجزائر"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، المجلد 15، العدد02، 2023/06/07، ص352.

جاءت المادة في فقرتها الثالثة لتنص على أن تشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية، لاسيما من خلال منظمات وهيئات المجتمع المدني، التي تسعى إلى تقديم توصياتها وآراءها إلى الجهات الرسمية على المستوى المحلي {الوالي ورئيس المجلس الشعبي البلدي } خاصة باعتبارها تعكس مباشرة رغبة وتطلعات سكان الوحدات المحلية، بل وشريكا في تجسيد قرارات التنمية المحلية بكل ابعادها.[1]

– نظرا للتذمر الكبير من التعقيدات البيروقراطية التي تعترض تأسيس الجمعيات والتضييق الذي يمارسه عليها بعض المسؤولين في جميع المستويات يصل إلى الحل النهائي، جاءت المادة 53 لتؤكد حق انشاء الجمعيات والتقليص من الإجراءات حيث تعتمد بمجرد تصريح ويمنع بموجب هذا التعديل حل أي جمعية إلا بقرار قضائي وبالتالي ضمان حرية نشاط الجمعيات وتحررها من الضغوطات التي كانت تتعرض لها من قبل بعض المسؤولين.[2]

– كما نصت ذات المادة أن الدولة تعمل على تشجيع المنظمات والجمعيات المتصلة بمصالح وحاجات المواطنين واشباعها من خلال التمويل والدعم المالي الذي تقدمه الدولة في هذا الإطار.[3]

– لتمكين المجتمع المدني من أن يكون شريكا في رسم ومراقبة السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية اعتبرت الفقرة الأولى من المادة 210 أن من مهام المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي توفير إطار لمشاركة المجتمع المدني في التشاور الوطني حول سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في إطار التنمية المستدامة.

– يعتبر انشاء المرصد الوطني للمجتمع المدني أهم ما جاء به التعديل الدستوري حيث نص في مادته 213 على "أن المرصد الوطني للمجتمع المدني هيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية يقدم اراء وتوصيات متعلقة بانشغالات المجتمع المدني ويساهم في ترقية

[1] - علاء الدين قليل، **المرجع السابق**، ص294.

[2] - الأمين سويقات، **المرجع السابق**، ص 352.

[3] - علاء الدين قليل، **المرجع السابق**، ص 293.

القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية ويشارك مع المؤسسات الأخرى في تحقيق أهداف التنمية المستدامة".[1]

– إن التعديل الدستوري قد وسع بشكل لافت للانتباه من الحقوق والحريات المرتبطة بإبداء الراي، الاعلام، الاجتماع، الحق النقابي، الحق في الاضراب، وانشاء الجمعيات المدنية والأحزاب السياسية، وقلص من القيود الواردة في الدساتير السابقة.[2]

المطلب الثاني: استحداث المرصد الوطني للمجتمع المدني

مع التعديل الدستوري 2020 وبناءا على نص المادة 213 منه استحدث المؤسس الدستوري الجزائري هيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية وإطار للحوار والتشاور والاقتراح، التحليل، والاستشراف في كل المسائل المتعلقة بقضايا المجتمع المدني وهي هيئة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

وتم صدور المرسوم الرئاسي رقم 21–139 مؤرخ في 12أفريل 2021 يتعلق بالمرصد الوطني للمجتمع المدني والذي يهدف حسب المادة الأولى منه إلى "تحديد تشكيلة المرصد ومهامه وتنظيمه وسيره، وعلى أثر ذلك فالمرصد له عدة مهام حددها القانون لترقية وتفعيل أداء مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر".[3]

أولا: تعريفه: هي هيئات استشارية ادارية بالأساس، تقوم على معاونة الهيئات التنفيذية الرئيسية شبيهة بالهيئات الفنية وتختلف عنها في كون مهمتها الأساسية هي الاعداد والتحضير وتقديم النصح للجهاز التنفيذي المالك لحق اتخاذ القرار ولا يحق لها اتخاذ قرارات في نطاق اختصاصها على خلاف الهيئات الفنية.

– كما عرفها الأستاذ "حمدي أمين عبد الهادي": بأنها تلك الأجهزة التي بحكم تخصصها بهذه الأمور تعتبر أقدر أجهزة الدولة على تزويد وحدات الإدارة العامة بالرأي والمشورة في شؤون الوظيفة العامة، سواء من الناحية القانونية أم من الناحية الفنية، والحقيقة أن كفاية

[1] - الأمين سويقات، **المرجع السابق**، ص 352.

[2] - حفيظة مهدي، **المرجع السابق**، ص 51.

[3] - أحمد زاوي، حبيبة ولوهاني، "استحداث المرصد الوطني للمجتمع المدني في ظل التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020"، **مجلة العلوم الانسانية**، المجلد09، العدد03، 03–12–2022، ص606.

الإدارة تعتمد إلى حد كبير على كفاية هذه الخدمة الاستشارية، فالإدارة تنطوي على مشاكل بشرية ومن ثم تكون معالجتها على نحو إنساني.[1]

ثانيا: تشكيلته: يتشكل المرصد الوطني للمجتمع المدني بنص المادة 06 من المرسوم21-139 من "الرئيس وخمسين عضوا مناصفة بين الرجال والنساء" ويكون النصيب الأكبر للجمعيات (30 عضو من بينهم 10أعضاء من الجمعيات الوطنية و02عضو من الجمعيات المعترف لها بطابع المنفعة العامة) فنجد أن المكون الأكبر هو من ممثلي الجمعيات وهو ما يتناسق وعمل المرصد كون الجمعيات بمختلف صيغها الأقرب في نقل المشاكل والمشاغل واقتراح الحلول والتصورات الميدانية بقصد مشاركتها مع السلطات ومؤسسات الدولة.

كما أن أهم النقاط المستجدة هي تمثيل الجالية الوطنية بالخارج بأربعة أعضاء مما يدعم عمل المرصد من خلال نقل الخبرات المكتسبة والمساهمة في عملية الإصلاح، إضافة إلى اختيار أربع من الكفاءات الوطنية ذوي الاختصاص في مجال عمل المرصد من طرف رئيس الجمهورية، وعضو من المنظمات الوطنية والمهنية والمؤسسات المدنية بالنظر إلى دورها في تفعيل وترقية عمل المرصد، وتكون العضوية في المرصد مجانية والاختيار يكون عن طريق لجنة خاصة تمثل هيئات ترتبط بالمجتمع المدني مع مراعاة التمثيل المتوازن من الناحية الجغرافية ومجال النشاط الميداني ومراعاة التمثيل الشبابي بنسبة بالمئة ولا يمكن تجديد العضوية لأكثر من مرة لإتاحة الفرصة وإعطاء نفس جديد لعمل المرصد.[2]

[1] – أمين هجري، حليم لعروسي، **المرجع السابق**، ص 572.

[2] - **المرجع نفسه**، ص 573.

ثالثا: آليات عمله: [1] لقد حدد المرسوم الرئاسي رقم 21-139 طريقة عمل المرصد وترك امكانية القيام باقتراحات وتوصيات ضمن صلب مهامه في مدة لا تقل على الثلاثين يوما لرئيس الجمهورية من تاريخ تسلمه اخطار الرئيس أو رئيس الحكومة بصفته رئيس الجهاز التنفيذي المعين من طرف رئيس الجمهورية.

والملاحظ أن المرسوم قد أعطى صلاحيات واسعة لتسهيل أداء المرصد من خلال اشراك الفاعلين المعنيين بتفعيل دور المجتمع المدني خصوصا في مجالات ترقية القيم الوطنية والديمقراطية والمواطنة وتحقيق التنمية الوطنية والمحلية، ويكون حضورهم بصفة استشارية بعد اقتراحهم من طرف الإدارات التي يتبعونها لتقديم الخبرات المتعلقة بالمجتمع المدني ودون أن يكون لهم حق التصويت.

كما ألزم أعضاءه بمبدأ التحفظ وسرية المداولات وأتاح للمرصد امكانية طلب المعلومات أو التوضيحات من أي هيئة أو مؤسسة عمومية أو خاصة، دون الاشارة إلى الأثر المترتب عن عدم التزام الهيئة أو المؤسسة بالتعاون معه. وتم منح امتيازات لتحفيز الأعضاء على أداء عملهم على أكمل وجه.

يتم تقديم تقرير سنوي لرئيس الجمهورية يرفعه إليه رئيس المرصد والذي يتضمن حصيلة نشاطات المرصد مع تبيان تقييم وضعية المجتمع المدني ونشاطه والاقتراحات والتوصيات لترقيته.

كما يقوم المرصد بإعداد النظام الداخلي الخاص به ويصادق عليه وينشر في الجريدة الرسمية، كما يجتمع المرصد كل ثلاثة أشهر بطلب من الرئيس في دورات عادية وبطلب من ثلثي الأعضاء أو الرئيس في دورات غير عادية، والتصويت يكون بالأغلبية (50+1) وفي حال التساوي يكون صوت الرئيس هو المرجح.

ومن أهم المهام الموكلة للمجلس هي المصادقة على: آراء المرصد وتوصياته، النظام الداخلي، التقارير الدورية، برنامج عمل المرصد وحصيلة نشاطه، التقرير السنوي الذي يرفعه المرصد إلى رئيس الجمهورية، انشاء اللجان الموضوعاتية.

[1] - أمين هجري، حليم لعروسي، **المرجع السابق**، ص 576.

ما يلاحظ هو أن المرصد الوطني للمجتمع المدني وفي إحدى مكوناته يمثل مجلس منتخب من مختلف فعاليات المجتمع يتم اختيارهم لكفاءتهم وخبراتهم العلمية والمهنية وهو ما سينعكس على الأداء الجيد والفعال. وبطبيعته البشرية والهيكلية التي لا تختلف عن باقي المجالس (مثل المجلس الشعبي الوطني أو مجلس الأمة) من حيث استقلالية الذمة المالية والإدارية وعمله فإن ذلك يعطي دفعا قويا لتقوية الصلاحيات الممنوحة له في إطار القانون المنظم.

رابعا: صلاحياته: انطلاقا من المادة 213 التعديل الدستوري 2020 يمكن أن نجتهد في تحديد صلاحياته في ثلاث نقاط أساسية هي: [1]

1- تنظيم وتأطير المجتمع المدني: وهي وظيفته الأساسية والمرتبطة بمسألة تنظيم الفاعلين المحليين للمجتمع المدني على مستوى الولايات والبلديات، ورفع المقترحات لرئيس الجمهورية.

2- ترقية القيم والمبادئ الوطنية: عن طريق الشراكة الثنائية مع مؤسسات الدولة على المستوى المحلي والعمل كشريك على تجسيد الديمقراطية التشاركية – كقوة اقتراح لها- داخل مؤسسات الدولة باعتبارها مدخل لتوطين فكرة المواطنة مما يزيد من اتحاد وتماسك النسيج الوطني داخل الدولة.

3- التنمية الوطنية: من خلال العمل رفقة مؤسسات الدولة وممثليها على المستويين المحلي والمركزي في بعث وتحقيق أهداف التنمية بكل صورها (اقتصاديا –اجتماعيا- ثقافيا-رياضيا) حسب المادة 213 فقرة 3 من التعديل الدستوري 2020.

خامسا: مشاركة المرصد الوطني للمجتمع المدني في التنمية المحلية: [2] تتدخل هياكل المجتمع المدني ممثلة في المرصد الوطني للمجتمع المدني في الشأن المحلي من خلال المساهمة في العملية المدنية عبر تقوية قدرات الجمعيات المحلية والوطنية وتمكينها من تنمية مهارات الأفراد والجماعات من خلال توفير فرص التدريب في مختلف المجالات كالتخطيط الاستراتيجي وصياغة البرامج التنموية وسبل توسيع المشاركة فيها من خلال

[1] - علاء الدين قليل، **المرجع السابق**، ص 295.

[2] - السعيد جقيدل، سليمان شلباك، "المرصد الوطني الجزائري للمجتمع المدني ودوره في تفعيل الديمقراطية التشاركية بالإدارة المحلية"، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، المجلد08، العدد02، 01-06-2023، ص ص771،772.

إدماج مؤسسات الدولة والإدارات الجهوية وممثلي المجالس البلدية وممثلين عن المجتمع المدني.

ويرتبط نجاح المرصد في دعم التنمية المحلية بمدى قدرته على القيام بدراسات ميدانية وتمحيص الواقع المحلي عبر خلق قاعدة بيانات تحتوي آراء المواطنين في الحكم المحلي، وجمع المعطيات حول واقع كل مجتمع انطلاقا من رغبة المواطنين وتصوراتهم، مما يجعل العملية التنموية أسرع وأنجح من خلال توحيد الأولويات واتخاذ القرارات المناسبة وجدولة المشاريع ذات الأولوية بطريقة تشاركية من خلال مشاركة المواطنين في السيرورة التنموية. ويعتبر الإطار الأنسب لتمثيل شرائح كبيرة من المواطنين ممن لهم نفس الانشغالات الحياتية من خلال السماح لهم بالمشاركة في صياغة القرارات المتعلقة بالشأن المحلي وتنفيذها، كما يستطيع المرصد ممارسة الضغط على الجهات الرسمية بالنقد والرقابة لضمان شفافية تسييرها للشأن العمومي على المستوى المحلي.

دوره يتيح للسلطات المحلية إطارا للحوار ودعم الثقة بينها وبين المواطنين، كما أن مشاركة المواطنين في تدبير الشأن العام من خلال الجمعيات يؤدي إلى تجميع وتبادل الطاقات والآراء والحلول المناسبة لانشغالاتهم وتضمينها في مطالب، تتكفل بتبليغها هذه التنظيمات للجهات الرسمية لتجسدها في مشاريعها ومخططاتها التنموية مما يجعلها انعكاسا لرغبات المواطنين وتحظى بقبولهم.

ويساهم في العملية التنموية المحلية بقيامه بالدور الرقابي على أعمال المجالس المحلية وبالتالي تعزيز دوره في تجسيد مهامه كشريك أساسي في صياغة وتجسيد السياسات الحكومية.

يعتبر المرصد الوطني للمجتمع المدني مؤسسة فريدة من نوعها فهو يمثل جسر للتواصل بين الدولة ومؤسساتها وبين المجتمع المدني وممثليه، باعتباره هيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية يتمتع بسلطة أكبر من المنظمات غير الحكومية ويحمل آرائهم بمصداقية وتوصياته لها تأثير كبير سواء مع الدولة أو الهيئات الدولية.[1]

[1] - أمين هجري، حليم لعروسي، **المرجع السابق**، ص ص582،583.

المطلب الثالث: قراءة في فعالية المجتمع المدني على ضوء التعديل الدستوري 2020

نص التعديل الدستوري بصراحة ولأول مرة بالفقرة 11 من الديباجة على تفعيل المجتمع المدني وتعزيز دوره في المشاركة في تسيير الشؤون العمومية من خلال المؤسسات المكونة له، مع إبراز المهام الموكلة له في إطار بناء مؤسسات الدولة وتنمية المجتمع، حيث أقر بقدرته على تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة وضمان الحرية لكل فرد، كما أقر بنفس الفقرة بمتطلبات أداء المجتمع المدني لهذا الدور وهي دولة القانون.
كما أقر بضرورة تفعيله خلال المرحلة المقبلة وبالتزام الدولة بتسهيل عمله ومرافقته لأداء دوره، كما نكتشف من نص المادة 10من التعديل من النص ذاته حاجة الدولة للمجتمع المدني في مجال تسيير الشأن العام، كما نصت المادة 17على دور المشاركة والتشاركية وعلاقتها التكاملية بدور المجتمع المدني في تسيير الشأن العمومي على المستوى المحلي.[1]

وفي صلب الدستور نجد الاعتراف بدور المجتمع المدني كفاعل وشريك أساسي ودائم في حلقة التنمية المحلية.[2]

أما فيما يتعلق بمؤسسات المجتمع المدني بمختلف أنواعها يمكن القول أن التعديل الدستوري قد وسع بشكل لافت من الحقوق والحريات المرتبطة بإبداء الرأي والإعلام والاجتماع، الحق النقابي وانشاء الجمعيات... وقلص من القيود الواردة في الدساتير السابقة بحيث لا يجوز للدولة حل الجمعيات إلا بمقتضى قرار قضائي، وهو ما يعزز حرية انشاء الجمعيات المدنية ودورها ومنحها استقلالية أكبر لتصبح كيان موازي لخدمة الشأن العام وهو ما جاء في المواد53 و57 من تعديل 2020.
من جهة أخرى أقر التعديل الدستوري بالتزام الدولة بتشجيع الشباب على المشاركة في الحياة السياسية وتعزيز التشاركية وتأسيس مؤسسات مكونة للمجتمع المدني في مختلف المجالات وهو مالم نلمسه في الدساتير السابقة، كما أنه أعطى اهتماما أكبر لكيان

[1] - عمر فلاق، "المكانة الدستورية للمجتمع المدني في ظل التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020، انطلاقة أم امتداد"، **مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة**، المجلد 5، العدد45، 09-03-2021، ص131.

[2] - فوزية بن عثمان، "التكريس الدستوري للدور التشاركي للمجتمع المدني الآليات والمجالات"، **مجلة حقوق الانسان والحريات العامة**، المجلد08، العدد01، 05-06-2023، ص170.

المجتمع المدني من خلال تأسيس ولأول مرة هيئة استشارية توضع لدى رئيس الجمهورية وهي المرصد الوطني للمجتمع المدني وهو ما يعزز المكانة الدستورية للمجتمع المدني ورغبة الدولة في تفعيل دوره خاصة في التنمية المحلية، ويعد جهاز داعم لمبدأ التشاركية وله دور ايجابي وفعال في ذا المجال غير أن الأمر متوقف على مسألة تشكيلته ومهامه.[1]

ومن صميم ما جاء في التعديل 2020 كان في الفقرة الرابعة من المادة رقم60 "الأملاك الوقفية وأملاك الجمعيات الخيرية معترف بها، ويحمي القانون تخصيصها" وهذه الفقرة تعكس ادراك المشرع الدستوري لأهمية نظام الوقف ودوره الاجتماعي المحوري وما تشكله الجمعيات الخيرية من إضافة مادية ومعنوية للنسيج الاجتماعي الوطني، ومن ثم فالتفكير في تطوير نظام الوقف وتوسيع نشاطاته إلى المجالات العلمية سيساهم في تعزيز البرامج التنموية، ففي بريطانيا مثلا تعمل جمعيات عدة على جمع الأموال لدعم البحث العلمي فضلا عن الدعم الذي تقدمه الدولة.[2]

وعلى الرغم من هذه الامتيازات والتسهيلات الدستورية لم يستطع المرصد باعتباره أهم هيئة مستحدثة لحد الساعة أن يتأسس كبديل حقيقي بإمكانه أن يقدم الحلول والرؤى بسبب تخبطه في الكثير من المشاكل من بينها جمود النخبة التي تتولى قيادته، وأزمة الديمقراطية الداخلية التي تعاني منها منظمات المجتمع المدني والتي تعمقت مع الوقت بسبب تركيز القرار في يد قيادتها، إضافة إلى معوقات في حصرية الإخطار في يد رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وهوما يعد قيدا من القيود التي تحد من فعاليته وكذلك استبعاد البرلمان وبعض الوزارات من حق الاخطار في المسائل التي تندرج ضمن اختصاصه.
كذلك عنصر التبعية والتعيين لكل أعضائه رغم الاستقلالية النسبية التي يتمتع بها المجلس ماليا وإداريا يبقى هيئة تابعة لرئيس الجمهورية وصلاحية التعيين بيده بدلا من الانتخاب، إضافة إلى غياب الطابع الإلزامي لقراراته وتوصياته في جميع الأحوال

[1] - عمر فلاق، **المرجع السابق**، ص 131.

[2] - علاء الدين بلغيث، **الدور الرقابي للمجتمع المدني في ظل التعديل الدستوري 2020**، مذكرة ماستر، جامعة العربي التبسي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2020-2021، ص61.

وبالتالي يمكن أن تأخذ بها الحكومة أو رئيس الجمهورية أو يرفضوها مما يحد من أهمية المرصد وقيمة قراراته، إضافة إلى نقص الخبرة وقلة الموارد.[1]

إضافة إلى عدم الزامية الهيئات والمؤسسات الحكومية بالتعاون مع المرصد رغم نص الدستور بأحقيته في مراسلة الهيئات والاطلاع على المعلومات، لكن ذلك لم يصاحبه ترتيبات قانونية بإلزامها بالتعاون أو اتخاذ اجراءات عقابية في حالة رفضها.

ورغم الترتيبات الدستورية الساعية إلى تفعيل دور المجتمع المدني للمشاركة في تحقيق التنمية لايزال الإطار التشريعي للحركة الجمعوية ساريا بقانون 2012.[2]

فالقانون رقم06/12 المؤرخ في 2012/12/04 المتعلق بالجمعيات هو عبارة عن اثراء فقط لأحكام القانون الملغى رقم 31/90، والذي يعد أكثر صرامة وتقييد لحرية عمل الجمعيات من حيث اجراءات التأسيس والرقابة على نشاطها ومواردها المالية، وعلاقاتها بالأحزاب السياسية ومختلف الجمعيات الدولية وهو ما انعكس سلبا على أداء الجمعيات في الجزائر ويساهم في تراجع دور المجتمع المدني ككل على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ومن مظاهر التشديد والتقييد على حرية العمل الجمعوي نجد اشتراط المشرع الجزائري الموافقة المسبقة من السلطات العمومية المختصة لقبول اعتماد الجمعية أو رفضها، والتي تتمتع في هذا الإطار بالسلطة التقديرية وهو ما نصت عليه المادة 7 من القانون06/12، إضافة إلى اشتراط المشرع العدد المطلوب من الأفراد المكونين للجمعيات خاصة الوطنية إذ لا يمكن اعتماد جمعية وطنية يقل عدد أعضائها عن 25 عضو.

[1] - ياسين سحوت، **دور المرصد الوطني للمجتمع المدني في تعزيز دور المجتمع المدني في التشريع الجزائري**، مذكرة ماستر، جامعة محمد الصديق بن يحي: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق،2021-2022، ص55،56.

[2] - نوري دريس، **المرجع السابق**، تاريخ الاطلاع: 11-05-2024.

كما نصت المادة 36 من نفس القانون على اخضاع أنشطة الجمعيات وكشوفاتها المالية لرقابة المراقب المالي ومجلس المحاسبة الجزائري وهو ما يعد تدخلا صارخا في حرية العمل الجمعوي، ويمس بفكرة استقلالية حركات المجتمع المدني عن الدولة.[1]

الجدير بالذكر أن رئيس الجمهورية لم يخف رغبته في تعديل هذا القانون والذي جهزت الحكومة مشروع قانون جديد للجمعيات والذي أكد رئيس المرصد الوطني للمجتمع المدني عبد الرحمان حمزاوي أنه سيعزز دور وعمل الجمعيات.[2]

1/ فعالية منظمات المجتمع المدني: من جهة ثانية ومنذ وصوله لرئاسة الجمهورية سعى عبد المجيد تبون إلى ادماج المجتمع المدني ومساعدته على تنظيم صفوفه باعتباره "الحليف الأول لاستقامة الدولة" وطالب المسؤولين والمنتخبين المحليين بتوفير المساعدات والتسهيلات للجمعيات التي ترغب في تنظيم نفسها على المستوى المحلي والجهوي والوطني ولتحقيق هذا الهدف خصصت وزارة الداخلية 1700 قاعة لاحتضان الجمعيات العامة التأسيسية للجمعيات المحلية وقلصت المدة المخصصة لدراسة ملفات انشاء الجمعيات إلى 10أيام مما ساهم في اعتماد عدد كبير قدر ب1200جمعية جديدة.[3]

كما حثت الحكومة لجزائرية على تنظيم المبادرات المجتمعية وقدمت التسهيلات لتأسيس الجمعيات عبر تقديم ملف بسيط إلى مكتب الولاية التي تنتمي لها الجمعية بدلا من المتاعب والملف الثقيل الذي كان يستدعيه سابقا، حيث كشفت وزارة الداخلية عن تأسيس نحو 4000 جمعية محلية في زمن قياسي.[4]

وتجاوز تعداد الجمعيات 120ألف جمعية محلية ووطنية.[5]

---

[1] - علاء الدين بلغيث، **المرجع السابق**، ص 32.

[2] - نوري دريس، **المرجع السابق**، ص 62.

[3] - أمين سويقات، **المرجع السابق**، ص 351.

[4] - نسيم قادر، **دور المجتمع المدني في مواجهة الأزمات الصحية–أزمة كورونا نموذجا–**، مذكرة ماستر، بومرداس: جامعة امحمد بوقرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2020–2021، ص 51.

[5] - وردية زعروري حدوش، "تعليق على المرسوم الرئاسي رقم 21–139 المؤرخ في 12 أفريل 2021 المتعلق بالمرصد الوطني للمجتمع المدني"، **المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسة**: المجلد16، العدد02، 30–06–2021، ص419.

2/ مجالات تفعيل الدور التشاركي للمجتمع المدني: في إطار تمكين المجتمع المدني للقيام بأدواره الأساسية في مختلف القضايا والشؤون العامة للوطن، وتطوير أدائه على ضوء احتياجات المجتمع واقتراح تصور عام لدوره في التنمية الوطنية والمحلية، نظم المرصد الوطني ندوات ولائية خلال عام 2022 أربع ورشات هي: [1]

– الورشة الأولى: تحسين أداء المجتمع المدني.

– الورشة الثانية: الديمقراطية التشاركية آليات وسبل ترسيخها في الحوكمة المحلية والوطنية.

– الورشة الثالثة: مأسسة العمل التطوعي كقيمة اجتماعية لتحقيق المنفعة العمومية ودوره في تحقيق التنمية الشاملة.

– الورشة الرابعة: أخلقة عمل المجتمع المدني.

والهدف هو إشراك المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة محليا ووطنيا من خلال تفعيل دوره في المشاركة في تسيير الشؤون العمومية وفق المجالات التالية:

* تعزيز المواطنة.

* مكافحة الفساد.

* تسيير الشأن المحلي.

بناء على المرسوم الرئاسي 37/21 لسنة 2021 أصبح المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي يتولى على وجه الخصوص مهمة توفير إطار لمشاركة المجتمع المدني في التشاور الوطني حول سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في إطار التنمية المستدامة، ضمان ديمومة الحوار والتشاور بين الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين الوطنيين وتقييم المسائل ذات المصلحة الوطنية في المجال الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتربوي والتكويني والتعليم العالي وعرض اقتراحات وتوصيات على الحكومة.[2]

---

[1] - فوزية بن عثمان، **المرجع السابق**، ص ص 178–183.

[2] - جيلالي قرميط، "مستجدات الحماية المستدامة للبيئة في ظل التعديل الدستوري لسنة 2020"، **مجلة قضايا معرفية**: المجلد03، العدد02، سبتمبر2023، ص 115.

وقد كشف وزير الداخلية والجماعات المحلية عن وجود 140379 جمعية تنشط داخل المجتمع المدني وأن الدولة تمنحها مكانة خاصة في إطار "تجسيد حكامة تشاركية جامعة لكل الطاقات الوطنية"، يشمل شاطها المجالات الاجتماعية والثقافية والرياضية والبيئية وغيرها وتمنع السلطات الجمعيات من النشاط السياسي لعدم الخلط بين السياسة والنشاط الجمعوي، وأضاف أن مصالحه أحصت 1952جمعية وطنية و63 جمعية تنشط بين الولايات 25 ألف جمعية ولائية و113364 جمعية بلدية.

كما تخصص الحكومة غلافا ماليا معتبرا للجمعيات كل سنة يصل إلى 10.6 مليار دينار، إضافة إلى السعي نحو اضفاء التسهيلات على إنشاء الجمعيات البلدية ولجان الأحياء من خلال الرقمنة.

كما تسعى الحكومة إلى جعل الجمعيات شريكا فعليا في التنمية المحلية إذ أشار الوزير إلى أن الجمعيات ولجان الأحياء ساعدت الحكومة في ضبط المشاريع الاستدراكية لبرنامج –مناطق الظل– وضبط البرامج التكميلية التنموية.

وكشف البروفيسور "مصطفى خياطي" رئيس الهيئة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث العلمي أن "الجمعيات باتت نسيجا ضروريا في خدمة المجتمع".[1]

ففي المجال الصحي كمثال لعب المجتمع المدني دورا كبيرا في مكافحة وباء كورونا من خلال تفاعل الجمعيات الخيرية مع الوباء، حيث وكمثال قررت 76 جمعية خيرية في كل من ولاية سطيف باتنة وبسكرة والشلف وعنابة تنظيم قوافل خيرية لتمكين المواطنين من اجراء الفحوص الطبية الخاصة بفيروس كورونا، والتوعية لتخفيف الضغط على المستشفيات وتوفير التجهيزات والأكل ونقل المرضى.[2]

أما في المجال البيئي فقد أضاف المشرع في التعديل الدستوري 2020 مجموعة تعديلات منها توفير إطار المشاركة المجتمع المدني في التشاور الوطني حول سياسات

[1] - موقع أصوات مغاربية، "أكثر من 100ألف جمعية بالجزائر.. هل يؤثر التمويل الحكومي على استقلاليتها"، https://www.maghrebvoices.com/original-stories/2024/03/19، تاريخ النشر 19-03-2024، تم الاطلاع في 11-05-2024.

[2] – نسيم قادر، **المرجع السابق**، ص 51.

التنمية منها البيئية في إطار التنمية المستدامة، في إطار حماية البيئة وضمان رفاهية المواطن من خلال حماية الأراضي الفلاحية والتوعية بالمخاطر البيئية وغيرها.[1]

ورغم الدور الهام الذي تلعبه الجمعيات في إطار الشراكة التي تجمعها بمختلف الهيئات الوطنية الناشطة في نفس المجال إلا أنها تواجه قصورا بسبب التعقيدات البيروقراطية ومشكلة التمويل واعتمادها على الميزانية الضئيلة المخصصة من طرف الدولة وضعف نسبة المنتسبين إضافة إلى صعوبة الحصول على إحصائيات دقيقة متعلقة بالبيئة والحصول على مقر تنشط به.[2]

كذلك غياب الثقافة الجمعوية والمدنية لدى إطارات الجمعية نفسها ونقص الكفاءة التنظيمية وافتقادهم للتكوين المتخصص في التسيير الإداري والمحاسبة وتخطيط البرامج وغيرها.[3]

رغم توفر الشواهد التاريخية التي تظهر خطورة الاتكال الحصري على نهج النمو أولا في حل تحقيق التنمية، إلا أن الجزائر مازالت تعتمد النمو الاقتصادي كمحرك رئيسي للتغيير وتتجلى خطورة هذه المقاربة في اعتماد الجزائر على مداخيل الريع النفطي لتوسيع خيارات التنمية، مما يجعل هذه التنمية مهددة مع أول تراجع للأسعار في الأسواق العالمية.[4]

---

[1] - جيلالي قرميط، **المرجع السابق**، ص 113.

[2] - صباح عبد الرحيم، "شراكة الجمعيات البيئية في التشريع الجزائري (الفعالية والمعوقات)"، **المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية**: المجلد15، العدد02، 30-12-2020، ص ص161،162.

[3] - فاطمة بن يحي، عمر طعام، "واقع الحركة الجمعوية في المجتمع الجزائري"، **مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية**، المجلد 3، العدد11، 30-06-2015، ص209.

[4] - وردية زعروري حدوش، **المرجع السابق**، ص 425.

المبحث الثالث: تفعيل الدور التنموي للمجتمع المدني على المستوى المحلي

تركز الأدبيات النظرية المهتمة بعملية التنمية على أهمية دور المجتمع المدني في الدفع بعجلة التنمية المحلية بعد تراجع دور الدولة، وقصور أجهزتها في تلبية الحاجيات المتزايدة للمواطنين، وتعتبره الركيزة الأساسية لتحقيق أي تنمية منشودة للمجتمع، وذلك لقدرة روافده وأهمها الحركة الجمعوية عن التعبير عن حاجيات الأفراد وانشغالاتهم، بل أكثر من ذلك تذهب أدبيات الحوكمة إلى التأكيد على أهمية إشراك الفواعل غير رسمية وعلى رأسها المجتمع المدني بمختلف روافده في إدارة الشأن المحلي بما يحقق التنمية، وقد بادرت السلطة في الجزائر إلى إحداث اصلاحات سياسية مهمة قصد تدعيم الممارسة الديمقراطية في البلاد وإشراك المجتمع المدني في عملية التنمية على المستوى المحلي.
وعلى أهمية الاصلاحات التشريعية التي دعمت منذ 2012 العمل التشاركي وفسح المجال أمام تنظيمات المجتمع المدني في التسيير، وأكدتها اصلاحات 2020 التي دسترة لأول مرة دور المجتمع المدني في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، يبقى الفاعل المدني يواجه الكثير من التحديات التي تعرقل دوره في التنمية، ويحتاج إلى الكثير من التفعيل. وهو ما سيعالجه المبحث التالي.

المطلب الأول: تحديات العمل التنموي للمجتمع المدني

رغم ان منظمات المجتمع المدني في الجزائر تعد من الفواعل الأساسية التي تسهم في دعم وتحقيق التنمية المحلية، إلا أن هناك مجموعة من التحديات والعوائق التي تعترض المساهمة الفعالة لهذه المنظمات، سواء كانت تحديات داخلية او خارجية، ويمكن توضيح هذه التحديات كما يلي: [1]

أولا: التحديات الداخلية: تتعلق التحديات الداخلية التي تعيق عمل المجتمع المدني وتقف حاجزا أمامه للقيام بأدواره التنموية في تك المتعلقة بتنظيماته نفسها، ويمكن حصرها في:

[1] - مبروك جنيدي، "الجمعيات المحلية كأحد الفواعل الاساسية للديمقراطية التشاركية في الجزائر"، **مجلة الاجتهاد القضائي**، المجلد 12، العدد22، 05أفريل 2020، ص193.

1 – ضعف وقلة التمويل: حيث تعاني جل الجمعيات من شح وضعف الميزانية المخصصة لها من الدولة، الأمر الذي يترتب عليه ضعف في الدور والنشاط المنتظر منها ويجعلها عاجزة عن القيام بعملها.

كما أن التمويل الذاتي والبعيد عن تدخل الدولة ضعيف جدا، إذ غالبا نجد أن قيمة اشتراكات الأعضاء تكون ما بين 100دج إلى 200دج للسنة، وهذا ما يجعل الحجم الإجمالي لهذا التمويل ضعيفا.[1]

2– ضعف تكوين وتأهيل منتسبي منظمات المجتمع المدني حيث يلاحظ أن أغلب الجمعيات تتشكل بنسب عالية من أعضاء محدودي التعليم فحسب إحصائية لوزارة الداخلية والجماعات المحلية لسنة 2008 لم تتعدى نسب الجامعيين المنخرطين في الجمعيات المحلية 12بالمائة و61 بالمائة في الجمعيات الوطنية.[2]

3– غياب الشفافية والديمقراطية في التسيير: حيث تعاني أغلب تنظيمات المجتمع المدني مشاكل تسيير أدت في الكثير من الأحيان إلى انشقاقات انتهت إما بزوالها أو تجميد عملها، إضافة إلى الانفرادية في اتخاذ القرارات نتيجة سيطرة الزعامات القيادية، وعدم فتح المجال للمشاركة وهي صفة جل تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر.[3]

ويصبح هدف معظم الذين انضموا إلى مؤسسات المجتمع المدني هو السعي إلى تحقيق منافعهم الخاصة قبل العامة، واحتلال المناصب السياسية مستقبلا، وخير دليل على ذلك ما حصل في الانتخابات التشريعية 2007 حيث شهدت الساحة تسابق قيادات الجمعيات لكي يكون لهم حضور في قوائم المترشحين، وذلك تحت لواء الأحزاب أو الترشح في القوائم الحرة نجد على سبيل المثال في ولاية باتنة أن من ترأس قائمة حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية هو رئيس جمعية محاربة الفقر.[4]

---

[1] - صافية عدلاني، ذهبية زياني، **دور المجتمع المدني في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر 1990–2012**، مذكرة ماستر، تيزي وزو: جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014–2015، ص87.

[2] - جديد توازي، ليلى مداني، **المرجع السابق**، ص104.

[3] - حفيظة مهدي، **المرجع السابق**، ص59.

[4] - صافية عدلاني، ذهبية زياني، **المرجع السابق**، ص91.

وقد عبر الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة عن هذه الوضعية بقوله: "هناك بعض الجمعيات أصبحت تتصرف كقواعد تجارية تستجيب لمصالح غير التي وجدت من أجلها أصلا، إذا كانت بعض الجمعيات الدينية والتي من المفروض أن يمتاز أصحابها بالأمانة والصدق، تعمل من أجل مصالحها الخاصة فماذا عسانا نقول عن الجمعيات الأخرى، إذ نجد أن 166جمعية حلت من أجل الاختلاس و159 حلت بسبب الإهمال بحجة الخروج عن الهدف والاختصاص".[1]

4- ضعف التشبيك: انعدام أو ضعف التنسيق والتعاون بين منظمات المجتمع المدني خاصة في نطاق الأنشطة والبرامج المتشابهة والمقدمة إلى نفس الفئات، مما يؤدي إلى الازدواجية وبعثرة الإمكانيات وضعف التنفيذ والفاعلية.

وتظهر منظمات المجتمع المدني في الجزائر أنها أقل ميلا إلى التعاون مع غيرها من المنظمات من خلال غياب مظاهر التشبيك، وافتقار الساحة الجزائرية إلى شبكة أو تحالفات مدنية، إضافة إلى غياب مظاهر التعاون والتكامل والشراكة بين منظمات المجتمع المدني والأجهزة الحكومية والتي يمكن ارجاعه بالأساس إلى عدم اهتمام الحكومات بمواضيع الشراكة والتعاون فيما يخص قضايا التنمية.[2] .

5- القصور في التنمية: حيث أن غالبتيها يحمل إسم جمعية خيرية وهذا دليل على أن معظم تلك الجمعيات كانت بدايتها من منطلق العمل الخيري أو الاحسان التي تتبناها إما من القطاع الخاص أو من مجموعة من الأشخاص الذين يسعون لتقديم العون لشريحة معينة من الناس في إطار مناطقهم، وبذلك انحصرت الجمعيات في مناطق دون أخرى إضافة إلى تقديم الأعمال موسميا وفي مناسبات معينة.[3]

ثانيا: التحديات الخارجية: ترتبط التحديات الخارجية إلي تعيق منظمات المجتمع المدني وتقف عائقا أمام دورها التنموي بسياسات وقوانين الدولة. فأغلب التشريعات المتعلقة

[1] - صافية عدلاني، ذهبية زياني، **المرجع السابق**، ص92.

[2] - محمد حفاف، **المرجع السابق**، ص ص 196،197.

[3] - سهام زروال، "الدور التنموي للمجتمع المدني المحلي في تحقيق التنمية المحلية في ظل المقاربة التشاركية مع الاشارة للتجربة الجزائرية"، **مجلة العلوم الانسانية**، المجلد33، العدد02، 02-06-2022، ص 309.

بالتنظيمات المدنية إذا استثنينا أول قانون متعلق بالحركة الجمعوية، كانت بمثابة قيودا على العمل الجمعوي، وعززت هيمنة السلطة على الحقل الجمعوي.

1- العراقيل القانونية والبيروقراطية: تشكل العراقيل البيروقراطية الكثيرة المتعلقة بتسجيل واعتماد الجمعيات على مستوى الجهات الرسمية واحدا من أهم العراقيل التي تقف حاجزا أمام تنظيمات المجتمع المدني، واعتبر الكثير من الملاحظين وحتى نشطاء المجتمع المدني أن هذه العراقيل البيروقراطية والإدارة تقتل الجمعية في مرحلتها الجنينية، خاصة في الحالات التي يتم فيها قطع آلاف الكيلومترات من دون أن يجد استقبالا أو أن يحصل على موعد.[1]

إلى جانب ذلك تعكس النصوص القانونية التي تحكم نشاط منظمات المجتمع المدني توجه الدولة لممارسة ضبط معتبر على الأفراد وهو ما يشكل حاجزا أمام إمكانية تحرر واستقلال منظمات المجتمع المدني.[2] .

وإذا كان دستور سنة 1989 قد أقر الحرية الجمعوية التي أطرها قانون سنة 1990 وسمح بانفجار جمعوي غير مسبوق، فإن ما استتبعه من تشريعات عكست رغبة قوية من السلطة لإعادة احكام قبضتها على التنظيمات المدنية عموما وعلى الجمعيات بوجه خاص.

واعتمدت في ذلك الكثير من الاستراتيجيات تراوحت بين إغراق الفضاء الجمعوي بآلاف الجمعيات الممولة من طرف الإدارة (1999-2012)، والتضييق التدريجي على الجمعيات والنقابات المستقلة عبر مراجعة القانون الأكثر ليبرالية في تاريخ الجزائر لتُدخل عليه بعض التعديلات[3] تتعارض تماما مع دواعي وأسباب المراجعة، عكسها قانون الجمعيات لسنة 2012.[4].

---

[1] - سهام زروال، **المرجع السابق**، ص 311.

[2] - جديد توازي، ليلى مداني، **المرجع السابق**، ص 105.

[3] – فمثلا بالنسبة للمادة الثانية التي تعرف الجمعية، تم إضافة فقرة رابعة هلامية، يمكن تفسيرها وفقا لمزاج البيروقراطية أو القضاء، أو للسلطة التقديرية للوصاية (وزارة الداخلية)، والمادة الرابعة أضيفت فقرات يمكن أيضا أن تلعب السلطة التقديرية للإدارة دورا في تفسيرها، وبالتالي إقصاء الأفراد من حقهم في العمل الجمعوي.

[4] – نوري دريس، "المجتمع المدني الجزائري بعد الحراك: استقلالية أم خضوع أكبر لآليات الاحتواء والزبونية"، **المرجع السابق**، ص.07.

حيث أقر قانون الجمعيات 12-06 ما كان معتمدا في قانون 90-31، وحمل الكثير من التقييد للعمل الجمعوي، ومحتويا لغة مبهمة غامضة تعطي للحكومة سلطة تقديرية واسعة في عمليات التسجيل والمراقبة ومعاقبة منظمات المجتمع المدني، فالتسجيل إلزامي، كما يوفر القانون للحكومة سلطة تقديرية واسعة لرفض طلبات التسجيل ويتطلب القانون أيضا موافقة مسبقة من قبل السلطات العامة على التمويلات والتبرعات الخارجية إضافة إلى الموافقة المسبقة على شراكة وتعاون الجمعيات الجزائرية مع المنظمات الأجنبية.[1]

ويمنع قانون الجمعيات الصادر سنة 2012 الحركة الجمعوية من ممارسة السياسة حيث تتعامل السلطة مع مسألة ممارسة الجمعيات للسياسة بمكيالين، فهي تضرب بحديد كل جمعية تتدخل في الشأن السياسي بشكل مباشر على غرار ما حدث لجمعية (راج) التي عبرت عن انخراطها الكلي في الحراك الشعبي فانتهى بها الأمر إلى حلها بقرار قضائي. بينما تغض الطرف عن الجمعيات التي تمارس السياسة بأشكال غير مباشرة وداخل الحدود التي رسمتها لها السلطة والمتعارف عليها ضمنيا أي مساندة السلطة في الانتخابات الكبرى.

وحتى عقب الحراك الاحتجاجي الذي شهدته البلاد في 22 من فيفري 2019، وما ترتب عليه من اصلاحات أهمها التعديل الدستوري لسنة 2020 الذي ركز ولأول مرة على محورية المجتمع المدني ومنحه مكانة قوية، واشراك الجمعيات في تسيير الشأن العام (كما جاء في الديباجة). وتضمن في سابقة دستورية 6 مواد[2] حول دور المجتمع المدني. ونص إلى جانب ذلك على إنشاء "المرصد الوطني للمجتمع المدني"، لأجل ترقية دوره على مختلف الأصعدة والشؤون التي تهم البلاد والمجتمع.

تبقى هذه المكاسب الدستورية والسياسية وعلى أهميتها في تقوية مركز المجتمع المدني، باعتباره شريك تصور وقرار، غير ذات أهمية ما دام أنها تعكس خطاب السلطة نفسه حول المجتمع المدني، واستمرار نفس التصورات السائدة ما قبل التعددية

[1] - محمد حفاف، **المرجع السابق**، ص 192.

[2] – المواد الدستورية التي تضمنها التعديل الدستوري لسنة 2020 وتتعلق بالمجتمع المدني هي: المادة 10 و16 و53 و60 و205 و213.

لـه، فلـم تتغيـر نظـرة السـلطة للمجتمـع المـدني واعتبـاره كملحـق لهـا تمامـا كمـا كانـت المنظمـات الجماهيريـة خـلال فتـرة الحـزب الواحـد. بل أكثر من ذلك لا تعتبره الفضـاء الـذي يعبـر فيـه المجتمـع بطريقـة مؤسسـاتية وقانونيـة عـن اختلافاتـه، والمصالـح المتناقضـة لمختلـف جماعاتـه، بقدر مـا تعتبره إطـار ينتظـم فيـه الأفـراد ليسـمح لهـم بالانخراط فـي المشاريع السياسية والاجتماعيـة والاقتصاديـة التـي تضعها السلطة.[1]

2 – تبعية المرصد الوطني للسلطة التنفيذية ومحدودية استقلاليته: على أهمية الخطوة الاصـلاحية التـي اعتمدتها السلطة الجديدة بموجب التعديل الدستوري لسنة 2020، بما فيهـا اسـتحداث المرصـد الـوطني للمجتمـع المـدني لدسـترة دوره فـي الحيـاة الاقتصـادية والاجتماعيـة للمـواطنين، يبقـى غيـر ذا قـدرة مؤسسـية مـا دام محصـورا فـي يـد رئـيس الجمهوريـة أو الـوزير الأول. ومـا دام تقديم الاقتراحـات والتشاور فـي كل المسائل المتعلقة بالمجتمع المدني لا يتم إلا بعد استشارتها من رئيس الجمهورية وعن طريق الإخطار.

وفـي هذا الصـدد أبدى الكثير من المتتبعين عدم تفاؤلهم بمستقبل المجتمـع المـدني ودوره فـي تفعيـل أدوار الفضـاء المـدني. ويكفـي حسـبهم النظـر إلـى تركيبـة المرصـد ومواقفـه ونشـاطاته لكـي نفتـرض إلـى أنـه لـن يكـون مسـتقلا، بـل سـيكون أداة السـلطة فـي هيكلـة الحركـة الجمعويـة واخضـاعها وتجنيـدها، خاصـة مـع بدايـة الحـديث حـول ضـرورة خلـق فيـدراليات وتكـتلات الجمعويـة تسـاهم فـي تنفيـذ مهـام المجتمـع المـدني كمـا تتصـورها السلطة.[2]

وإجمـالا يمكـن حصـر أوجـه ومؤشـرات تبعيـة المرصـد الـوطني للسـلطة التنفيذيـة فـي النقاط التالية: [3]

- تبعيـة المرصـد لرئاسـة الجمهوريـة من حيث احتكار سلطة تعيين رئيس المرصد وإنهاء مهامه بموجب مرسوم رئاسي.

---

[1] – نوري دريس، **المرجع السابق**، ص.18.

[2] - نوري دريس، **المرجع نفسه**، ص18.

[3]- صونيا خضراوي، حميد شاوش، "دور المجتمع المدني في مجابهة الفساد في الجزائر"، **مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية**، المجلد10، العدد2، جوان2023، ص565.

• إختيار فئة الأعضاء الذين يمثلون الكفاءات الوطنية للمجتمع المدني من طرف رئيس الجمهورية، من ذوي الكفاءات والاختصاص في مجال عمل المرصد.

• محدودية الاستقلال المالي لهيئة المرصد، إذ أنه يستحوذ على ميزانية سنوية تقيد في الميزانية العامة للدولة ويخضع لقواعد المحاسبة العمومية ولرقابة مجلس المحاسبة.

إلى جانب ذلك يشير الكثير من المهتمين إلى عديد النقائص التي تحد من استقلالية المرصد على مستوى ممارسته لاختصاصاته الوظيفية، وتُضعف من أهمية الإطار القانوني المنظم لسيره وآليات عمله والتوسيع من نشاطاته ومن أهمها:[1]

• منح السلطة التنفيذية سلطة إخطار المرصد الوطني للمجتمع المدني، في المقابل عدم تحديد الحالات التي يبادر في إطارها المرصد بتقديم اقتراحاته أو توصياته أو دراساته.

• تحديد المدة القانونية التي يسلم فيها المرصد توصياته من شأنه أن يضعف من السلطة الممنوحة له في تقديم هذه التوصيات، كان أن تكون على وجه السرعة في حين القضايا والانشغالات الهامة للمجتمع تقتضي الدراسة والتحليل بدقة وفي فترة زمنية أطول.

3- تزايد صور التبعية المالية لمنظمات المجتمع المدني: [2] رغم ما تقدمه الدولة لتدعيم مؤسسات المجتمع المدني من دعم مادي إلا أن هذه المساعدات ماهي إلا طريقة لينة لإبقاء المجتمع المدني تابعا لها.

وفي هذا السياق تستحوذ الجمعيات الوطنية على التمويل والدعم الحكومي أكثر من الجمعيات المحلية التي تعتبر أكثر قربا من المشاكل التي يعاني المواطنون، هذه التبعية أدت إلى ظاهرة تسييس معظم مؤسسات المجتمع المدني خدمة لأغراض حزبية مؤيدة للدولة، وهذا ما أدى بالمجتمع المدني للتخلي عن العديد من وظائفه المهمة وتحولت إلى قنوات لتحقيق المشاريع الحزبية.

• تعتبر ورقة الدعم المالي من أهم آليات احتواء الحركة الجمعوية، فالنصوص التي تتحدث عن شروط منح الإعانات المالية للجمعيات ماهي إلا حبر على ورق حيث لا يحصل الجميع على الدعم بنفس القدر، بل هو مرتبط أكثر بعلاقة أعضاء الجمعية مع

---

[1] - صونيا خضراوي، حميد شاوش، **المرجع السابق**، ص ص 565،566.

[2] - صافية عدلاني، ذهبية زياني، **المرجع السابق**، ص83.

السلطة المحلية أو المركزية فجمعيات كثيرة لا نشاط لها في الميدان الذي تأسست فيه تتلقى معونات ضخمة مقابل فقط الدعم السياسي الذي تقدمه.[1]

وكمثال على ذلك اشراف الرئاسة على ميلاد تكتل مدني بعنوان نداء الوطن يضم أكثر من 100جمعية ونقابة ذات طابع وطني، حيث رأى مراقبون أن توجه السلطة لتشجيع المجتمع المدني ضمن خطة ممنهجة يأتي لقطع الطريق على أحزاب المعارضة في استقطاب الوعاء الانتخابي لجمهور الحراك الشعبي، من أجل تشكيل أغلبية رئاسية في البرلمان.

وفي تحليل "بوبكر جميلي" أستاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة قسنطينة فإن استغاثة السلطة بالمجتمع المدني محاولة لسحب البساط عن الأحزاب، وتجسير الفجوة الموجودة بين المجتمع والسلطة. وأكد على أن هناك مؤشرات عديدة لمراهنة السلطة على المجتمع المدني في المرحلة القادمة منها على مستوى النصوص حرية تأسيس الجمعيات، وتسهيل إجراءاتها في الدستور في انتظار صدور قانون عضوي يكرس ذلك، وشدد على أن تسييس السلطة للجمعيات الحاملة لمشاريع اجتماعية يمكن أن يؤدي إلى تلوث البيئة السياسية، وإضعاف المجتمع المدني، وإنتاج طبقة انتهازية.[2]

3- تهميش المجتمع المدني: رغم ما نراه من تشجيع بشدة في الخطابات الرسمية السياسية لمؤسسات المجتمع المدني لكونه ضابط اجتماعي مهم وقاعدة تحتية ضرورية للبناء الديمقراطي، إلا أن الواقع يثبت عكس ذلك لكون المؤسسات الحكومية تتعمد استبعاد مؤسسات المجتمع المدني في العديد من مناقشاتها وقراراتها الهامة، وعليه فالدولة تقوم بتهميشه فيما يخص مشاركته في رسم السياسات العامة.[3]

4- العراقيل الاجتماعية: فقد كرست منظومة الأعراف والقيم والثقافة السياسية التقليدية في المجتمع الجزائري سلوك الخضوع والخوف من الحكومة والامتثال لأوامرها، والخوف

---

[1] - نوري دريس، **المرجع السابق**.

[2] - عبد الحكيم حذاقة، المجتمع المدني في الجزائر ..هل تريد السلطة بديلا عن الأحزاب ،2021/03/12، https://www.aljazeera.net، تاريخ الاطلاع: 2024/04/10.

[3] - صافية عدلاني، ذهبية زياني، **المرجع السابق**، ص84.

من الانخراط في العمل السياسي والمدني، كما قتلت روح المبادرة لدى افراد المجتمع وجعلهم يركنون إلى الحكومة لحل مشاكلهم وقضاياهم.[1]

وفي المقابل تلعب الكثير من المشكلات الاجتماعية كالبطالة وضعف القدرة الشرائية، الهجرة غير الشرعية، العنف، التفكك الأسري ...، دورا كبيرا في عزوف المواطنين عن الانخراط في منظمات المجتمع المدني، وتحول دون المشاركة الإيجابية للأفراد، عبر العمل الجمعوي في تحقيق تنمية مجتمعية فعالة.

ويرجع الكثير من المهتمين أسباب هذا العزوف إلى عدم ثقة المواطنين في الفضاء المدني عموما والجمعوي على وجه التحديد كآليات مؤسسية لتأطير المشاركة الحقيقية التي تحتاج حسب الكثير من الأفراد إلى بيئة مواتية للنقاش والتعاون، باعتبارها مشاركة طوعية ومواطنتيه يقوم بها الأفراد انطلاقا من قناعتهم الشخصية لتشبعهم بهذه الروح وتشكيلهم لمجتمع مدني فاعل يقدم الحلول ويساهم في تطبيقها مع الجهاز التنفيذي للسلطة على المستوى المحلي أو الوطني.[2]وهو ما تفتقد إليه البيئة الجزائرية.

المطلب الثاني: الآفاق والحلول الممكنة لتفعيل دور المجتمع المدني في مجال التنمية المحلية.

يحتاج تفعيل دور المجتمع المدني من أجل تعزيز جهودها التنموية، وتطوير أداء منظماته للوصول إلى تنمية محلية تقود إلى تنمية شاملة، تعزز من مكانة الدولة من جهة وتحقق رفاهية المواطنين وتلبي حاجاتهم من جهة ثانية، إلى الأخذ بجملة من الاجراءات على مختلف المستويات أهمها:

أولا: على المستوى الحكومي: يتطلب تفعيل دور المجتمع المدني تحرك السلطة التنفيذية من أجل صياغة إطار قانوني وتشريعي مواتي وذلك من خلال:

– إعادة صياغة اللوائح والقوانين الداخلية التي تتلاءم مع طبيعة مختلف مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر، وتستند إلى أكبر قدر من الالتزام الطوعي للأعضاء والإدارات، بما يؤمن حياة ديمقراطية حقيقية داخل المنظمة والحكم الصالح والشفافية وعدم

[1] - محمد حفاف، **المرجع السابق**، ص 194.

[2] - علي شبيطة، مفتاح بن هدية، "المجتمع المدني وأفاق تعزيز قيم المواطنة والتنمية"، **مجلة ميلاف للبحوث والدراسات**، المجلد 9، العدد 1، جويلية، 2023، ص من12–20.

تضارب المصالح، وكذلك اللوائح القانونية التي تنظم العلاقة فيما بين مؤسسات المجتمع المدني القائم على التعددية والاحترام والتكامل.

– صياغة لوائح وآليات الشراكة الفعلية المتكافئة ما بين المجتمع المدني والدولة والقطاع الخاص، في ظل استراتيجية وطنية لتعزيز الديمقراطية والتنمية والتحديث.

– تنظيم حرية الرأي والتعبير والمشاركة في الحياة السياسية، وذلك من خلال مساهمة الدولة عن طريق التشريع في التقليل من هيمنة الإدارة وصايتها على إجراءات تأسيس وعمل مؤسسات المجتمع المدني، خاصة في مسألة التمويل المالي.

– تمكين المجتمع المدني من العمل على تحقيق مبدأ الوساطة بين الإدارة والمواطن وذلك من خلال الوسائل الديمقراطية والسلمية في تقديم الانشغالات والتكفل بها عن طريق آليات التفاوض، تنظيم الندوات والملتقيات، تبادل المعلومات وتقديم الاقتراحات وتقبل الاختلاف والرأي الآخر واللجوء للقضاء.

– العمل على تشجيع مؤسسات المجتمع المدني كي تسهم في التحديث والتحول الديمقراطي والإصلاحات العميقة الشاملة، بالإضافة إلى وظائفها التخصصية النابعة من الطبيعة الخاصة لكل منها وخدمة أعضائها والمجتمع.[1]

– أهمية الاصلاح المستمر والتركيز على تنمية قدرات المجالس المحلية المنتخبة باعتماد المؤهلات المطلوبة فيمن يتقدم للانتخاب.

– إن افساح المجال للجمعيات الوطنية والمحلية –باعتبارها من فواعل الديمقراطية التشاركية–هو عامل من عوامل الاستقرار وتجنب كل أشكال التوترات والاضطرابات التي تعكر الاستقرار في طريق تحقيق التنمية المحلية خصوصا والوطنية عموما.

– تعزيز التشبيك الجمعوي بين الجمعيات كآلية للتنسيق والتشاور والتعاون.

– توفير مقرات لمباشرة الجمعيات لنشاطاتها.[2]

– سد الفجوة بين التسهيلات الدستورية والعقبات الإدارية والبيروقراطية.

---

[1] - علاء الدين بلغيث، **المرجع السابق**، ص 66.

[2] - رشيد مسعودي، "مشاركة الجمعيات في حماية البيئة في التشريع الجزائري –الأدوار والمعوقات–"، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد 06، العدد 02، 25 /2022/01، ص ص18–55.

– اقرار وتعزيز الشفافية والمساواة في التعامل مع مختلف الجمعيات خاصة في تمويلها وكذلك محاربة التعامل الموسمي والمؤسساتي في إشراك الجمعيات في الشأن المحلي سواء على مستوى خطابات الدولة عامة أو خطابات رؤساء الجمعيات المحلية خاصة.[1]

– القيام بدراسات واقعية وميدانية للمناطق المحلية لتقديم برامج تنموية تتوافق مع خصوصيات المنطقة والقيام بشراكة فعلية بين المجتمع المدني والدولة والمواطن المحلي في التخطيط والتنظيم والتنفيذ والرقابة على المشاريع التنموية.

– تأطير المشاريع على المستوى المحلي وابرام الصفقات العمومية مع مراعاة جانب الجودة والنوعية واحتياجات السكان المحليين.

– الاهتمام بمنظمات المجتمع المدني والاعتراف بأهميته ودوره الفعال والحساس في الحد من انتشار الفساد ومواجهة الأزمات وتقديم الحلول والبدائل للمشكلات.[2]

– الاهتمام بالعنصر البشري من خلال تمكين المرصد الوطني وإيجاد آليات وأجهزة مماثلة تعمل على ضمان التكوين بمجال الحركة الجمعوية ونشاط المجتمع المدني، ونشر الثقافة السياسية في المجتمع المدني، والعمل على تنظيم الملتقيات والندوات والأيام الدراسية والجلسات العلمية والتوعية الاجتماعية بدور المجتمع المدني في تنمية المجتمع فتغيير المجتمع يبدأ بتغيير الفرد عن طريق نشر القيم والثقافات الانسانية.[3]

ولا يكفي تعزيز المنظومة التشريعية لتفعيل المجتمع المدني، بل يتطلب الأمر الاهتمام بالجانب الإجرائي والمؤسسي، خاصة مع ما عرفه التعديل الدستوري الجديد لسنة 2020 من دسترة الدور التنموي للفاعل المدني وتأسيس هيئة استشارية تهتم بتفعيل هذا الدور، ما يتطلب:

– إحاطة المرصد الوطني للمجتمع المدني بضمانات استقلاليته، وجعله منبرا لتطلعات مؤسسات المجتمع المدني والاهتمام بانشغالاتها، من خلال العمل على نشر تقارير وإبداء الرأي والتوصيات واقتراح الحلول للعوائق التي تواجه أدائها، مع منحه صلاحيات المساهمة في إثراء الجانب التشريعي في جميع المجالات المرتبطة بنشاط المجتمع

[1] - سهام زروال، **المرجع السابق**، ص311.

[2] - أحمد تكوك، **المرجع السابق**، ص 84.

[3] - علاء الدين بلغيث، **المرجع السابق**، ص 67.

المدني، إضافة إلى جعله آلية هامة للتنسيق والتواصل بين مؤسسات الدولة وهيئات المجتمع المدني.[1]

– ضرورة تغطية المرصد للإقليم الوطني بوضع نظام معلوماتي وطني فعال لمجال نشاطات المرصد بالتنسيق مع مختلف فعاليات المجتمع المدني دون إقصاء، وأن تؤخذ اقتراحاته بجدية.

– اعتماد الشفافية والمصداقية في اختيار أعضاء المرصد الوطني للمجتمع المدني وفق معايير النزاهة والكفاءة وتمكينهم من أداء مهامهم دون ضغوطات مهما كان نوعها.[2]

ثانيا: من جانب منظمات المجتمع المدني: وعلى أهمية إرساء السلطة التنفيذية لإطار تشريعي ومؤسسي من شأنه تفعيل دور المجتمع المدني بمختلف روافده في تحقيق تنمية محلية، فإن الاهتمام بالفاعل الجمعوي كأحد أهم روافد المجتمع المدني أمر في غاية الأهمية، على اعتبار أن الجمعيات ذات الطابع المحلي هي فضاء المواطن في تسيير الشأن العام ويتحقق ذلك من خلال:[3]

– تطوير جمعيات المجتمع المدني لعلاقاتها مع السلطات وتعزيز استقلاليتها عنها لكي تأخذ هذه التنظيمات موقعها الفعلي في سياق المقاربة التشاركية، أي لابد من تعيين الحدود الفاصلة، حيث لا تمس حرية عمل الجمعيات وتحريرها من هيمنة الأجهزة البيروقراطية، وذلك انطلاقا من التشاور والحوار المباشر مع كافة الهيئات والأطراف على المستوى المحلي، باعتبارها نقطة البداية للمساهمة في العمل التنموي وتجسيد المشاريع التي تهم المواطن في المجالات المهمة، نظرا لاحتكاكها المباشر بالمجتمع، كأن تساهم مثلا في السياسات الصحية والتعليمية وحتى السياسات الاجتماعية.

– تطوير وتأهيل الموارد البشرية لهذه الجمعيات باعتبارها حجر الزاوية في أي مشروع تنموي، وذلك بتوفير المؤهلات العلمية والعملية المختلفة، التي تمكن الأفراد من امتلاك المهارات والمعارف اللازمة، وتحقيق التواصل المستمر مع متطلبات التنمية، من خلال

---

[1] - علاء الدين بلغيث، **المرجع السابق**، ص 66.

[2] - وردية زعروري حدوش، **المرجع السابق**، ص 426.

[3] - مبروك جنيدي، **المرجع السابق**، ص191.

عمليات التدريب والإعلام ونشر الوعي الفكري والثقافي، وتشمل عمليات التدريب أيضا تدريب القيادات وتطوير قدراتها واكتشاف قيادات جديدة وتأهيلها لتحمل المسؤولية.[1]

– تطوير آليات التمويل الذاتي: بتطوير مصادر دخل توفر للجمعيات دخلا ماليا من خلال نشاطات وأعمال تدر عائدا ماليا، أو عن طريق بيع منتجاتها أو رسوم مقابل خدمات اجتماعية معينة، والقيام بحملات التبرع القانونية أو الحفلات الخيرية والمسابقات، ويمكن الاستعانة بخبراء أو مستشارين لإيجاد صيغ جديدة ومبتكرة، كما يجب عليها الاستفادة من التجارب العالمية في هذا المجال.

– ضرورة اشراك دور القطاع الخاص في توفير الدعم المالي لتنظيمات المجتمع المدني وبالتالي ضمان استقلاليتها المالية تخلصها من التبعية المباشرة للجهات المانحة، وبالتالي من التأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على سير عملها.[2]

– أن يكون للجمعيات حضور قوي خصوصا في عمليتي التوعية والتحسيس بضرورة اعتماد مبدأ الحكامة في التسيير وانماء الوعي بمقتضيات المشاركة المجتمعية التي يركز عليها العمل الجمعوي في دعم التنمية المحلية. [3]

[1] - سهام زروال، **المرجع السابق**، ص 311.

[2] - **المرجع نفسه**، ص.311.

[3] - مبروك جنيدي، **المرجع السابق**، ص 191.

خلاصة واستنتاجات الفصل الثالث:

تناولت الدراسة من خلال الفصل الثالث الدور التنموي الذي يلعبه المجتمع المدني في الجزائر على المستوى المحلي، انطلاقا من تحديد الإطار الدستوري والقانوني للمجتمع المدني منذ الاستقلال ثم دستور 23 فيفري 1989، مرورا بدستور1996 وقانون الجمعيات2012، وصولا إلى آخر تعديل دستوري الذي أقر بالدور التنموي للمجتمع المدني في مختلف المجالات من خلال بعض مواده، ودسترة ذلك بإنشاء المرصد الوطني للمجتمع المدني كهيئة استشارية مهمتها تفعيل هذا الدور. إلى جانب تناول مظاهر مساهمة منظمات المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر. وتم التوصل إلى النتائج التالية:

– الرغم من العدد الكبير لمنظمات المجتمع المدني في الجزائر وتنوع مجالات نشاطها والفئات التي تتوجه لخدمتها، إلا أن هذه المنظمات لم يتضح لها دور في توسيع خيارات التنمية إذ هيمنت ثقافة العمل الرعائي الخدمي على أغلبيتها.

– مع انتقال الجزائر لمرحلة جديدة من الإصلاحات جاء التعديل الدستوري 2020 كمحطة بارزة في تاريخ المجتمع المدني نظراً للمكانة الدستورية التي حظي بها في سبيل تفعيل دوره وهو ما تجسد من خلال:

– النصوص الدستورية الموسعة للحريات والحقوق وإنشاء الجمعيات.

– إقرار المجتمع المدني كشريك أساسي في عملية التنمية وتسيير الشؤون العمومية والتزام الدولة بتسهيل عمله ومرافقته.

– تضمن التعديل الدستوري 2020 آلية مهمة لتعزيز التشاركية من خلال تأسيس المرصد الوطني للمجتمع المدني كهيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية.

– من خلال قراءة ما جاء في التعديل الدستوري لسنة 2020 توصلت الدراسة إلى نتيجة مهمة، وهي أنه رغم حظي به المرصد من امتيازات دستورية وتسهيلات، إلا أنه لم يستطع أن يتأسس كبديل حقيقي بإمكانه تقديم الحلول التنموية.

ورغم الترتيبات الدستورية الساعية لتفعيل دور منظمات المجتمع المدني لازال نشاط المجتمع المدني يعاني من عوائق أهمها:

– استمرار العمل بالإطار التشريعي للحركة الجمعوية بموجب قانون 2012 والذي يساهم في تراجع فعاليته على جميع المستويات من خلال تقييد تأسيس الجمعيات والرقابة على نشاطها والموارد المالية.

– جمود النخبة التي تقود المرصد الوطني للمجتمع المدني والجمعيات بصفة عامة.

– حصر مسألة الإخطار بيد رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة واستبعاد البرلمان والوزارات من هذا الحق في المسائل التي تدخل ضمن اختصاصه.

– غياب الطابع الإلزامي لتوصياته مما يحد من قيمته.

– حصرية التعيين به بيد الرئيس بدلا من الانتخاب، نقص الخبرة وقلة الموارد.

– أزمة الديمقراطية الداخلية التي تعاني منها منظمات المجتمع المدني.

وأمام كل هذه العوائق يصبح مراجعة وتدارك الثغرات الحاصلة ضرورة ملحة، وعلى مستويين مهمين:

– من جانب منظمات المجتمع المدني داخليا وعلى رأسها الجمعيات.

– ومن جانب البيئة السياسية والتشريعية التي يقع على عاتق الدولة توفيرها كمناخ مناسب لتحقيق الفعالية المرجوة من المجتمع المدني، كفاعل وشريك أساسي إلى جانب الحكومة والقطاع الخاص في عملية التنمية المحلية.

خاتمة

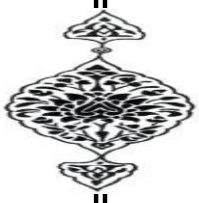

خاتمة

الخاتمة

شهد دور المجتمع المدني في التنمية المحلية تصاعدا خلال الفترة الأخيرة عالمياً بفعل عدة عوامل أبرزها التحول في مفهوم التنمية إلى ضرورة التركيز على التنمية المحلية كمدخل نحو تحقيق التنمية الشاملة، وظهور ما يسمى بالمقاربة التشاركية، إضافة إلى التغير الحاصل والانتقال نحو الدولة العصرية وما صاحبه من تغير لدور الدولة ومجالاته.

ونتيجة لهذه المتغيرات ازداد الاهتمام بمفهوم المجتمع المدني والدور المحوري الذي يمكن أن يلعبه في تحقيق التنمية السياسية، الاقتصادية والاجتماعية عبر ميكانيزمات تساهم في تعزيز التفاعل والتعاون بين مختلف الفئات والمؤسسات، أهمها الشراكة المجتمعية والحوكمة التي تسهم في ضمان الشفافية والمساءلة في صنع القرار، عبر استراتيجيات التشابك كآلية تعزز التعاون وتبادل المعرفة بين منظمات المجتمع المدني

وقد حاولت هذه الدراسة الموسومة بـ **المجتمع المدني والتنمية المحلية في الجزائر: دراسة على ضوء التعديل الدستوري لسنة 2020**" البحث في دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر بالتركيز على الفاعل الجمعوي كأهم رافد من روافد المجتمع المدني، وذلك باستقراء ما تضمنه التعديل الدستوري لسنة 2020 والذي فسح المجال عبر ما أقره من تعديلات من خلال مواده الستة كسابقة دستورية في البلاد لإشراك المجتمع المدني في عملية التنمية المحلية، ودسترة هذا الدور من خلال إنشاء المرصد الوطني للمجتمع المدني.

فتناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي للدراسة وركز على مفهومي المجتمع المدني وما يرتبط به من عناصر. إلى جانب مفهوم التنمية بالبحث في تعريفها وركائزها وأهم مقوماتها.

وتناول بعد ذلك الفصل الثاني تصاعد دور المجتمع المدني وأهم العوامل التي ساهمت في بروز دوره التنموي، وأهم الميكانيزمات التي تساهم في زيادة فعاليته.

في حين ركز الفصل الثالث على الدور التنموي للمجتمع المدني في الجزائر على المستوى المحلي بالتركيز على ما جاء به تعديل الدستور لسنة 2020، وذلك بعد استعراض تطور الإطار الدستوري والقانوني للمجتمع المدني منذ الاستقلال إلى غاية دستور 1989 ثم دستور1996 وقانون الجمعيات2012، وصولا إلى آخر تعديل دستوري، وانعكاس ذلك على الدور التنموي للفاعل المدني في التنمية المحلية.

خاتمة

وقد توصلت الدراسة بعد ذلك إلى جملة من النتائج:

– ترتبط فعالية الدور التنموي للمجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية بالكثير من المحددات أبرزها توفير البيئة التشريعية والسياسية التي ينشط تنشط فيها.

– تتضح العلاقة بين المجتمع المدني والتنمية المحلية في الجزائر من خلال تبني بعض الجمعيات لقضايا التنمية في المجتمعات المحلية والتي ظهرت مساهمتها فيها بشكل متواضع، وهو ما يعكس البيئة والمناخ السياسي والاقتصادي السائد قبل التعديل الدستوري الأخير 2020.

– أعطى التعديل الدستوري الأخير مكانة دستورية مميزة للمجتمع المدني وهو ما ساهم في تعزيز وتفعيل دوره في عملية التنمية المحلية. بالإضافة إلى ذلك، أظهر البحث أيضًا أن المجتمع المدني يشكل عاملاً رئيسيًا في تحقيق التنمية المحلية من خلال شراكاته مع الحكومة والقطاع الخاص، ومن خلال مساهمته في تعزيز الحوكمة المحلية وتشبيك الجهود والمبادرات المحلية.

– كان استحداث المرصد الوطني للمجتمع المدني أمرا مهم بالنسبة لمؤسسات المجتمع المدني من حيث الممارسة، وتفعيل الأداء وبناء القدرات لديهم، ويتجسد ذلك من خلال مساهمته في ترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية.

– للمرصد الوطني للمجتمع المدني دور مهم على المستوى المحلي والدولي، فمحليا يسعى بالوصول بمؤسسات الدولة للحكم الراشد وربط المجتمع المدني ومؤسسات الدولة واشراكها في تسيير الشؤون المحلية وتحقيق التنمية. أما دوليا فهو يهدف الى ترقية التشاور والتعاون مع المؤسسات الدولية المشابهة له، إلى جانب اشراك الجالية الوطنية بالخارج في المجتمع المدني.

– رغم هذه الترتيبات الدستورية لم ينجح المجتمع المدني في الانطلاق بفعالية كشريك أساسي في جهود التنمية المحلية وذلك يرجع إلى عدة أسباب:

يتعلق بعضها بالمرصد نفسه باعتباره أهم هيئة مستحدثة دستورياً لتفعيل دور المجتمع المدني، وتتمثل في:

– تبعية المرصد الوطني للسلطة التنفيذية ومحدودية استقلاليته من حيث احتكار سلطة تعيين رئيس المرصد وانهاء مهامه بموجب مرسوم رئاسي، ومحدودية استقلاليته المالية.

– حصرية الاخطار في يد رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وهو قيد يحد من فعاليته، وكذلك استبعاد البرلمان وبعض الوزارات من حق الاخطار.

– تخبط المرصد الوطني في الكثير من المشاكل من بينها جمود النخبة التي تتولى قيادته.

– لجوء السلطة الى استراتيجية إبقاء منظمات المجتمع المدني تحت تبعيتها، من خلال تبعية المرصد الوطني لرئيس الجمهورية؛

– استبعاد الأحزاب السياسية وعدم السماح لها بالمشاركة في عضوية المرصد، ومنع الأعضاء من المشاركة في النشاط السياسي واعتباره من حالات التنافي، وما يترتب عن ذلك من فصل النشاط السياسي عن دور المجتمع المدني.

ويتعلق البعض الآخر بمنطق تعامل السلطة مع الفضاء المدني عموما والفاعل الجمعوي على وجه الخصوص، وأهمها:

– تزايد صور التبعية المالية لمنظمات المجتمع المدني حيث أن ما تقدمه الدولة من دعم لها ما هو إلا استراتيجية لإبقائها تابعة لها، إضافة إلى عدم حصولها على الدعم بنفس القدر.

– تهميش المجتمع المدني وتعمد الحكومة استبعاده في العديد من مناقشاتها وقراراتها الهامة، والمشاركة في صنع السياسة العامة.

– تحكم الدولة واحتكارها للموارد والخدمات عبر تكريسها للمنطق الريعي.

إلى جانب أسباب تتعلق بمنظمات المجتمع المدني نفسها، وأهمها:

– ضعف تكوين وتأهيل منتسبي منظمات المجتمع المدني، وضعف وقلة التمويل.

– غياب الديمقراطية والشفافية في التسيير، والانفرادية في اتخاذ القرارات نتيجة سيطرة الزعامات القيادية وعدم فتح المجال للمشاركة.

– ضعف التشبيك والتنسيق والتعاون بين منظمات المجتمع المدني.

– غياب مظاهر التعاون والتكامل والشراكة بين منظمات المجتمع المدني والأجهزة الحكومية.

– عزوف افراد المجتمع عن الانخراط في النشاط الجمعوي بسبب انشغالهم بمشاكل الحياة اليومية.

وقد توصلت الدراسة بعد ذلك إلى التأكيد على محورية الدور الذي يمكن أن تلعبه منظمات المجتمع المدني في الجزائر عموما والفاعل الجمعوي بالخصوص، في تحقيق تنمية

على المستوى المحلي. لكن ذلك سيبقى مجرد حقائق نظرية يتطلب تجسيدها على أرض الواقع:

- اقتناع الدولة / السلطة أن قوتها من قوة المجتمع المدني، وبالتالي يصبح النظر للمجتمع المدني بمختلف فواعله بمثابة شريك لها في تحقيق التنمية على المستوى المحلي، وليس كمنافس يجب كبح جماحه بتقييده بمختلف الوسائل.
- لا يمكن للمجتمع المدني أن يحقق استقلاليته، وبالتالي يُحقق فعالية أكبر في أداء أدواره وبالأخص دوره التنموي ما لم يُحقق استقلاليته المالية، وهو ما يتطلب تحريرا للحقل الاقتصادي من هيمنة السلطة السياسية، وذلك بتحقيق انتقال اقتصادي من اقتصاد ريعي مركزي إلى اقتصاد انتاجي منتج للقيمةَ ما يسمح بتشكل مجتمع اقتصادي باعتباره أساس قيام مجتمع مدني فعال قادر على امتلاك أدوات استقلاليته عن السلطة السياسية.
- لا يمكن تفعيل أكبر للدور التنموي للمجتمع المدني إلا من خلال تعزيز آليات التعاون والتشبيك بين المجتمع المدني والحكومة والقطاع الخاص، وتعزيز ميكانيزمات الشراكة والحوكمة المحلية لضمان تحقيق التنمية الشاملة في البلاد.

وتقترح الدراسة **بعد ذلك مجموعة من التوصيات** تراها ذات أهمية في تعزيز الدور التنموي للمجتمع المدني، وأهمها:

- **احداث اصلاحات تشريعية** تأخذ بعين الاعتبار:

– تعديل قانون الجمعيات حتى يتماشى مع الإصلاحات الدستورية التي تعزز مكانة المجتمع المدني.

– مراجعة قانوني البلدية والولاية، لإزالة العقبات الإدارية أمام نشاط منظمات المجتمع المدني والنص صراحة على اشراكها في تسيير الشؤون المحلية.

– تمكين المجتمع المدني من المساهمة في عملية التشريع من خلال اقتراح مشاريع وتقديم شكاوي للبرلمان.

– ضرورة عرض كل مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة بمهام المجتمع المدني وتنظيماته عليه مثل قانون الجمعيات، وقانون البلدية لإبداء رأيه فيها.

- **تفعيل مبدأ الشراكة بين مختلف الفواعل لتجسيد التنمية المحلية وذلك بـ:**

– صياغة لوائح واليات الشراكة الفعلية المتكافئة بين المجتمع المدني والدولة والقطاع الخاص حيث تكون العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والدولة علاقة تعاون ومشاركة وتكامل وليست علاقة تنافس وصراع وتسلط وتبعية.

– القيام بدراسات واقعية وميدانية للمناطق المحلية لتقديم برامج تنموية تتوافق مع خصوصيات المنطقة والقيام بشراكة فعلية بين المجتمع المدني والدولة والمواطن المحلي في التخطيط والتنظيم والتنفيذ والرقابة على المشاريع التنموية.

– ضرورة تفعيل الاتصال بين النظام السياسي ومؤسسات المجتمع المدني من خلال توفير القنوات الرسمية التي تمكن قوى المجتمع المدني من توصيل مطالبها والتعبير عن نفسها.

– تعزيز التشبيك بين الجمعيات كآلية للتنسيق والتشاور والتعاون، إضافة إلى تعزيز التشبيك والتنسيق بين الشبكات الوطنية والعربية الفعالة في مختلف المجالات.

- **تعزيز القدرات المؤسسية لمنظمات المجتمع المدني من خلال:**

– اعتماد استراتيجية التخطيط المستقبلي، لأن غياب التصور المستقبلي لنشاطات منظمات المجتمع المدني سوف يؤدي الى عدم قدرتها على تحقيق أهدافها نتيجة لضعف تعبئة كافية للجمهور.

– تأهيل وتدريب قيادات منظمات المجتمع المدني لتمكينهم من تطبيق أساليب القيام وتطوير آلية العمل لتنفيذ الخطط والأهداف المرسومة لتلك المنظمات.

– تبني منظمات المجتمع المدني لقضية التمكين والتي يقصد بها تمكين المواطن وتكوينه لأن يكون مواطن صالح منتج والابتعاد عن الدور الخيري الخدمي.

– تطوير آليات التمويل الذاتي وذلك بتطوير مصادر دخل توفر للجمعيات دخلا ماليا مستقلا.

- **تفعيل المرصد الوطني ...آلية ترقية آداء المجتمع المدني وذلك بـ:**

– منح استقلالية أكثر للمرصد الوطني وتحريره من التبعية المطلقة لرئيس الجمهورية والوزير الأول.

– اختيار رئيس المرصد الوطني بطريقة ديمقراطية عن طريق انتخابه من بين تنظيمات المجتمع المدني.

– توسيع حيز نطاق جهات الاخطار لتشمل هيئات أخرى كالبرلمان والمواطنين، وعدم تركها محتكرة في يد الهيئة التنفيذية فقط، حتى تكون أكثر فعالية.

– تفعيل دور المرصد الوطني من خلال وضع الإمكانيات المادية والبشرية تحت تصرفه، وتحقيق استقلاله المالي، لتمكينه من الاضطلاع بالدور المنوط به، والتكفل باقتراحاته وآرائه وتجسيدها على ارض الواقع ومنحها الطابع الالزامي.

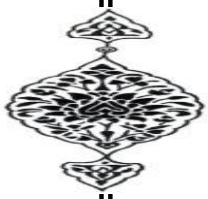

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أ. الكتب:

1- أحمد علي مفتي محمد، **مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية: دراسة تحليلية نقدية**، ط 1، السعودية: الرياض: مجلة البيان، 2013، الموافق لـ 1435هجري.

2- بشارة عزمي، **المجتمع المدني: دراسة نقدية**، ط6، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

3- جاسم رشيدة ابتهال، **الفنون الصحفية والمجتمع المدني**، الأردن: دار غيداء، 2017.

4- الجوهري عبد الهادي، **دراسات في التنمية الاجتماعية**، مصر: الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2001.

5- رشاد أحمد عبد اللطيف، **التنمية المحلية**، ط1، مصر: دار الوفاء، 2011.

6- السنوسي صالح، **إشكالية المجتمع المدني العربي-العصبة والسلطة والغرب**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2012.

7- شحادة حسام، **المجتمع المدني**، سوريا: بيت المواطن، 2015.

8- شلبي محمد، **المنهجية في التحليل السياسي**، ط4، الجزائر: مطابع دار هومة، 2002.

9- الصبيحي أحمد شكري، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، ط1، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

10- على ليلّة، **المجتمع المدن العربي: قضايا المواطنة وحقوق الإنسان**، ط1، القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية.

11- عليان ربحي مصطفى، غنيم عثمان محمد، **مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق**، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000.

12- غربي محمد وآخرون، **المجتمع المدني في ظل العولمة من الاقليمية إلى العالمية**، ط01، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2017.

13- كامل محمد ثامر، **المجتمع المدني والتنمية السياسية: الدراسة في الإصلاح والتحديج في العالم العربي**، ط1، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2010.

14- محمد أبو النصر مدحت، **إدارة منظمات المجتمع المدني**، مصر: ايتراك للنشر والتوزيع،2007.

15- محمد جابر سامية وآخرون، **علم اجتماع المجتمعات الجديدة**، الاسكندرية: دار المعرفة الاجتماعية، 2000.

16- هاشم صلاح، **الحماية الاجتماعية للفقراء، قراءة في معنى الحياة لدى المهمشين**، مصر: مؤسسة فريد ريش ايبرت، 2014.

17- ياسر صالح، **بعض إشكاليات المجتمع المدني والمجتمع السياسي والديمقراطية**، بغداد: مطبعة الرواد للطباعة والنشر، 2005.

ب. المجلات:

1- أحمد العبيدي سالم أنور، أحمد العبيدي حميد أنور، "دور المجتمع المدني في تعزيز سيادة القانون في مجتمعات ما بعد الصراع"، **مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية**، العدد6، 2017/10/31.

2- الأخذاري بن صالح، "الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية الركائز الأبعاد والأهداف"، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية**، المجلد1، العدد2، 2018/06/01.

3- أودية مياسة، "فعالية المجتمع المدني واقحامه في عمليات التنمية المحلية في الجزائر"، **مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، المجلد 7، العدد1،01-06-2023.

4- بريش محمد عبد المنعم، " دور المجتمع المدني في تعزيز حرية الرأي والتعبير وانعكاسات الحراك الجزائري عليه – الجمعيات أنموذجا"، **مجلة الاجتهاد القضائي**، المجلد 13، العدد 01، 31 مارس 2021.

5- البلي مسعود، وناسي لزهر، "دور المجتمع المدني في الحوكمة البيئية: التشبيك والهندسة المؤسساتية أنموذجا"، **مجلة روافد**، المجلد04، العدد02، 01-12-2020.

6- بن الحاج جلول ياسين، "أهمية تفعيل الإيرادات المحلية غير الجبائية في تمويل التنمية المحلية-حالة الجزائر-"، **مجلة البديل الاقتصادي**، العدد 08.

7- بن جنات زهير، "استراتيجية الفاعل التنموي بين متطلبات المحلي واكراهات المعولم"، **مجلة إنسانيات**، المجلد9، العدد 28، 2005.

8- بن صغير عبد العظيم، عثمان صفاء، "دور مؤسسات المجتمع المدني في إرساء مبادئ الحوكمة المحلية"، **مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد 13، ديسمبر2015.

9- بن عثمان فوزية، "التكريس الدستوري للدور التشاركي للمجتمع المدني الآليات والمجالات"، **مجلة حقوق الانسان والحريات العامة**، المجلد08، العدد01، 05-06-2023.

10- بن يحي فاطمة، طعام عمر، "واقع الحركة الجمعوية في المجتمع الجزائري"، **مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية**، المجلد 3، العدد11، 30-06-2015.

11- بوسنة محمود، "الحركة الجمعوية في الجزائر: نشأتها وطبيعة تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتنمية"، **مجلة العلوم الإنسانية**، المجلد 13، العدد 17، 2002/06/30.

12- بوفلاقة كريمة، "دور المقاربة التشاركية في تجسيد التنمية المحلية"، **مجلة دراسات في حقوق الانسان**، المجلد03، العدد 02، 2019.

13- بولغيب وليد، " التنمية المحلية في الجزائر"، **مجلة ايليزا للبحوث**، العدد 3، 2018.

14- توزي جديد، مداني ليلى، "واقع اشراك المجتمع المدني في تحقيق الحوكمة المحلية في الجزائر"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد 10، العدد 01، جانفي 2021.

15- الجبوري خير الله سبهان عبد الله، "دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الشفافية"، **مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية**، العدد 32، 2018.

16- جقيدل السعيد، شلباك سليمان، "المرصد الوطني الجزائري للمجتمع المدني ودوره في تفعيل الديمقراطية التشاركية بالإدارة المحلية"، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، المجلد08، العدد02، 01-06-2023.

17- جنيدي مبروك، "الجمعيات المحلية كأحد الفواعل الاساسية للديمقراطية التشاركية في الجزائر"، **مجلة الاجتهاد القضائي**، المجلد 12، العدد22، 05أفريل 2020.

18- الجوزي فتيحة، "دور الشراكة في تفعيل الحوكمة المحلية"، **مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة**، المجلد 2، العدد 29، 2014.

19- حاتي كريمة، "دور منظمات المجتمع المدني في دعم وتفعيل سياسات التشغيل بالجزائر"، **مجلة آفاق علمية**، المجلد 13، العدد03، 2021/03/12.

20- خضراوي صونيا، شاوش حميد ، "دور المجتمع المدني في مجابهة الفساد في الجزائر"، **مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية**، المجلد10، العدد2، جوان2023.

21- دحمامة بوطويل، نشادي عبد القادر، "المجتمع المدني، المفهوم والمقاربات السوسيولوجية المفسرة له"، **مجلة البحوث والدراسات العلمية**، المجلد 18، العدد 1، 2024/01/31.

22- زاوي أحمد، ولوهاني حبيبة، "استحداث المرصد الوطني للمجتمع المدني في ظل التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020"، **مجلة العلوم الانسانية**، المجلد09، العدد03، 03-12-2022.

23- زرارقة فيروز، "دور المجتمع المدني في تفعيل المشاركة المجتمعية"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد11، العدد18، جوان 2014.

24- زروال سهام، "الدور التنموي للمجتمع المدني المحلي في تحقيق التنمية المحلية في ظل المقاربة التشاركية مع الاشارة للتجربة الجزائرية"، **مجلة العلوم الانسانية**، المجلد33، العدد02، 02-06-2022.

25- زعروري حدوش وردية، "تعليق على المرسوم الرئاسي رقم 21-139 المؤرخ في 12 أفريل 2021 المتعلق بالمرصد الوطني للمجتمع المدني"، **المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسة**: المجلد16، العدد02، 30-06-2021.

26- زياني صالح، "موقع مؤسسات المجتمع المدني في ادرة التنمية المحلية في الجزائر"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، المجلد8، العدد16، 2007/06/01.

27- زيدان جمال، "دور المجتمع المدني في تحليل السياسات العامة في الجزائر: دراسة في اليات التقويم"، **مجلة الدراسات الحقوقية**، المجلد 8، العدد 1، 2021/05/23.

28- سويقات الأمين، "تعزيز مكانة المجتمع المدني كآلية للإصلاح السياسي في الجزائر"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، المجلد 15، العدد02، 2023/06/07.

29- شبيطة علي، بن هدية مفتاح، "المجتمع المدني وأفاق تعزيز قيم المواطنة والتنمية"، **مجلة ميلاف للبحوث والدراسات**، المجلد 9، العدد 1، جويلية، 2023.

30- طالب حسين سهام، محمد، "الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية"، **مجلة مالك بن نبي للبحوث والدراسات**، المجلد2، العدد1، 2020/06/30.

31- عادل أحمد أميرة، "مداخل مفهوم المجتمع المدني وخصائصه وتطور وظائفه"، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، المجلد 12، العدد 2، 2021.

32- عبد الرحيم صباح، "شراكة الجمعيات البيئية في التشريع الجزائري (الفعالية والمعوقات)"، **المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية**: المجلد15، العدد02، 30-12-2020.

33- عبد اللاوي عبد السلام، "مستقبل التنمية المحلية في الجزائر على ضوء التحديات الاقتصادية الراهنة"، **مجلة التنمية الاقتصادية**، العدد5، جوان2018.

34- عبنون فرحات، بلعيفة أمين، "دور المشاركة المجتمعية في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر -دراسة في مشروع كابدال"، **مجلة أبحاث قانونية وسياسية**، المجلد07، العدد01، جوان2022.

35- عجرود سارة، عريوات انتصار، "دور الشراكة المجتمعية في تحقيق التنمية المحلية: نماذج عالمية مختارة"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، المجلد 10، العدد 02، 2023.

36- علواني عمار، "التنمية المحلية: الأهداف والسياسات، مقاربة نظرية، للأبحاث الاقتصادية والمالية"، **المجلة الجزائرية**، المجلد 2، العدد1، جوان 2019.

37- عمراوي حياة، لعويجي عبد الله، "دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، المجلد 09، العدد 02، أفريل 2022.

38- فتحي محمد، أبو العينين محمد، "مساهمة منظمات المجتمع المدني في مكافحة جرائم الفساد"، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية**، بحث مقدم إلى مؤتمر دور منظمات

المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة، رؤية مصر 2020،2030، جامعة المنصورة: ماي 2022.

39- فلاق عمر، "المكانة الدستورية للمجتمع المدني في ظل التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020، انطلاقة أم امتداد"، **مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة**، المجلد 5، العدد45، 09-03-2021.

40- قاسم بدحي نوال، "أهمية الشراكة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة"، **مجلة جامعة البيضاء**، مجلد3، العدد2، 2021/08/07.

41- قرميط جيلالي، "مستجدات الحماية المستدامة للبيئة في ظل التعديل الدستوري لسنة 2020"، **مجلة قضايا معرفية**: المجلد03، العدد02، سبتمبر 2023.

42- قليل علاء الدين، "المجتمع المدني في التعديل الدستوري 2020 بين الموجود والمنشود، المشاركة في صنع القرار وتطبيقه نموذجا"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، المجلد 14، العدد02، 2022/04/15.

43- الكر محمد، "المقاربة التشاركية للوقف الاسلامي والتنمية المستدامة دراسة في البنية والأبعاد"، **مجلة التراث**، المجلد 10، العدد04، ديسمبر 2020.

44- كرفالي هبة الله، شاعة محمد، "المجتمع المدني: عودة المفهوم وفضاءات المشاركة في تسيير الشأن المحلي"، **مجلة الحقيقة**، المجلد16، العدد41، 2017/12/14.

45- كيحل كمال، "دور المجتمع المدني في تنمية وتطوير الوعي الصحي"، **مجله الحقيقة**، المجلد5، العدد1، 2006/06/30.

46- كيم سمير، كواشي وهيبة، "دور منظمات المجتمع المدني في حوكمة السياسة الصحية في الجزائر"، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، المجلد 6، العدد1، جانفي 2021.

47- لخنش فريد، عاشوري جمال الدين، "مؤسسات المجتمع المدني وسبل خلق التنمية المستديمة في الجزائر"، **مجلة المداد**، المجلد 4، العدد 2، 2016/12/15.

48- مأمون وحيد، معوض عافية، "جدلية العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني: استعراض واقع واستشراف مستقبل"، **مجلة الصفوة للدراسات الحضارية**، المجلد27، العدد1، يونيو2022.

49- محمد قاسم مصطفى، بن سعد الغانم غانم، "دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية الاجتماعية للشباب السعودي في ضوء رؤية المملكة 2030"، **مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية**، المجلد 46، العدد 2، أفريل 2019.

50- محمد ياسين الحاج أحمد، عبد الكريم هشام، "دور مؤسسات المجتمع المدني في حوكمة الجماعات المحلية بالجزائر"، **مجلة المفكر**، المجلد 18، العدد 01، 2023/06/15.

51- مخلوف أحمد، مرزوقي عمر، "التنمية المحلية: مفاهيم، استراتيجيات وتجارب دولية"، **مجلة البحوث القانونية والسياسية**، العدد10، جوان2018.

52- مدان حياة، "حول مفهوم المجتمع المدني"، **مجلة الحوار الثقافي**، المجلد4، العدد2، 2015/09/15.

53- مسعودي رشيد، "مشاركة الجمعيات في حماية البيئة في التشريع الجزائري -الأدوار والمعوقات-"، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد 06، العدد 02، 25 /2022/01.

54- نجادات عبد السلام محمد، عارف أحمد، "دور منظمات المجتمع المدني في العمل التنموي"، **مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية**، المجلد2، العدد6، 2016/06/01.

55- النداوي خضير عباس، "منظمات المجتمع المدني الواقع والآفاق"، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد37، 1أكتوبر 2007.

56- هجري أمين، لعروسي حليم، "المرصد الوطني للمجتمع المدني كألية مستحدثة وعلاقته بالمجتمع المدني من خلال التعديل الدستوري لسنة 2020"، **مجلة الدراسات القانونية**، المجلد 9، العدد 1، 2023/01/31.

57- هميسي رضا، "دور المجتمع المدني في الوقاية من جرائم الفساد ومكافحتها"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، المجلد01، العدد 01، جانفي 2009.

ج. الوثائق الرسمية والحكومية:

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، العدد 76، السنة 33، الصادر في 27 رجب 1417 الموافق لـ 08 ديسمبر 1996.

2- المادة الثانية من **القانون06-12**، المؤرخ في 12-01-2012 المتعلق بالجمعيات "الجمعية هي تجمع أشخاص طبيعيين أو معنويين على أساس تعاقدي لمدة محددة أو غير محددة.

3- وزارة الصناعة والمناجم، التنمية المحلية: **مفاهيم استراتيجيات ومقاربات، نقاش حول ترقية التنمية المحلية في الجزائر**، تقرير رقم 1، سبتمبر 2011.

هـ. الملتقيات:

1- بوعمامة زهير، محاولة لفهم طبيعة وحدود انفتاح السلطة على فعاليات المجتمع المدني وأثره في عملية التحول السياسي في الجزائر، ورقة قدمت في الملتقى الوطني حول التحول الديمقراطي في الجزائر، المنعقد يومي 10،11 ديسمبر 2005، دار الهدى للنشر والتوزيع.

2- زدام يوسف، دور المجتمع المدني في التنمية الانسانية "مقاربة ثقافية"، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني حول التحولات السياسية واشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي، كلية العلوم القانونية والإدارية، قسم العلوم السياسية، 16 -17-ديسمبر 2008.

3- العتيبي محمد الفاتح عبد الوهاب، منظمات المجتمع المدني نشأة الاليات وأدوات العمل وتحقيق الأهداف، ملتقى المرأة للبحوث والتدريب، اليمن: ماي 2009.

4- عدلي هويدا، فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة إنفاق للخدمات الاجتماعية، ندوة حول الرفاهية الاجتماعية، مصر: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

و. الرسائل العلمية والمحاضرات:

1- ابتسام قرقاح، **دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر 1989-2009**، رسالة ماجستير، جامعة باتنة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، السياسات العامة والحكومات المقارنة، 2011/2010.

2- بلحفيان إيمان، ساوس العيد، **دور جمعيات المجتمع المدني في تطوير مستوى أداء الجماعات المحلية في الجزائر**، مذكرة ماستر، أدرار: جامعة أحمد دراية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2020/2019.

3- بلغيث علاء الدين، **الدور الرقابي للمجتمع المدني في ظل التعديل الدستوري 2020**، مذكرة ماستر، جامعة العربي التبسي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2020-2021.

4- بوقشور فيروز، قشي نور الهدى، **دور المجتمع المدني في حماية البيئة**، مذكرة ماستر، جيجل: جامعة محمد الصديق بن يحي، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2022/2021.

5- بونوة نادية، **دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة دراسة حالة الجزائر 1989-2009**، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2009-2010.

6- تكوك أحمد، **دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية**، مذكرة ماستر، مستغانم: جامعة عبد الحميد بن باديس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2020.

7- حفاف محمد، **دور المجتمع المدني الجزائري في توسيع خيارات التنمية الانسانية مطلع الألفية**، رسالة ماجستير، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017/2016.

8- دريسي عبد الحميد، براهمي أحمد، **إدارة التنمية المحلية في الجزائر، دراسة حالة ولاية أدرار**، مذكرة ماستر، أدرار: جامعة أحمد دراية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2021/2020.

9- رجراج الزهير، **التنمية المحلية في الجزائر-واقع وآفاق-**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارة، قسم العلوم الاقتصادية، 2013/2012.

10- سالمي سلاف، **دور المجتمع المدني في المغرب العربي في عهد التعددية السياسية-الجزائر دراسة حالة**، رسالة ماجستير، بسكرة: جامعة محمد خيضر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع دراسات مغاربية، 2010/2009.

11- سحوت ياسين، **دور المرصد الوطني للمجتمع المدني في تعزيز دور المجتمع المدني في التشريع الجزائري**، مذكرة ماستر، جامعة محمد الصديق بن يحي: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق،2021-2022.

12- شاوش إخوان جهيدة، **واقع المجتمع المدني في الجزائر، دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة نموذجا**، أطروحة دكتوراه، بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، تخصص علم اجتماع التنمية، 2014-2015.

13- شويح بن عثمان، **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية-دراسة حالة البلدية-**، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/2010.

14- عبد اللاوي عبد السلام، **المجتمع المدني وتفعيل التنمية المحلية: دراسة مقارنة لحالتي فرنسا والجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والاداري،2015-2016.

15- عبد اللاوي عبد السلام، **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر"دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريرج"**، رسالة ماجستير، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص إدارة الجماعات المحلية والاقليمية، 2012.

16- عدلاني صافية، زياني ذهبية، **دور المجتمع المدني في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر 1990-2012**، مذكرة ماستر، تيزي وزو: جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015.

17- عواطف يوسف، عبد الحي محمد، **دور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التعليمي ومعوقات ذلك من وجهتي نظر المسؤولين التربويين ومديري مؤسسات المجتمع المدني**، رسالة ماجستير، فلسطين: جامعة القدس، 2014.

18- قادر نسيم، **دور المجتمع المدني في مواجهة الأزمات الصحية-أزمة كورونا نموذجا-**، مذكرة ماستر، بومرداس: جامعة امحمد بوقرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2020-2021.

19- مهدي حفيظة، **دور المجتمع المدني في تفعيل الحوكمة في الجزائر وانعكاساتها على التنمية المحلية**، مذكرة ماستر، مستغانم: جامعة عبد الحميد بن باديس، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2022/2021.

20- زبيري عبد الله، محاضرات التنمية المحلية مع نماذج تطبيقية، قدمت لطلبة السنة أولى ماستر علوم سياسية، تخصص إدارة محلية، جامعة محمد بوضياف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2020-2021.

ز. المراجع الإلكترونية:

1- بوحنية قوي، المجتمع المدني الجزائري: بين ايديولوجيا السلطة والتغيير السياسي، مركز الجزيرة للدراسات، 10 مارس2014، https://studies.aljqzeera.net/ar/issues/2014/03/201431091032346 288.html، تاريخ الاطلاع: 26أفريل2024.

2- بوخرص فوزي، **التشبيك في المنطقة العربية وبلدانها، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية**، www.annd.org، تاريخ الإطلاع: 2024/04/24.

3- التل رعد، **دور مؤسسات المجتمع المدني بتعزيز التنمية الاقتصادية**، جريدة الغد، 12 جويلية، 2023، https:// alghad.com بتاريخ الاطلاع: 2024/04/05.

4- جبلون أم كلثوم، المؤسسات الخيرية بذور خير تنثر على أرض الخير، يومية الاتحاد الجزائرية، https//:www.elitihadcom.dz ، تاريخ الاطلاع:2024/05/01.

5- حذاقة عبد الحكيم، المجتمع المدني في الجزائر..هل تريد السلطة بديلا عن الأحزاب، 2021/03/12، https://www.aljazeera.net، تاريخ الاطلاع: 2024/04/10.

6- دريس نوري، "المجتمع المدني بعد الحراك: استقلالية أم خضوع أكبر لآليات الاحتواء والزبونية"، https://aws.amazon.com/fr/s3/، تاريخ الاطلاع: 2024/05/25.

7- خشيب جلال، وشنان آمال، **الدولة والمجتمع المدني حدود التأثير والتأثر**، سوريا: مركز ادراك للدراسات والاستشارات، https://idraksy.net ، تاريخ الاطلاع: 24مارس2024.

8- زايد الطيب مولود، **المجتمع المدني وعلاقته بالديمقراطية**، https://ejtema3e.com، تاريخ الاطلاع: 28مارس2024.

9- سعد الله عمر، **تعريف المقاربة التشاركية**، www.scribd.com، تاريخ الاطلاع: 01 أفريل2024.

10-قرزيز محمود، يحياوي مريم، **دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر، بين الثبات والتغير**، https://www.univ-chlef.dz، تاريخ الاطلاع: 27مارس2024.

11- الكواري عبدالله، الربيعة محمد، **الشراكة المجتمعية وتعزيز الانتماء**، مدونات الجزيرة، 2022/05/29، www.aljazeera.net ، تاريخ الاطلاع: 2024/04/15.

12- لبنو أحمد، **التنمية المحلية: مفهوم وأنماط**، وكالة الحقيقة الاخبارية **www.alhakika.info**، تاريخ الاطلاع: 23مارس2024.

13- موقع أصوات مغاربية، "أكثر من 100ألف جمعية بالجزائر.. هل يؤثر التمويل الحكومي على استقلاليتها"، https://www.maghrebvoices.com/original-stories/2024/03/19، تاريخ النشر 19-03-2024، تم الاطلاع في 11-05-2024.

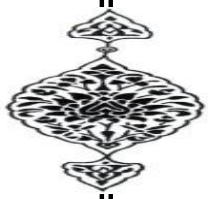

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة	**11**
تمهيد	12
المبحث الأول: مفهوم المجتمع المدني	**13**
المطلب الأول: تعريف المجتمع المدني	13
المطلب الثاني: السياق التاريخي لنشأة وتطور المجتمع المدني	18
المطلب الثالث: خصائص ووضائف المجتمع المدني	24
المطلب الرابع: مكونات المجتمع المدني وقيمه	29
المبحث الثاني: مفهوم التنمية المحلية	**32**
المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية ونشأتها	32
المطلب الثاني: مبادئ ومقومات التنمية المحلية	36
المطلب الثالث: دوافع الاهتمام بالتنمية المحلية وأهدافها	39
خلاصة واستنتاجات الفصل الأول	44
الفصل الثاني: الدور التنموي للمجتمع المدني على المستوى المحلي	**46**
تمهيد	47
المبحث الأول: تصاعد دور المجتمع المدني في عملية التنمية المحلية	**48**
المطلب الأول: التغير في مفهوم التنمية إلى التنمية المحلية	48
المطلب الثاني: ظهور مايسمى بالدولة الحديثة (تغيير دور الدولة)	51
المطلب الثالث: تبني المقاربة التشاركية كضرورة لتحقيق التنمية المحلية	53
المبحث الثاني: مظاهر مساهمة المجتمع المدني في التنمية المحلية	**57**

فهرس المحتويات

المطلب الأول: مظاهر مساهمة المجتمع المدني في التنمية السياسية	57
المطلب الثاني: مساهمة المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية	60
المطلب الثالث: مساهمة المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية	63
المبحث الثالث: ميكانيزمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية	**66**
المطلب الأول: الشراكة كآلية لتفعيل دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية	66
المطلب الثاني: الحوكمة كألية لتفعيل دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية	71
المطلب الثالث: التشابك كآلية لتفعيل دور المجتمع المدني لتحقيق التنمية المحلية	74
خلاصة واستنتاجات الفصل الثاني	78
الفصل الثالث: المجتمع المدني كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر	**79**
تمهيد	80
المبحث الأول: دور المجتمع المدني في بناء المنظومة التنموية	**81**
المطلب الأول: تطور الإطار التشريعي للمجتمع المدني والحركة الجمعوية في الجزائر	81
المطلب الثاني: دور المجتمع المدني في عملية التنمية المحلية	86
المبحث الثاني: الأدوار الدستورية للمجتمع المدني بمقتضى التعديل الدستوري لسنة 2020	**93**
المطلب الأول: مكانة المجتمع المدني في التعديل الدستوري لسنة 2020	93
المطلب الثاني: استحداث المرصد الوطني للمجتمع المدني	96
المطلب الثالث: قراءة في فعالية المجتمع المدني على ضوء التعديل الدستوري 2020	101

فهرس المحتويات

المبحث الثالث: تفعيل الدور التنموي للمجتمع المدني على المستوى المحلي	**108**
المطلب الأول: تحديات العمل التنموي للمجتمع المدني	108
المطلب الثاني: الآفاق والحلول الممكنة لتفعيل دور المجتمع المدني في مجال التنمية المحلية	116
خلاصة واستناجات الفصل الثالث	121
خاتمة	**123**
قائمة المصادر والمراجع	**130**
فهرس المحتويات	
ملخص	

ملخص

ملخص

ملخص:

شهد مفهوم المجتمع المدني اهتماما متزايدا على الصعيد الدولي بالنظر للدور المهم المنوط به في إضفاء الطابع الديمقراطي في التسيير، وتفعيل دور الفرد في رسم وتجسيد السياسات العامة والتنموية عبر توسيع مجال المشاركة السياسية والمجتمعية، بواسطة التنظيمات المدنية خاصة على المستوى المحلي.

وأثبت المجتمع المدني قدرته وفعاليته على تأدية أدوار تنموية استطاع من خلالها توسيع الفرص والخيارات أمام الناس من خلال عمله على بناء قدراتهم وتأهيلهم لتحمل مسؤولية التنمية بأنفسهم. وساهم تبني آليات ميكانيزمات الشراكة والحوكمة والتشبيك من طرف منظمات المجتمع المدني في زيادة فعاليتها في التأثير على توسيع خيارات التنمية المحلية.

وقد أولى التعديل الدستوري لسنة 2020 اهتماما ملحوظا بالمجتمع المدني وتشجيع مشاركته الفعالة، باعتباره شريكا أساسيا في عملية صنع القرار وتحقيق التنمية المحلية، من خلال تأسيس المرصد الوطني للمجتمع المدني كهيئة وطنية تعمل على ترقية وتفعيل دوره.

ورغم كل الترتيبات الدستورية والتسهيلات والامتيازات القانونية لتفعيل دوره التنموي لم تستطع منظمات المجتمع المدني وعلى رأسها الحركة الجمعوية تجسيد الدور الفعال في عملية التنمية المحلية، وذلك لعدة عوامل.

ويبقى تفعيل الدور التنموي لمنظمات المجتمع المدني في الجزائر مرتبط بالعديد من المحددات أهمها: توافر بيئة سياسية وتشريعية تضعها الدولة تحفز من خلالها نشاط منظمات المجتمع المدني، وتوافرها على الامكانيات التنظيمية والمادية لتمكينها من مجابهة التحديات التنموية في مجتمعاتها، ومدى وجود إرادة سياسية حقيقية وهو الأهم من أجل ضمان استقلالية هذه التنظيمات عن سطوة السلطة.

ملخص

Abstract:

The concept of civil society has witnessed increasing interest at the international level because of the important role assigned to it in democratizing management, and activating the role of the individual in establishing and implementing public and development policies by expanding the field of political and community participation, through civil organizations, especially at the local level.

Civil society has proved its ability and effectiveness to perform developmental roles through which it has been able to expand opportunities and chances for people through its work to build their capabilities and qualify them to bear the responsibility for the development by themselves. The adoption of partnership and networking mechanisms by civil society organizations has contributed to increase their effectiveness in influencing the expansion of local development chances.

The 2020 constitutional amendment paid significant attention to civil society and encouraged its effective participation, as an essential partner in the decision-making process and achieving local development, through the establishment of the National Observatory for Civil Society as a national body working to promote and activate its role.

Despite all the constitutional arrangements, facilities and legal privileges to activate its role in development , civil society organizations, led by the association movement, were unable to embody an effective role in the local development process, due to several factors.

Activating the developmental role of civil society organizations in Algeria remains linked to many determinants, the most important of which are: the availability of a political and legislative environment established by the state through which it stimulates the activity of civil society organizations; The availability of the organizational and material capabilities to enable them to confront the development challenges in their societies, and the existence of a real political will, which is the most important thing in order to ensure the independence of these organizations from the influence of authority.